جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

==========

رقم التسجيل: 33097315

الرقم التسلسلي: .....

التمكين السياسي للمرآة في المنطقة العربية الفرص و القيود

حالة الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: إدارة محلية

إعـداد الطالب:

بوبكر مزاري

إشـراف الأستاذ:

د. نفيسة زريق

السنة الجامعة:

1440هـ/1441هـ- 2019م/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : **{وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَ حَمَلْنَاهُمْ فِي البَرِّ و البَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ و فَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً}**

سورة الاسراء الآية

(70)

و قوله تعالى : **{وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلِذينَ أَمَنُوا مِنكُمْ وَ عَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَ لَيُمَكِنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا...}**

سورة النور الآية (55)

و قوله تعالى : **{قَالُوا سُبحَانَكَ لَا عِلمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَكَ أَنتَ ٱلعَلِيمُ ٱلحَكِيمُ }**

سورة البقرة الآية

(32)

يقول الاصفهاني في مقدمة معاجم الأدباء :

" إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاب في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل، و لو ترك هذا لكان أجمل .

وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

يقول المثل الصيني للحكيم كونفوشيوس في تلخيصه لمفهوم التمكين :

"لا تعط المحتاج سمكة ، بل اعطه صنارة وعلمه كيف يصطاد ، كي لا يجوع أبدا ".

شكر و عرفان

الحمد لله و لا إله إلا الله وحده ، والشكر و الثناء له جل جلاله الذي أنجز وعده و نصر عبده و هزم الأحزاب وحده ، الذي تفضل علي بالتوفيق لإنجاز هذه الدراسة العلمية ، والصلاة و السلام على نبينا محمد الذي لا نبي بعده و على آله و صحبه و سلم

يسرني و يشرفني أن أتقدم بالشكر و التقدير و العرفان و الوفاء للدكتورة الاستاذة نفيسة زريق على تفضلها بقبول الاشراف على هذه المذكرة، و دعمها و توجيهاتها و نصائحها التي لم تبخل علي بها متى طلبتها طيلة فترة الدراسة و الاشراف أثابها الله و نفع بعلمه

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على مساهمتهم و قبولهم مناقشة الموضوع و اثراءه

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل و التقدير الى كافة الاساتذة الذين أشرفوا على تأطيرنا كافة أساتذة قسم العلوم السياسية * المسيلة *

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر و التقدير و الثناء و العرفان لكل من علمني حرفا ، أو دعمني ، وقف معي و شجعني ،كما اتقدم بالشكر و الاعتذار لكل من شخص حصل مني تجاهه أي تقصير طيلة مساري الدراسي و انشغالي بإعداد هذه المذكرة ...

و الحمد لله رب العالمين

إهـــــــــــــــــــــــــــداء

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الآمة السراج الوهاج و القمر المنير نبي الرحمة سيدنا و مولانا محمد صلى الله عليه و سلم تسليما .

إلى الذي قال فيهما الحق تبارك و تعالى :"**وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيهِ إِحْسَانًا... "**

أمي رحمها الله وتغمدها بفائض مغفرته و إحسانه ، التي جعل الجنة تحت أقدامها

أبي العزيز أطال الله في عمره الذي رسم درب الحياة و بذل جهده من أجلي

إلى رفيقة دربي و سندي في الحياة نصفي الثاني زوجتي و ولداي قرتا عيني و فلذتا كبدي سلسبيل و محمد الشريف حفظهما الله و رعاهما

إلى إخوتي وأخواتي و أهل زوجتي

إلى معلمي في الطور الإبتدائي

إلى دفعة قسم العلوم السياسية لسنة 2007 و دفعة الماستر 2019

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى كل إنسان يبحث عن العدالة والمساواة والإنسانية

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

بوبكر

استمارة معلومات

المعلومات الشخصية :

الاسم : بوبكر اللقب: مزاري

اسم الاب : الشريف اسم ولقب الام: شمسة مزاري

تاريخ الازدياد : 1984/06/23 مكان الازدياد : عين النوق – برج بوعريريج

رقم الهاتف : 06.63.09.32.88

البريد الالكتروني : boubekeurmezari84@gmail.com

العنوان الشخصي : عين النوق بلدية بن داود دائرة المنصورة ولاية برج بوعريريج

الباكالوريا :

المعدل : 11.07 الشعبة /التخصص : آداب وعلوم انسانية سنة الحصول على الباكالوريا :جوان 2003

الليسانس :

تخصص الليسانس : علوم سياسية/ تنظيم سياسي و إداري الدفعة / سنة التخرج : جوان 2007

الماستر :

تخصص الماستر: إدارة محلية الدفعة / سنة التخرج : 2020/2019

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية :

موظف : X عاطل عن العمل :

في حالة موظف :

وظيف عمومي : ادارة محلية قطاع خاص :

المصلحة المستخدمة : بلدية بن داود اسم المؤسسة /الشركة :

الرتبة في العمل : ملحق ادارة اقليمية

الصيغة :

موظف دائم : X موظف في اطار عقود : نوع العقد:

امضاء الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) بوبكر مزاري

الصفة: طالب، ~~أستاذ باحث، باحث دائم~~ طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109365250

الصادرة بتاريخ 2018.05.28 عن دائرة/ بلدية بن داود

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، ~~مذكرة ماجيستير~~، ~~أطروحة دكتوراه~~) الموسومة بـ :

التمكين السياسي للمرأة في المنطقة العربية الواقع والتحديات الجزائر نموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2020/08/06

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه الموظف المكلف
بوزان حسين

خطة البحث :

مقدمة

الفصل الأول: الضبط المفاهيمي والنظري للتمكين السياسي للمرأة

المبحث الأول: التمكين السياسي : مقاربة مفاهيمية .

المبحث الثاني: الاتجاهات والمداخل النظرية المفسرة للتمكين السياسي للمرأة.

الفصل الثاني: المكانة السياسية للمرأة العربية: بين الاعتراف والتمكين.

المبحث الاول : الجهود الدولية لتمكين المرأة سياسيا و تعزيز مكانتها وترقية أدوارها.

المبحث الثاني : الجهد المبذول لتمكين المرأة العربية سياسيا

المبحث الثالث : واقع التمكين السياسي للمرأة العربية

الفصل الثالث: مسار التمكين السياسي للمرأة في الجزائر:المؤشرات والمعوقات.

المبحث الأول: الحياة السياسية للمرأة الجزائرية منذ الاستقلال

المبحث الثاني: مؤشرات التمكين السياسي للمراة في الجزائر

المبحث الثالث : تحديات التمكين السياسي للمرأة في المنطقة العربية وافاقه مع التركيز على الجزائر

الخاتمة

مقدّمة

تنامى الوعي العالمي بقضية الديمقراطية منذ اواخر القرن العشرين و اوائل القرن الواحد و العشرين، اذ اصبحت هذه القضية الشغل الشاغل لكل المهتمين في الوقت الراهن سواء على المستوى الفكري أو على مستوى الممارسة ، و عندما نتكلم عن الديمقراطية لابد لنا أن نسلم أن أحد أهم مرتكزاتها هي المساواة و اتاحة و اعطاء الفرصة للجميع دون استثناء أو تمييز أو تفرقة ، سواء على أساس الجنس أو اللون أو غير ذلك ، وهذا لقناعة الجميع أن التقدم و الرقي الانساني لا يتم إلا بفضل تحقيق المساواة بين الجميع و ضرورة اشراكهم في الحياة السياسية و العامة ، وهذا يشمل كل من الرجل و المرأة على حد سواء .

وعموما فقد لقي موضوع التمكين السياسي للمرأة اهتماما كبيرا على مدار السنوات الماضية من قبل الباحثين و المهتمين الدارسين لواقع المرأة و اهمية دورها في الحياة و النشاطات السياسية، و كذا اهتمام الحكومات و المنظمات العالمية والعربية و المحلية لقضية المرأة، و المؤمنين بأن لها دورا محوريا و أساسيا و حتمية لابد منها ، وهذا لما تمثله من ثقل ووزن هائل باعتبارها تمثل النصف أو اكثر من سكان المعمورة ، وكذا لدورها في تحقيق التنمية والتقدم والرقي للمجتمعات، فلا يمكن ان يتم التقدم و التنمية بدون اشراك المرأة و تمكينها في كل الميادين والمجالات و تذليل و تسهيل العقبات و التحديات التي تعوق ذلك .

ورغم هذا الاهتمام الكبير و المتزايد بموضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية جراء انتشار ثقافة المواطنة و الحريات، إلا ان نسبة التمثيل النسائي في مختلف ربوع العالم بما في ذلك الدول الديمقراطية بقيت منخفضة، وذلك لعدم اكتراث النساء بحقيقة العمل السياسي هذا من جهة ، أما في الدول النامية بشكل عام و المنطقة العربية بشكل خاص فتعتبر المرأة من الاقليات المهمشة في المجتمع، و يرجع سبب ذلك إلى الذهنية والعقلية المنتشرة في هذه الدول، ضف إلى ذلك حزمة من الحواجز الاجتماعية و الثقافية و الدينية التي تقف عائقا أمام ادماج و ترقية المرأة في الحياة السياسية ، و هذا ما دفع بالباحثين و المهتمين بهذه القضية إلى البحث عن سبل إدماج و إشراك المرأة في الحياة السياسية، و تجسد ذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية، والتي من خلالها سعت الدول العربية على غرار نظيراتها الغربية إلى تطبيق احكام جاء فيها بهدف دعم وترقية مشاركة المرأة في الحياة السياسية و تعزيزها .

ورغم هذه الجهود المبذولة في المنطقة العربية من خلال الالتزامات الدولية و الدساتير الوطنية لتفعيل دور المرأة في الحياة و الحقل السياسي ، إلا أن هناك عقبات و تحديات تحول دون حصولها على كافة حقوقها .

و تحاول هذه الدراسة الاقتراب قدر الامكان من تفاصيل واقع التمكين السياسي للمرأة العربية، و الوقوف على العقبات والصعوبات التي تقف حجر عثرة أمام ولوجها الحقيقي لعالم وفضاء الحياة السياسية ، وكذا سبب اقصائها و تهميشها من مختلف مظاهر الحياة السياسية .

- **اهمية الدراسة :**

تكمن اهمية الدراسة في كونها تتناول قضية جد مهمة في المنطقة العربية ، و التي تستدعي ايجاد الحلول السريعة و الحقيقية لها ، ألا وهي قضية التمكين السياسي للمرأة العربية باعتبارها عنصرا فعالا في الحياة الانسانية عامة والسياسية خاصة ولا يمكن اغفاله ال تغييبه، فالمجتمعات العربية تعاني من ارث ثقافي متخلق نجم عن الاستعمار و عهود الانحطاط مشوها القيم السائدة، ما انعكس سلبا على المرأة كانسان و حرمت من ابسط حقوقها في الوصول الى المشاركة في صياغة مصير مجتمعاتها، فالمرأة اصبحت رهينة تبعية و احباط و انعدام القدرة على المشاركة الفعالة في الحياة، و هذا انتهاك صارخ لأبسط قواعد الديمقراطية و حقوق الانسان، وعليه فالقضية تستدعي الحلول السريعة و الحقيقية .

- **أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة الى تحليل واقع التمكين السياسي للمرأة العربية و محاولة الالمام و الاحاطة به ،و ذلك من خلال الوقوف على الحياة السياسية لها و أهم الفرص المتاحة امامها لولوج غمارها و معتركاتها ، وكذا تسليط الضوء على القيود والعوائق التي تقف امام تمكينها و تعمل على تغيبها .

- **أسباب اختيار الموضوع :**

أ . الاسباب الذاتية :

الرغبة الشخصية للوقوف على واقع التمكين السياسي للمرأة العربية عامة و الجزائرية خاصة و تقصي حقيقته بدافع الفضول العلمي ، و كرغبة في فتح نقاش علمي اكاديمي حول هذا الموضوع الذي لم يستوفي حقه من الاهتمام و الدراسة .

ب . الاسباب الموضوعية :

ـ الأهمية البالغة لموضوع التمكين السياسي للمرأة العربية باعتباره اهم الرهانات الاساسية لترسيخ قيم و ثقافة حقوق الانسان و أضحى معيارا يقاس به مدى تقدم الدول و تخلفها .

ـ التزام دول المنطقة العربية بتكييف و تنقيح تشريعاتها وقوانينها المحلية امتثالا للالتزامات الدولية المتعلقة بالنهوض بالمرأة العربية و تمكينها من حقوقها في شتى مجالات الحياة لاسيما السياسية منها .

- **اشكالية الدراسة :**

في ظل تنامي و تزايد الخطابات الرسمية للنخب السياسية العربية و الاصلاحات القانونية الرامية الى تشجيع ولوج المرأة العربية الحياة السياسية و تمكينها من جميع حقوقها ، فان المشهد السياسي العربي يعكس تزايدا ملحوظا في تواجد المرأة في الحقل السياسي منذ بداية الالفية الجديدة باستثناء بعض الدول التي تعيش حالة من اللا استقرار و الفوضى ، الامر الذي يرهن فرص تمكين المرأة في الحياة السياسية و يبعدها عن حظوظها وأمالها المشروعة ، وهذا ما يقودنا الى الاشكالية الرئيسية التالية :

ماهي امكانية تعزيز مكانة المراة في الحياة السياسية بالمنطقة العربية، بما يفيد الانتقال من مجرد الاعتراف من خلال النصوص الى التمكين سياسيا لها، وحدود ذلك ممارساتيا؟

وتحيلنا هذه الاشكالية إلى مجموعة من الاسئلة المساعدة على الاجابة على هذه الاشكالية :

ـ ما المقصود بالتمكين السياسي للمرأة ؟

ـ ما هو واقع التمكين السياسي للمرأة في المنطقة العربية عامة و الجزائر خاصة ؟

ـ ما هي ابرز القيود و الصعوبات التي تعترض عملية التمكين السياسي للمرأة العربية و الجزائرية؟

ـ ما هي الاليات و الاستراتيجيات الكفيلة بالنهوض بمكانة ودور المرأة العربية و الجزائرية سياسيا و ترقيتها و تعزيـزها ؟

- **فرضيات الدراسة :**

في نفس سياق الاشكالية السابقة تم تصميم و صياغة الفرضيات التالية بهدف مناقشتها و اختبار مدى صحتها من عدمه و من بين هذه الفرضيات نذكر مايلي :

ـ كلما كانت هناك نية وإرادة سياسية حقيقية لتمكين المرأة العربية و الجزائرية سياسيا كلما تترجم ذلك الى بروز و ظهور المرأة الى الحياة السياسية و مراكز صنع القرار.

ـ بالرغم من حزمة الاصلاحات الدستورية و القانونية الداعمة لتمكين المرأة العربية و الجزائرية إلا ان واقع الممارسة يبين عكس ذلك .

ـ عدم الاستقرار السياسي شكل عائقا أمام المرأة العربية للاندماج في الحياة السياسية .

ـ الارث الثقافي و الديني و الاجتماعي يقف كقيد في مسار التمكين السياسي للمرأة العربية و الجزائرية .

- **الاطار المكاني و الزماني للدراسة :**

أ . الإطار المكاني :

ينصب اهتمام هذه الدراسة عللا واقع التمكين السياسي للمرأة العربية من خلال الوقوف على الفرص المتاحة والقيود المعترضة لهذه العملية في حيز مكاني ممتد بين قارتي أسيا و افريقيا ممثلا في دول المنطقة العربية ال22 (اسيا 13 و افريقيا 9)و بالاخص دولة الجزائر.

ب . الاطار الزماني :

تحاول هذه الدراسة الالمام بالموضوع قدر المستطاع ، الامر الذي يستدعي العودة الى الازمنة السابقة عللا سبيل تتبع مفهوم التمكين السياسي للمرأة العربية .

- **أدبيات الدراسة :**

تطرقت العديد من الدراسات لموضوع قضايا المرأة العربية من زوايا مختلفة، ولكن اغلبها انصبت على المشاركة السياسية للمرأة، مع العلم أن التمكين أشمل من المشاركة، فلا يمكن حدوث مشاركة سياسية دون التمكين في شتى المجالات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية التي لا يمكن فصلها عن الجانب السياسي .

وقد التمسنا بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التمكين السياسي للمرأة في الدول العربية نذكر اهمها :

- دراسة تحت عنوان **"التمكين السياسي للمرأة الجزائرية دراسة في الأطر النظرية و الميدانية "** للدكتورة بن رحو بن علال سهام حيث تناولت واقع المشاركة السياسية للمرأة و تمكينها سياسيا في الجزائر في سياق قانوني، اجتماعي و اقتصادي الذي عرف تحولات عميقة تزامنت مع ثورات الربيع العربي، حيث رصدت مؤشرات التمكين المرأة من منظور مقارن اعتمادا على الفجوة بين الجنسين و مختلف المؤشرات التنموية الأخرى ، ومن ثمة تحليلها

ثم المرور الى ذكر أهم فرص و عوائق تمكين المرأة الجزائرية سياسيا ، و طرح عدة رهانات مستقبلية .

- دراسة تحت عنوان **"أثر التمكين السياسي للمرأة على أداء المجالس المنتخبة – حالة المجالس المنتخبة لولاية برج بو عريريج "** من اعداد سهام عميمر تناولت الاطار المفاهيمي و النظري للتمكين السياسي ثم المسار التاريخي للتمكين ، وبعدها تناولت واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر بشيء من التحليل و قياس مستوى تمكين المرأة و مختلف العوائق و الصعوبات التي تواجهها ثم اخير خرجت لنا بتوصيات جمة .
- دراسة تحت عنوان: **"المشاركة السياسية و التمكين السياسي للمرأة المعوقات , التحديات و آليات المعالجة في الوطن العربي "** من اعداد كل من الدكتور ناجح مخلوف و الدكتورة فاطمة يودرهم حيث تناولت الدراسة موضوع المشاركة السياسية و التمكين للمرأة العربية و سبل تعزيزها و تقويتها و الخوض في مختلف العقبات و التحديات التي تحول دون المرأة و المجال السياسي بشيء من التحليل و التمحيص.
- دراسة تحت عنوان **"معضلة التمكين السياسي للمرأة في الجزائر مقاربة سوسيو سياسية "** من اعداد الباحثة عشي مريم حيث تطرقت الى واقع التمكين السياسي للمرأة الجزائرية و اجراءات الدولة الجزائرية لترقية و تعزيز مكانة المرأة في الحياة السياسية من خلال الإصلاحات القانونية ، و الخوض في النظام الانتخابي الحصصي كآلية للتمكين و تقييمه ، بعدها تم ذكر مختلف النتائج و التوصيات المستخلصة .
- دراسة تحت عنوان : **" التمكين السياسي للمرأة في الجزائر في ظل نظام المحاصصة "** من اعداد كل من الدكتور هدفي العيد حيث تناول الإطار الإيتيمولوجي لمفاهيم و مصطلحات الدراسة ، بعدها تطرق الى مبادئ و اسس حقوق الانيان و عالميتها و نبذ التمييز ضد المرأة ، كما تناول و اقع تطبيق نظام المحاصصة في الانتخابات الجزائرية ، و بعدها خلص الى آفاق تجسيد مقاربة التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.
- دراسة تحت عنوان : **" المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين و آليات التفعيل "** من اعداد كل من لموشي زينب حيث تناولت الجانب المفاهيمي الاصطلاحي لمختلف مصطلحات الدراسة ، ثم تطرقت الى اهمية المشاركة السياسية للمرأة وكذا مختلف التشريعات و اللوائح القانونية الدولية منها و المحلية المنظمة للمشاركة النسوية في الحياة

الساسية ، وواقع هذه المشاركة في ظل التعددية و حال التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة ، و التركيز على نظام الكوتا كآلية لتوسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة .

- دراسة تحت عنوان : **" التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة مقارنة "** من اعداد وسيم حسام الدين الأحمدي حيث تناولت واقع التمكين السياسي للمرأة العربية من زاوية مقارنة بين الدول العربية بالتركيز على المرتكزات القانونية كآلية لتمكين المرأة سياسيا، و خاض في الواقع العملي لهذه الإجراءات وما اسفرت عنه ، منا عدد جملة من المعوقات و الصعوبات التي تواجه تمكين المرأة العربية سياسيا ، ليختتم هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات العامة لتذليل الصعوبات و المعوقات و تعزيز و ترقية مكانة المرأة و حظوظها السياسية .

- **الاطار المنهجي :**

تستدعي مراحل البحث العلمي استخدام المناهج و الادوات المختلفة و الملائمة لكل موضوع و طبيعة إشكالية كل بحث، وهذا بغية تيسير مسلك الباحث لتفسير و فهم الظواهر التي يعتريها الابهام و الغموض، لذلك تم الاعتماد على المناهج التي تمكننا من فهم و تفسير طبيعة الارتباط بين متغيرات الاشكالية و فرضيات الدراسة، و هي في الواقع مجموعة من المناهج المكملة لبعضها لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة محل الدراسة و الاحاطة بها .[1]

و كما هو معلوم فان طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث اتباع منهج ملائم ، لذا استعنا في هذه الدراسة على العديد من المناهج العلمية كالمنهج التاريخي ، المنهج الوصفي التحليلي ، المنهج الاحصائي ، و منهج دراسة الحالة لارتباطهم بدراسة المشكلات المتعلقة بالظواهر الانسانية بصفة عامة ، لكونها تساعد على التحليل و التفسير العلمي للموضوع بشكل منظم لأجل الوصول لأغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة سياسية معينة ...الخ .

وعليه فالمنهج الوصفي يستخدم لجمع المعلومات على الظاهرة محل الدراسة، وتحديد طبيعتها و مفهومها ، بالإضافة الى اجراء مقارنة بين ما توصلت اليه المرأة العربية من خلال تمكينها سياسيا مع نظيرتها الغربية، منا تم الاستعانة بالمنهج التاريخي ، الذي لا يكتفي بسرد الحوادث الماضي ، ولكنه يقوم بعملية الاستقصاء لمختلف جوانب الظاهرة الاجتماعية في الماضي، ويتم تناولها بالدراسة والتحليل لاكتشاف القوانين التي تتحكم بالظاهرة بغية التنبؤ ببعض تأثيراتها في المستقبل، كما تم الاستعانة بالمنهج الاحصائي وذلك من خلال تحليل بعض المعطيات الكمية و الاحصائية التي تدعم البحث، والقيام بإجراء مقارنات بين المتغيرات الاحصائية وتحديد درجة

[1] - محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم ،المناهج ، الاقتراب و الادوات)** ، الجزائر : دار هومة ،2002 .ص 56

ترابطها، كما استعنا بمنهج دراسة الحالة الذي يستخدم عادة في التطرق لنموذج او حالة معينة لأجل جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالزاهرة محل الدراسة، و الحالة التي شملتها الدراسة هي التمكين السياسي للمرأة في الجزائر، وهي الحالة التي تم انتقاءها الباحث .

كما تم الاستعانة بالمدخل القانوني و ذلك للتعرف على القوانين و التشريعات و اللوائح الدولية و الاقليمية العربية المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة ، كما استعان بمقتربي التمكين و النوع الاجتماعي بالنسبة للتمكين فقد اصبح هو المدخل الاساسي الذي تنادي به العديد من الحركات النسوية و المنظمات الدولية و العديد من الدول ، وعليه ان مقترب التمكين يركز على توضيح رفع الوعي لدى النساء باللامساواة أو العنف أو التمييز الواقع عليهن ، ورفع استعدادهن و ثقتهن بأنفسهن و بأنهن قادرات على أداء جميع الادوار ذات القيمة المجتمعية العليا في شتى المجالات و بخاصة السياسي منه ، وان قدرتهن يمكن ان ترتقي الى نفس قدرات الرجال ما ان اتيحت لهن الفرص ة الموارد المتساوية .

اما مقترب النوع الاجتماعي و اهمية استخدامه و تحليله و هو الوسيلة التي يستطيع الباحث أن يوضح و يحلل بها الاسباب الهيكلية و الثقافية والعوامل السياسية و الاجتماعية التي ادت الى التمايز وساهمت في استمراره ، كما يساعد على توضيح أن التمايز والتباين و التقييم الهرمي لكل من الادوار الثلاثة "الانجابي ، المشاركاتي و المجتمعي القيادي " للمرأة والرجل لا يستند الى اساس فيزيولوجي ثابت ، وعليه يمكن تعديل و تغيير أدوار النوع الاجتماعي و سد الفجوة في التمييز بين الرجل و المرأة في المكانة الاجتماعية و في الدور كل منهما و مساهمتهما في العمل السياسي.

- **صعوبات الدراسة :**

في اطار التحضير و البحث لانجاز الدراسة ، واجهت الباحث العديد من الصعوبات و المعوقات، هذه الاخيرة تتراوح ما بين الصعوبات المنهجية و المعلوماتية ، ومن ابرز هذه المعوقات المنهجية هي شساعة الرقعة الجغرافية التي يحاول الباحث تغطيتها ، والتي تضم 22 دولة ، اذ قد حاول الباحث قدر المستطاع تجاوز هذا العائق بأن عمد الى خلق نوع من التوازن في معالجة القضايا امختلفة ، ومحاولة الاشارة الى جميع الدول العربية في القضية الواحدة ، و كحل أخير لهذه المشكلة ارتأينا تخصيص آخر فصل لدراسة دولة كنموذج و هذه الدولة هي الجزائر ، اما من حيث المعلومات فهي محدودية المعلومات و جزئيتها فاغلب المعلومات تكون خاصة و ليست عامة ضف الى ذلك صعوبة الحصول عليها ، وخاصة في الظرف الحالي الذي نمر به مع فيروس كورونا

المستجد الذي اثر سلبا وبشكل كبير على سير عملية الدراسة ، ما اجبر الباحث على الاعتماد الشبه كلي على شبكة الانترنيت و التي عوضته بشكل فعال كمحاولة للإلمام بمختلف جوانب الموضوع .

- **هندسة الدراسة :**

قصد الالمام بحيثيات الدراسة رأى الباحث تقسيم المذكرة الى ثلاث فصول ليتسنى الاحاطة قدر الامكان بمختلف جوانبها ، حيث تم ادراج مضامينها و عرض محتوياتها على النحو الاتي "

فيما اهتم الفصل الاول بالضبط المفاهيمي و النظري للتمكين السياسي للمرأة من خلال مبحثين، الاول تناول التمكين السياسي من الناحية المفاهيمية و تعريف بعض المفاهيم والمصطلحات اللصيقة به، اما المبحث الثاني فقد تعرض لمختلف الاتجاهات والمداخل النظرية المفسرة للتمكين السياسي للمرأة على اختلافها و تعددها .ثالث فتطرق الى التشريعات و القوانين.

أما الفصل الثاني فقد خصص للمكانة السياسية للمراة في المنطقة العربية بين الاعتراف والتمكين حيث قسم الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول الجهود الدولية الرامية الى تمكين المرأة و تحريرهاسياسيا و واقعه اما المبحث الثاني فقد ركز على الجهد العربي المبذول لتمكين المرأة سياسيا ، ثم المبحث الثالث الذي وقف على واقع تمكين المرأة العربية سياسيا .

و اخيرا الفصل الثالث الذي اختص بدراسة مسار التمكين السياسي للمرأة الجزائريةبين المؤشرات و المعوقات و ذلك من خلال ثلاث مباحث ، اهتم الاول بالحياة السياسية للمرأة الجزائرية و تاريخها منذ الاستقلال، لينتقل المبحث الثاني الى ابراز أهم مؤشرات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر ، لننتقل الى المبحث الثالث و الاخير الذي تمحور على تعداد ابرز التحديات و المعوقات التي تحد من التمكين السياسي للمرأة في المنطقة العربية و أفاقة مع التركيز على الحالة الجزائرية .

الفصل الأول

الضبط المفاهيمي والنظري للتمكين السياسي للمرأة

المبحث الأول : التمكين السياسي : مقاربة مفاهيمية .

المبحث الثاني : الاتجاهات والمداخل النظرية المفسرة للتمكين السياسي للمرأة.

تمهيد :

شهد نهاية القرن العشرين طرح قضية تحقيق المساواة بين الجنسين ، القضية التي بدأتها النساء ثم الرجال ايمانا بان التقدم والرقي الانساني لا يمكن الا لتحقيق المساواة، الامر الذي ترافق مع التوجه العالمي المنادي لتمكين المرأة من خلال حزمة من التقارير و المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، وعليه سنتطرق في هذا الفصل بشيء من التفصيل لمفهوم التمكين و اهم النظريات و المقاربات التي تناولته بالإضافة الى الجهود الدولية الرامية اللا تمكين وتعزيز مكانة المرأة وترقيتها، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل كما يلي :

المبحث الأول : التمكين السياسي : مقاربة مفاهيمية.

نتطرق في هذا المبحث إلى موضوع التمكين السياسي من جانبه النظري المفاهيمي ، وذلك من خلال عدة تعاريف مختلفة اعدد من الباحثين و الدارسين للموضوع على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم الفكرية ، بالاضافة إلى توضيح لبعض المفاهيم اللصيقة بمفهوم التمكين السياسي بشيئ من التعريف و التوضيح ، من خلال مايلي :

I. مفهوم التمكين السياسي للمرأة

لفظ التمكين لغة مشتق من الفعل (مكّنَ)، وهو على عدة معاني نذكر (السلطان والقدرة ، الموضع و المنزلة ، الاستقامة ،الشأن والعظمة ، الظفر ...)، والمتتبع لهذه المعاني يجد اغلبها يأتي بمعنى القدرة على الشيء، وقد وردت كلمة التمكين بمشتقاتها في مواضع عديدة في القرآن الكريم.

ومن الناحية الاصطلاحية التمكين الذي هو الترجمة العربية لمفهوم Empowerment، يعتبر أحد المفاهيم الشائعة في حقل دراسات المرأة، و الذي يشمل أحد أركان منظومة المفاهيم التنموية الجديدة التي تبنتها الأمم المتحدة في الربع الأخير من القرن الماضي .[1]

ولقد عرّف العلماء التمكين بمعناه الاصطلاحي بتعريفات متنوعة و كثيرة، حيث يعرفه الاستاذ فتحي يكن بأنه : بلوغ حال من النصر و امتلاك قدرة من القوة ، وحيازة شيء من السلطة و السلطان، وتأييد الجماهير و الانصار و الاتباع ، وهو لون من ألوان الترسيخ في الارض ، و علو الشأن.

و هو ايضا يعني القدرة على أن يكون الفرد فاعلاً ، و أن يكون لديه الاستقلالية في أداء الأمور و الخبرة و القدرة في التأثير عند أداء العمل وتحقيق الأهداف . فالتمكين عملية تعزيز القوة الشخصية و للاجتماعية و السياسية للأفراد حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات لتحسين حياتهم.[2]

وحسب ما جاء في مؤتمر المرأة*[3] في **بيكين** 1995 و مؤتمر الامم المتحدة العالمي للسمان و التنمية بالقاهرة عام 1994 يعني : استخدام القوة الذاتية للقيام بنشاطات مشتركة مع الاخرين

---

[1]- المعهد الوطني للتخطيط ، الكويت http//www.arab-api.org/ar/news-details.aspx?news-id=1351

[2] -شيماء ياسين طه الرفاعي ، مدى التمكين المجتمعي للمرأة في الشريعة الاسلامية ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 2/38 ، ص 373 .

* لفظ **المرأة** مشتق من مَرَأَ و مرئ الطعام لأي ساغ له و هنأ ، والمرأة ما يقابل الرجل ،أصله امرأة و سقطت الهمزة وجوبا عنه التعريف، و جمعها النساء (من غير لفظها) ، و هذا التعريف باختصار هو الذي نجده في جل المعاجم العربية ، أما في المعاجم الأجنبية الفرنسية منها على وجه الخصوص فان المرأة شخص من جنس الإناث أو زوجة أو رفيقة . انظر : العزة بنت محمد محمود ،تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية " تشخيص تعاونية جعبرينية للزرابي ، مذكرة تخرج لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة (المرأة و التنمية) ، جامعة المولى اسماعيل ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية (مكناس) ، 2003-2004 ، ص 23

وعندما نتحدث عن المرأة يخطر على البال عادة معنيان :

لإحداث التغيير ، علما ان هذا التمكين يشمل القدرة على اتخاذ القرارات و اكتساب مهارات الوصول الى الهدف .

و بحسب **فينيسا جريفين Vanessa Griffen**: ما يعنيه مزيدا من القوة و القوة تعني لها مستوى عالي من التحكم و مزيدا من التحكم و امكانية التعبير و السماع لها و القدرة على التعريف و الابتكار من منظور المرأة و القدرة على الاختيارات الاجتماعية المؤثرة و التأثير في القرارات المجتمعية وليس فقط في المناطق الاجتماعية المقبولة لمكان المرأة ، و اعتراف و احترام كمواطن متساو و كيان انساني مع الاخرين و القوة تعني المقدرة على المساهمة و المشاركة في كل المستويات الاجتماعية و ليست في مجرد المنزل .[1]

كما تعرفه اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (**آسكو**) بأنه تلك العملية التي تصبح من خلالها المرأة فرديا او جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة من حياتها فتكتسب الثقة و القدرة على التصدي لعدم المساواة بينها و بين الرجل .[2]

كما نصت المادة 13 من اعلان و منهاج عمل **بيجين** لسنة 1995 عن تمكين المرأة و مشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع المجتمع، بما في المشاركة في عملية صنع القرار و بلوغ مواقع السلطة، أمور اساسية لتحقيق المساواة و التنمية و السلم .[3]

تمكين المرأة يعني حق المرأة في الاختيار و اتخاذ القرارات في حياتها و التأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة و ظروف مجتمعها المحلي، حيث يهدف إلى تعزيز اعتماد النساء على انفسهن و تحسين مكانتهن في المجتمع و تعظيم دورهن و مشاركتهن في الحياة العامة .[4]

- المرأة جنس أو نوع آخر غير الرجل .
- المرأة زوجة الرجل ، والرجل في حاجة اليها وهذا أمر فطري .

فالمرأة مكملة للرجل في منهج الكتاب الكريم (القرآن) ، وسنة خير البشر ، فهي نصف المجتمع الذي يُنتظر منه الكثير للتنمية والتطوير ة الابداع و الفكر في كثير من مجالات الحياة ، وهي اللبنة الاولى لبناء الاسرة و المجتمع و المنشئة للأجيال . كما أنها كيان اجتماعي إنساني وجد مع وجود الرجل . انظر : محمود عبد الرشيد بدران ، علم اجتماع و دراسات المرأة تحليل استطلاعي ، ط 2 ، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ، القاهرة ،2006 ، ص23 .

[1] -آماني مسعود،"التمكين"، **مجلة مفاهيم**، العدد 22 ، أكتوبر 2006 ، ص10

[2] -فاطمة حافظ ،"مفهوم التمكين ومجالاته التداولية على الموقع

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/131945.empowerment.ht 13:00 ، 2020/06/06.

[3] - الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة،" التقرير الوطني للجزائر بيجين" 15 + ، مقدم في إطار المؤتمر العربي الإقليمي لمراجعة بيجين+ 15 ، رابطة الهيئة العربية والكرامة والمركز الإنمائي للأمم ألمتحدة القاهرة،13 -14ديسمبر 2009 ، ص . 29

[4] -منور عدنان نجم،" دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية :در اسة تحليلية للخطط الاستر اتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد 21، العدد 03 ، جويلية 2013 ، ص ص. 246 - 245 .

كما يشير مصطلح تمكين المرأة الى تقوية النساء في المجتمعات و بالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصرا فعالا و مؤثرا في عملية صنع القرار .[1]

كما يرتبط مفهوم التمكين السياسي ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة على ارض الواقع بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية من خلال المشاركة في نشاطات المنظمات السياسية و الشعبية و النقابات المهنية ومكانتها الادارية ، أي إيصالها لمواقع اتخاذ القرار في المجتمع أو الى مراكز صنع القرار و وضع السياسات، و قد اعتمد برنامج الامم المتحدة الانمائي مقياسا لتمكين المرأة و ذلك اعتمادا على حصة النساء في مقاعد البرلمان .[2]

و من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن القول بان : التمكين السياسي عملية مركبة تتطلب تبني سياسات و إجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا[3]، وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها و استبدالها بنظم انسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام و إدارة البلاد، وفي مؤسسات صنع اقرار ضد هيمنة الأقلية.[4] انه العملية التي تساهم في تدعيم المرأة سياسيا بواسطة منظومة تشريعية تسمح لها بممارسة حقوقها السياسية و القانونية و تحقق لها المساواة أو المناصفة مع الرجل من خلال الوصول إلى مختلف مراكز صنع القرار و المشاركة في رسم السياسات العامة .[5]

II . المفاهيم المرتبطة بالتمكين السياسي للمرأة :

1 . المشاركة السياسية : تتفاوت التعريفات المختلفة للمشاركة السياسية ، و لم يتم التوصل الى إيجاد تعريف جامع و شامل، فقد تعددت التعريفات بتعدد زوايا الدراسة و نذكر من هذه التعريفات مايلي :

---

[1] - صابر بلول ، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الثاني، 2008 ،ص 651 .

[2] - نهاد خليفة،" التمكين السياسي للمرأة العربية في مصر – تونس"، المركز العربي الديمقراطي، 2003 ، ص 06

[3] - يوسف بن يزة ، التمكين السياسي للمرأة و اثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي ، دراسة في ضوء تقارير التنمية الانسانية العالمية (2003-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير قي العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية وادارية ، جامعة باتنة ، 2010-2009، ص ي

[4] - صباح حبيطوش ، التمكين السياسي للمرأة العربية و دوره في تحقيق التنمية السياسية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية فرع ادارة و حكامة محلية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية العلوم السياسية ، 2014-2015 ، ص ز

[5] - سهام عميمر ،"**اثر التمكين السياسي للمرأة على أداء المجالس المنتخبة ،حالة المجالس المنتخبة لولاية برج بو عريريج 2012 الى يومنا هذا**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، قسم العلوم السياسية،تخصص إدارة وحكامة محلية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2018 ،ص 17.

يعرفها **سدني فيربا (Sidney Verba)** على انها تلك النشاطات القانونية من قبل المواطنين في القطاعات الخاصة الذين يهدفون بشمل او باخر من خلال هذه النشاطات إلى التأثير على اختيار الاشخاص في الحكومة ، أو الاجراءات و الاعمال التي تتخذها الحكومة .[1]

كما يعرفها **مايرون وينر (Myron Weiner)** بأنها فعل تطوعي اختياري ناجح و منظم أو مستثمر على شكل سلسلة متصلة ، يوظف بصورة شرعية أو غير شرعية الطرق التي تهدف الى التأثير على اختيار السياسات العامة .

و يعرفها **هنتنغتون (Hntington)** على انها تمثل أنشطة الافراد التي تهدف الى التأثير على صناع القرار الحكومي ، و تكون على شكل فردي أو جماعي منظمة أو عفوية ، مستمرة أو موسمية ،سلمية أو عنيفة ، فعالة أو غير فعالة ، شرعية أو غير شرعية .[2]

يعرفها صلاح منسي بأنها عملية حركية يشارك فيها الفرد من خلال الحياة السياسية لمجتمعه بفعل ارادي وواع ز ذبك للتأثير في المنحى السياسي العام ، تماشيا مع ما يحقق المصلحة العامة التي تتطابق مع الاراء و الانتماء الطبقي له ، وتحصل هذه المشاركة عن طريق مجموعة من الانشطة السياسية كالترشح للمؤسسات التشريعية (البرلمان) ، والانخراط في الاحزاب السياسية و التصويت .

كما يقول **محي سليمان** بأنها جهود اختيارية او تطوعية يقوم بها افراد المجتمع ، للتأثير على بناء القوة في المجتمع ، والمشاركة في صنع القرارات الخاصة به في ظل الموقع الطبقي الذي يحتله الافراد ، وتتم هذه المشاركة في صور متعددة بدءا بالاهتمام بأمور المجتمع و المعرفة السياسية ، مرورا بالتصويت الانتخابي و الترشيح للمؤسسات السياسية و الانتماء الحزبي ،انتهاء بالعنف السياسي .[3]

من مما سبق ذكره تم تعريف المشاركة السياسية **اجرائيا** كما يلي : " هي عبارة عن عملية ذات طابع اجتماعي سياسي تمثل محور عمل النظام السياسي الديمقراطي ،حيث تنقل الفرد من مواطن سلبي الى مواطن إيجابي يدافع عن حقوقه و يعرف واجباته السياسية و الاجتماعية تجاه

[1]- حريزي زكريا،**"المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا-** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص:سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر– باتنة– كلية الحقوق و العلوم السياسية،2010-2011 ص 17

[2]- نفس المرجع السابق ص17

[3]- نفس المرجع السابق ص 15 .

القضايا المرتبطة بشخصه و بمجتمعه .[1]

من خلال ما سبق المشاركة السياسية تعني ادماج المرأة في الحياة السياسية و توليها لمراكز أو مؤسسات سياسية، وهذا هو هدف التمكين السياسي، و لهذا نجد صعوبة كبيرة في التمييز بينهما .[2]

2 . النوع الاجتماعي (الجندر) :

إن مفهوم النوع الاجتماعي أو الجندر قد أثار زوبعة في الوسط اللغوي بين مختلف الكتاب باللغة العربية المهتمين بقضايا المرأة عندما أراد هؤلاء ترجمة و نقل كلمة Gender من اللغة الأصلية و هي الإنجليزية و التي تنحدر من أصل لاتيني Genus إلى اللغة العربية، فهناك من نقلها كما هي وأعاد كتابتها بالأحرف العربية (جندر) وهناك من أظاف للمصطلح حرف التاء فأصبحت(جندرة)، وهناك من اجتهد و ترجمها إلى" الجنوسة "وآخرون إلى" الجنسانية"، بينما استقر أغلبهم على مصطلح" النوع الاجتماعي "قياسا على النوع البيولوجي (الجنس) الذي يشير إلى الجنس البشري أو الحيواني أو النباتي، بينما النوع الاجتماعي هو التعبير الذي يشير إلى كل من الرجل والمرأة[3].

يعرف النوع الاجتماعي على أنه " عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل و المرأة في المجتمع وتحدد هذه العلاقة و تحكمها عوامل مختلفة اقتصادية و ثقافية و سياسية و بيئية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الثلاث الإنجابية و التنظيمية و الإنتاجية التي يقوم بها كل من المرأة و الرجل[4]

كما يعرفه البنك الدولي على أنه السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور التي ينشئها المجتمع ويتعلمها . وتحيل كل الثقافات الفوارق البيولوجية بين الإناث والذكور إلى مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات والنشاطات التي تعتبر ملائمة، وحول الحقوق والموارد ومواطن القوة التي يجب أن يمتلكها الذكور والإناث .والنوع الاجتماعي كالعرق واللون والطبقة، هو فئة

[1] - نفس المرجع السابق ص 17 .

[2] - أحلام مكاس ، **التمكين السياسي للمرأة في الدول المغاربية** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية –تخصص : سياسات عامة مقارنة ، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي – كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 ، ص 12

[3] - صلاح الدين رأفت ، " **المرأة بين الجندرة والتمكين** "، تم تصفح الموقع يوم: 09/08/ 2019 <http://www.lahaonline.com/index.php?option=content&task=view&id=17463&sectionid=

[4] - لمياء الشافعي ، " النوع الاجتماعي و التنمية"، (ورقة مقدمة في الندوة الثالثة و الرابعة للجنة المرأة و الطفولة حول **المرأة المغاربية و التنمية و المرأة المغاربية و الإعلام** ، تونس ، 15 فيفري2007)، ص102 .

اجتماعية تقرر إلى حد كبير فرص الإنسان في الحياة وتحدد مشاركته في المجتمع والاقتصاد.[1]

وتعرفه منظمة" الصحة العالمية "على أنه" المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات العضوية" .[2]

و يوضح تعريف الموسوعة البريطانية لهذا المصطلح المعاني السابقة حيث يعرف الجندر بكونه شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى وفي الأعم الأغلب فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون على اتفاق" أو تكون واحدة " ولكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية (أي شعوره الشخصي بالذكورة أو الأنوثة) و تضيف"إن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة – ذكر أو أنثى- بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعية كلما نما الطفل" .

و يقوم مفهوم النوع الاجتماعي على ثلاث مرتكزات و عوامل رئيسية هي :

1) معرفة و تحليل اختلاف العلاقة بين النوعين .
2) تحديد أسباب و أشكال عدم التوازن في العلاقة بين النوعين و محاولة إيجاد طرق لمعالجة الاختلال .
3) تعديل و تطوير العلاقة بين النوعين حتى يتم توفير العدالة و المساواة بين النوعين ليس فقط بين الرجل و المرأة و لكن بين أفراد المجتمع جميعا .

و عليه أمكن تعريف النوع الاجتماعي إجرائيا على النحو التالي :

هو الادوار المتمايزة و المختلفة للمرأة و الرجل في المجتمع من حيث أداء الواجبات و المطالبة بالحقوق ، ذلك وفق ما تحدده المكونات الحضارية و الثقافية و الاجتماعية داخل المجتمع و توضيحها العلاقات و المسؤوليات و المكانة التي يحظى بها الرجل و المرأة .[3]

[1] - مصطفى كامل نابلي وآخرون ".النوع الإجتماعي و التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المرأة في المجال العام "(تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، 2005) ص23 .

[2] - صلاح الدين رأفت ، مرجع سابق.

[3] - إلياس الهناني سميرة و أخرون ، "التمكين السياسي للمرأة في الجزائر :دراسة في الامكانات و المعوقات "،**مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية** ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد 06 ص ص 91-92 .

4 . المساواة :

يختلف تعريف للمساواة من كاتب إلى أخر، بحيث تسند المساواة إلى عدة مبادئ ، كمبدأ المساواة أمام القانون ، والمساواة في الشريعة الإسلامية...الخ ولهذا سنتطرق إلى عدة تعاريف :

هي الاشتراك في الحقوق كحق الانتخاب ، والتصويت والحكم والوظيفة العامة والترشيح في الانتخابات المحلية ، فوحدة المعاملة تحقق لجمع المواطنين العدالة والمساواة في كافة الحقوق والوجبات والمكافآت والمزايا [1].هي التماثل ويقال إن المساواة هي العدل ، والعدل أن تكون كل مخلوقات متساوية في الصفات والخصائص .[2]

هي مراعاة الاختلاف بين الأفراد من حيث القدرات والواجبات ، ومراعاة الظروف الواقعية للأفراد ومن ثم تكون المساواة القانونية غير متنافية مع قيام المساواة الفعلية[3].

وايضا هي التي توازن بين إنسانية المرأة (فيما تجمع فيه خصائص من الرجل) وبين أنوثتها (فيما تختلف فيه من خصائص بيولوجية وسيكولوجية عن الرجل)، وقد زيد الشرع الحكيم هذا المنطلق وجعل المساواة أصلا للغالبية المطلقة لأحكام الدين المتعلقة بالجنسين ، ولم يعتبر الفر وقات البيولوجية الوظيفية الموجودة بين الجنسين منعا من التسوية بينهما طالما أن هذه الفروقات ليست ذات أثر جوهري في المسألة[4].

و يقصد بالمساواة في إطار التمكين السياسي للمرأة، مساواة الرجل بالمرأة، وقد اتسم هذا المفهوم بالاختلاف من جهة وبالتطور من جهة أخرى، حيث بدأ مفهوم المساواة ب المنصفة بين الرجل والمرأ ة، ثم انتقل إلى المساواة الكاملة أو المطلقة وانتهى بالمطالبة بالتماثل بين المرأ ة والرجل في الحقوق والوجبات والخصائص والوظائف[5].

---

[1] - خالد صطفى فهمي، **حقوق المرأة بين الإتفاقيات الدولية والشرعية الإسلامية والتشريع الوضعي** (مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر 2007) ، ص 15

[2] - منال محمود المشني، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية وأصالة التشريع الإسلامي (الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011) ص 63 .

[3] - أحمد فاضل حسين العبيدي، **ضمانات مبدأ المساواة في بعض الدساتير العربية**) لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية،2013 ، ص 24

[4] - وسام حسام الدين الأحمد، **حماية حقوق المرأة في ضوء أحكام الشرعية الإسلامية والإتفاقية الدولية** لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية، 2008 ص 13

[5] - سهام عميمر ، مرجع سابق ، ص 20 .

المبحث الثاني: الاتجاهات والمداخل النظرية المفسرة للتمكين السياسي للمرأة .

في هذا المبحث نحاول الخوض في ابرز و اهم الاتجاهات و المداخل النظرية التي اهتمت بتفسير و تحليل مفهوم التمكين السياسي على اختلافها و تباينها منذ ظهوره و مسار تطوره ، هذه المداخل تعتبر المبسطة و الشارحة لهذا المصطلح و هي كما يلي :

I . مدخل النسوية :

ظهرت النسوية كمدخل في العلاقات الدولية بعد إقحام مسائل (الجنس / النوع) في ميدان العلاقات الدولية عبر النظرية النقدية وأبحاث السلام و الد راسات الإنمائية في ثمانينات القرن العشرين ، و قد تجسد تواجدها مع صدور مقال بمجلة المدرسة اللندنية (London School of Economics) الألفية (the Millenium)عام 1988، بعنوان «المرأة و العلاقات الدولية»، لكن النسوية كحركة تعود الإرهاصات الأولى لتبلورها حسب العديد من الكتاب إلى ظهور الحركات النسوية الغربية التي يؤرخ لها منذ أوائل عصر الثورة الصناعية، حيث بدأت تتعالى الأصوات النسائية الأوروبية المنادية بالمساواة مع الرجال إلا أن ذلك لم يتحول إلى حركة اجتماعية احتجاجية، ولم تتخذ شكل التعبير المنظم، إلا خلال مطلع القرن التاسع عشر أين تم صياغة مصطلح النسوية لأول مرة عام 1895 ليعبر عن تيار متعدد الاتجاهات ويتشعب إلى فروع مختلفة، حيث انتشرت الحركة في كل من فرنسا و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتبنت نهجا عدائيا اتجاه الرجل، و قد أدت انتفاضة النساء هذه إلى عقد أول مؤتمر في باريس عام 1892 يدعى مؤتمر النساء العالمي الأول ، طالبت فيه المرأة بحقوقها القانونية ، حقها في التعليم و حقها في الانتخاب...، وتبعا لذلك تحصلت المرأة على حقها في الانتخاب في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عامي 1918 و1920 على التوالي وكان لهذه المشاركة الواسعة أثرها الإيجابي لولوج النساء حقل العلاقات الدولية في فترة الثمانينات من القرن العشرين وسعيها لإبراز الدور الذي أصبحت تضطلع به المرأة في هذا الميدان.[1]

تعرف النسوية غالبا حسب الأستاذ **"محمد لغنهاوزن "**على انها : «حركة تهدف الى إعطاء المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل، والأمر الأكثر إثارة للانتباه هو تجاوز هذه الحركة مسألة المساواة وسعيها إلى ما هو أكثر منها أما القانون أمام إلغاء كل الفوارق بين الجنسين على مستوى الأدوار الاجتماعية المبنية على الاختلاف بينهما وهذا ما يميز النسوية عن غيرها من التيارات و الحركات

[1] - عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدكلية بيف الاتجابات التفسيرية كالنظريات التككينية**، الجزائر :دار الخلدونية، 2007 . ، ص 337

النسائية [1]».« تلك الحركة التي تجعل من النساء وتغيير أوضاعهن في المجتمع هدفا لها، وهي من حيث الإيديولوجية تفترض وجود فكر محدد هو الفكر النسوي الذي يعتبر أن **النظام البطريركي** أو **النظام الذكوري، أو الأبوي** هو سبب اضطهاد المرأة تاريخيا» حسب المفكر الفلسطيني هشام شرابي . [2] وتبلورت أفكار النسوية باعتبارها حركة عالمية ، علمية و سياسية فيما يسمى بالنسوية الليبرالية والنسوية الماركسية والاشتراكية و النسوية الراديكالية:

1 - الاتجاه النسوي الليبرالي *(Liberal Feminism)*

ويقوم هذا الاتجاه في النظرية النسوية على الفرضية القائمة: بأن جميع الناس خلقوا متساوين ، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنسين، والمذهب النسائي الليبرالي يرتكز على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالايمان والعقلانية، والإيمان بأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة، والايمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير وتحويل المجتمع، و الإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية، وبناءا على هذا ،فمادام الرجل والمرأة متماثلان من حيث طبيعة الوجود، إذاً فإن حقوق الرجل ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضا.

وتعد النسوية الليبرالية مصطلحا غير طيع لأنه يشمل مجموعة كبيرة من الآراء ليست جميعيا متوافق، لكن بصفة عامة يمكن القول إن النسويات الليبراليات يستعن لتحقيق مجتمع يقوم على المساواة ويحترم حق كل فرد في توظيف امكانيات و و طاقات و وتدلنا القراءة المتأنية للإتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي إلى أنه أقدم الاتجاهات النسوية تاريخيا. وقد تضمنت مساحة كبيرة لمناقشة جدية المرأة سواء في ارتباطها بالأسرة أو في تحررها .

وقد تمثل الاتجاه النسوي الفردي في المطالبة بالحقوق المدنية و السياسية في اطار مجتمع ينهض بناءه على منح الذكور مزيدا من الحرية والديمقراطية. وحقق هذا الاتجاه تقدما ملموسا خلال القرن التاسع عشر في هذا النظام و خاصة في المسائل المتعلقة بحق

[1] - محمد لغناوزن وآخرون ، " **الإسلام في مواجهة النسوية :تقابل في الرؤية و الأهداف"، في المرأة وقضاياها: د ا رسة مقارنة بين .النسوية والرؤية الإسلامية**، بيروت :مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008 ، ص ص 68-69

[2] - كهينة جربال ، **التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب و الممارسة (الجزائر ، تونس ، المغرب** ،(مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، سياسات عامة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر)، 2015 ص 47 .

التعليم وقوانين الطلاق و غيرها.[1]

ويفسر هذا الاتجاه التقسيم والتمييز بين المرأة والرجل من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية فمن خلال الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسة الدينية والسياسية يتعلم الذكور نمطا معينا من السلوك مثل : النظرة المادية للمعالم، والتنافس، وتجنب العاطفة في حين ومن جهة أخرى تخضع الإناث لتنشئة مختلفة تعمل على تطبيعهن بصورة مغايرة مثل: الطاعة ، والخضوع والتعبير عن المشاعر . ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه في امكانية لإعادة التوظيف والترتيب لمكانة المرأة التي تأصلت بفعل مؤسسات التنشئة للقضاء على التمييز ضد المرأة ،والفكرة الهامة التي تواجه هذا الاتجاه، هي أن القيم والمعايير الثقافية يؤثران بدرجة كبيرة في سلوك الأفراد ،كما لو كانوا عبارة عن تكوين اسفنجي يتشرب عن طريق التنشئة الاجتماعية بالقيم والمعايير، فيما يتحكمان في سلوك الأفراد، وبالتالي تستبعد المرأة من عديد من الأنشطة التي يستحوذ عليها الرجال خاصة القدرة عمى صنع القرار السياسي. وبالتالي ضرورة القضاء عبر الأجيال من خلال التنشئة الاجتماعية ،لإعادة تشكيل العلاقة بين الرجل والمرأة في إطار الحقوق و الواجبات المتساوية ومن أشهر رواد هذا الفكر، نجد مونتسكيو (Montesquieu)، حيث أعطى اهتماما لأهمية المساواة بين الجنسين ورفض بشدة فكرة تفوق الرجل على المرأة لمجرد النوع.

كما ظهر العديد من المفكرين سعوا إلى تطوير الفكر الديمقراطي بداية من القرن الثامن عشر، تقوم توجهاتهم الفكرية على أساس أن الجميع ولدوا أحرارا فمن ثم لا يجوز أن تخمد الطبيعة البشرية أو تذل ، فنجد جول لوك (1632 . 1704) الذي يذهب إلى أنه وتجسيدا للمشاركة في السلطة وتأكيدا لحق كل فرد من المجتمع في حماية مصالحه وحقوقه يكون" العقد الاجتماعي" الذي ينظم العلاقة بين المحكومين والسلطة الحاكمة وغيرها ،كما نجد أيضا جون جاك روسو(1712 .1778) من أكبر الدعاة للديمقراطية من خلال مؤلفه" العقد الاجتماعي" وكذلك جون ستيوارت ميل (1806.1973) ،حيث يرى الحكم الوحيد الذي يستطيع أن وفق بين مقتضيات المجتمع المختلفة هو الحكم الديمقراطي الذي يشارك فيه الشعب وغيرهم.[2]

وعموما فما يؤخذ عليه هذا الاتجاه هو إهماله الواضح للعنصر النسوي في قضية المشاركة

[1] - رانيا كمال،"اتجاهات فكرية في النظرية النسوية" ،**عود الند،المجلة الثقافية الشهرية** ،العدد 86 ،الناشر:عدلي الهواري، مصر،من الموقع الالكتروني: www.oud nad.net/spip. ?article 860. 2020/06/23 ص 1 .

[2] - بادي سامية ، **المرأة والمشاركة السياسية، التصويت ،العمل الحزبي والعمل النيابي** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في عم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة) ، 2005 ، ص ص 62-63

السياسية رغم ما نادى به من المساواة بين البشر والحرية الفردية ،ورغم إيمانهم بأن جميع الناس ولدوا أحرارا ، إلا أنهم رفضوا بصورة أو بأخرى مشاركة **المرأة (جون جاك روسو، مونتيسكيو، موليير، فولتير، كونت، جون ستيوارت ميل، وغيرهم)**،حيث تغيرت نظرتهم لموضوع مشاركة المرأة بظهور حركة تحرير المرأة ومناداتها بضرورة المساواة العادلة بين الجنسين جعلت بعض المفكرين من هؤلاء يفكرون بمنطقية وموضوعية ويصححون نظرتهم اتجاه مشاركة المرأة.

2 - الاتجاه النسوي الماركسي *(S'ocialist feminism) :*

لم ترفض النسوية الاشتراكية قضايا الاتجاه الفردي اللبرالي الخاصة بالحرية والمساواة ،ولكنها اعترضت على تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعيا عن حياتهم ككائنات اجتماعية ،ويدركون فقط بوصفي أفرادا مستقبلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية وتتمثل الفكرة الأساسية في النسوية الاشتراكية في الافتراض بأن الزواج البورجوازي يعاد إنتاجه في شكل صراعات وتناقضات المجتمع البورجوازي الأكبر، فالزوجات يمثلن الطبقة المضطهدة أو حتى العبيد بينما تمثل السلطة الأبوية في هذه الطبقة دور أصحاب الأعما ل أو الملا ك ،ويشير هذا التحليل إلى الرجال كأعداء للمرأة وأن صراعهم يعد انعكاسا لصراع أكبر حيث تشتغل النساء في سياق الرأسمالية ، وبهذا المعنى فإن الرجال هيئات النظام الاستغلالي وهم بدورهم مضطهدون ،فالمساواة بالرجال التي يطالب بها الليبراليون ليس لها معنى بالنسبة للاشتراكية حيث أنها تعني مساواة مع جماعة مضطهدة .[1]

و ترى النسوية الماركسية التقليدية أن سبب اضطهاد النساء وتسليط الظلم عليهن متأصل في النظام الاقتصادي الاستغلالي ، فما ينبغي القيام به حسبها هو إزالة الرأسمالية من أجل تحرير المرأة وبطبيعة الحال الرجال كذلك ، بما أن هذه الرؤية لم تقدم أي تفسير بشأن اضطهاد النساء، حاولت النساء الماركسيات فيما بعد توسيع آفاقهن في تفسير الاضطهاد النسوي ليتضمن مجتمعات ما قبل الرأسمالية وما بعدها ، وكذا العلاقات الطبقية الاستغلالية،وقد تجسد ذلك في إطار ما يعرف بالنسوية الاشتراكية التي ركزت على إلغاء كل من الطبقة وتلك الدراسات التي تركز على الرجال فقط ، فالنسويات الاشتراكيات لا يرغبن في تحويل ملكية وسائل الإنتاج فحسب ، و إنما كذلك تغيير النظام الاجتماعي الأبوي إلى نظام ذكوري / أنثوي ، يقوم على أساس المساواة بين الرجال و النساء ، وهن بذلك يتقاسمن المفهوم الماركسي التقليدي للطبيعة البشرية الذي مفاده أن حرية الفرد مرتبطة

[1] - رانيا كمال، مرجع سابق ، ص 2 .

بحرية النشاط ألإنتاجي كما يرين بأن الطبقة مظهر أساسي من مظاهر الاضطهاد والاستغلال.[1]

وانطلاقا من الرؤية الماركسية يحاول التيار النسائي إعادة الصفوف النسائية من خلال :

1) تشجيع المرأة على النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي.
2) رفض كل أشكال التبعية و الاستغلال.
3) ضرورة الاندماج في المجتمع كعضو نشيط ورفضها أشكال الاضطهاد.
4) التركيز على الصراع الطبقي الذي يعكس مصالح الطبقة البورجوازية.
5) ترديد مقولات تعبر فيها المهتمات بذلك الفكر مثل: رفض السيطرة ، و اعادة النظر في مجهود المرأة داخل الأسرة ، و اعادة تقييم دور المرأة في المجتمع بدون التبعية .[2]

3 - الاتجاه النسوي الراديكالي (النسوي المتطرف) :

ترى النسويات الراديكاليات أن أبوية النظام القانوني، أو المؤسسات السياسية ليست هي التي يجب قلبها والقضاء عليها فقط، ولكن أيضا أبوية المؤسسات الاجتماعية والثقافية ، وخاصة الأسوة التي يجب أن يقضي عليها كذلك، وينقسم التنظير الراديكالي إلى قسمين:

- أحدهما، اعتمد على المقومات الجسدية التي استخدمت من قبل المناهضين والمعارضين لمساواة المرأة، باعتبار أن جسدها هو مستقبلها الثابت عن المتغير.[3]
- والأخر، ركز على الطرق التي استخدم بواسطتها مفهوم الأنثى /الذكر، المرأة /الرجل، بحيث استغلت من أجل إذلال المرأة وإ خضاعها للرجل عبر التاريخ ، ويذهبن إلى أن اضطهاد المرأة هو أكثر أشكال الأنواع انتشارا، وأكثره عمقا وقسوة ، ويجلى لضحاياه أسوء صور المعاناة كما ونوعا وأنه يقدم نموذجا لأشكال الاضطهاد الأخرى .[4]

وتقدم النسوية الراديكالية رؤية في الطرق التي قام الرجل بتشكيل جنسية المرأة من أجل خدمة احتياجاته ورغباته، وتدعوا بذلك إلى ثورة بيولوجية تحرر المرأة من خلال الأمومة بالعقد .

---

[1] - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر :دار الخلدونية، 2007 ، ص 337 .

[2] - سامية خضر صالح ،المشاركة السياسية والديمقراطية(اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم فهم العالم من حولنا،جامعة عين الشمس ،دار كتب عربية للنشر والتوزيع، 2005 ،ص 95 .

[3] - نادية ليلى عسلاوي،" **تيارات الحركة النسوية ومذهبه،**"

http : // coalitionof women. Org/ hom/ arabic/ articles/ fem- inisin /htm.

[4] - نفس المرجع .

ومن بين استراتيجيات هذا التيار الهادفة إلى استعادة النساء لكيانهن و إعادة الاعتبار إلى ثقافة خاصة بهن ، إلى حد الانفصال عن الرجال ، و العيش في مجتمعات نسائية مستقلة ، و انطلاقا من هذه الأفكار ولدت مذاهب فكرية ونقدية أضاف كل منها نواحي جديدة إلى التحليل السيكولوجي ، وفهم الحالة النسوية وتأسس مذهب متمحور حول عالمة النفس " لو إير بغاراي " التي طورت التفكير حول مفهوم الاختلاف وخلقت نقاشات حول الطابع البيولوجي والاجتماعي لهذا الاختلاف ، واستعاد هذا البحث قول المفكرة النسوية الفرنسية" تسيمون دوبوفوار " :"لا تخلق نساء، بل تصير نساء "جاعلا منه أبرز شعاراته[1].

4 - النسوية ما بعد الحداثية *(Feminist post-modernist)* :

اعتمدت الفلسفة النسوية على تحولات ما بعد الحداثة ، في النظر إلى الذات العارفة من حيث أن لها الدور المحوري في عملية المعرفة ، وأضافت إليها بناء على ذلك تأثير الأنوثة أو دورها في عملية المعرفة ، ويتجلى دور الذات الذاتية – الذكورية – في أعمال جميع المفكرين والفلاسفة الذكور على امتداد التاريخ البشري، ومثالها فصل ديكارت للوعي العقلاني عن الجسد ليرتبط الأول بالذكر والثاني بالأنثى.[2]

فصيرورة إنتاج المعرفة تخضع للشروط الاجتماعية ، التي تشكل الوسيط بين الذات والموضوع، وبما أن الجنس مقولة اجتماعية لا مجرد مقولة بيولوجية فقط ، فإن جنس الذات العارفة جزء لا يتجزأ من منظورها الاجتماعي ، أي أن عملية إنتاج المعرفة عند الذكور لا يمكن فهم شروطها ومقتضياتها إلا النساء كونها ممارسات للذكور باعتبارهم هم يمثلون فئة اجتماعية لها منظورها الخاص .[3]

وقد طرحت الفيلسوفة النسوية " لورين كود " ومن ثم الفيلسوفة الأسترالية " جنييف للويد " التغيرات التي لحقت بالمفهوم ، الذي ظل محكوما بالانحياز ألذكوري ، وبينت " جنفييف " كيف قام العقل على أسس مناقضة لكل ما هو نسوي ولسائر التوجهات الأنثوية ، وكيف عملت الفلسفة منذ

[1] -أحلام مكاس ، **التمكين السياسي للمرأة المغاربية** ، (مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي) ،2014-2015 ،ص 15 .

[2] - مية الرحبي، " **الموجات النسوية في الفكر النسوي العربي،**"

http ://www.civicegypt.org.eg/article/2020/07/24-doc

[3] - نفس المرجع .

عهدها الإغريقي على البحث من بدأ ميتافيزيقي بفضل الذكورة الإيجابية على الأنوثة السلبية .[1]

وقد أكدت النسوية وما بعد الحداثة على أهمية تجربة النساء و الاستفادة منها فلسفيا إلى جانب تجربة الرجال، إلا أن بعض النسويات اعتبرت أن ما بعد النسوية هو رفض لمكاسب النسوية ونضالاتها السياسية ، وانتقدت ابتعادها عن العمل السياسي و لاجتماعي " جيرمن جرير"

في حين تؤكد سوزان قالودي في كتابها (الحرب غير المعلنة على النساء)1999، أن موجة ما بعد النسوية هي رد فعل مدمر للمكاسب التي حققتها النساء سابقا ، وتضيف بأن انتماء النساء إلى ما بعد الحداثة لا يعني أنهن وصلن إلى تحقيق العدالة والمساواة مع الرجال ، وقد تساءل غارودي " :هل يمكن للرجل أن يكون حرا إذا كانت المرأة عبدة ؟ وقد أجاب غارودي بالنفي ، بحيث اعتبر تحرر الرجل يرتبط بتحرر المرأة ، ويستشهد بموقف فوريبة حيث اعتبر أن درجة تحرر المرأة هي قياس التحرر بصفة عامة والصراع ضد السيطرة واستغلال المرأة من قبل الرجل ، لا يمكن فصله عن الصراع ضد السيطرة واستغلال الرجل ، وتحرير النساء مرتبط بتحرير الرجال[2].

II. المداخل التنموية و المرأة :

شكلت ثنائية المرأة والتنمية وطبيعة العلاقة الجامعة بينهما والأدوار الملكف أداؤها من قبل المرأة ضمن عملية التنمية أحد أبرز الإشكاليات التي شغلت اهتمام المجتمع الدولي في الثلث الأخير من القرن العشرين .تنوعت مداخل تناولها و معالجتها من عقد إلى آخر بتطور مداخل مقاربات السياسة الاقتصادية والتنموية على المستويين المحلي والدولي، ومن سياق سوسيو اقتصادي إلى آخر، وهو ما أدى إلى تحول النظرة لدور المرأة في التنمية من النظرة السلبية إلى النظرة الإيجابية والتي مفادها أن المرأة تعتبر عنصرا فاعلا وقادرا على التأثير في الخطط والبرامج و السياسات، وكذا تحقيق الإضافة في المسارات المختلفة للتنمية حيث أصبحت هذه الأخيرة عملية شاملة ومستمرة لا يمكن لها أن تستقيم دون إسهام فاعل وجدي للمرأة فيها .[3]

إن التنمية كما عرفتها "**لجنة برونتلاند** "التي تضمنها الإعلان العالمي للتنمية 1986 « عملية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان

[1] - نادية ليلى عسلاوي، مرجع سابق .

[2] - يوسف بن يزة، "**التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي**، دراسة في ضوء تقارير التنمية -الإنسانية العالمية2003 -2008 "(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر،2009 /2010)، ص 62 .

[3] - وصال نجيب العزاوي، **المرأة العربية والتغيير السياسي**، عمان :دار أسامة، 2012 ، ص 10.

بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة والهادفة في التنمية و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ».[1]

برز مفهوم التنمية الإنسانية في تسعينات القرن الماضي، ويعني : « عملية تمكين الناس من أن يكون لهم خيارات أوسع »، وتشمل التنمية الإنسانية أربعة عناصر أساسية:

1) الإنتاجية :وهي توفير الظروف المناسبة للأفراد لرفع إنتاجهم.
2) العدالة الاجتماعية :وهي تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص.
3) الاستدامة :وهي ضمان حصول الأفراد على تنمية مستدامة ومستقرة .
4) التمكين :من خلال تجسيد مشاركة كل أفراد المجتمع في تقرير مصيرهم دون تمييز قائم على أساس الجنس بتكريس الحرية السياسية، الشفافية اللامركزية، وسيادة القانون كوسائط تتمكن المرأة من خلالها من المشاركة في صنع القرار و اتخاذه، و بالتالي إشراكها في مسار التنمية الشاملة .[2]

أدى التطور التاريخي لإشكالية إسهام المرأة في العملية التنموية إلى تطور المفاهيم والسياسات والمداخل المتبعة لمعالجة مسألة التنمية و القضايا المرتبطة بها فيما يخص المرأة والأسرة والمجتمع،وفيما يلي عرض موجز لهذه المداخل و المقتربات .

1 . مد خل المرأة و الرفاهية *(welfere Approach)* :

وهو متبع في سياسة الخدمات الاجتماعية ،[3] ظهر بين الفترة 1950 و 1970 ليعترف بالدور الإنجابي للمرأة ، ويهدف لجعلها أما أفضل من خلال إدماجها في التنمية مما يجعلها منتفعة سلبية، وهو جاء لتكريس الدور التقليدي للمرأة متمثلا في توفير الغذاء ومقاومة سوء التغذية وتنظيم الأسرة،هذا ما أدى إلى تبنيه من قبل العديد من الحكومات في الدول النامية، من بينها بعض الحكومات العربية .[4]

[1] - عائشة التايب، **النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة**، مصر :منظمة المرأة العربية، 2000 ، ص 119 .

[2] - وحيدة بورغدة،" المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية :حالة الجزائر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 36 ،خريف 2012 ، ص 135

[3] -زينب حبيب منصور ، **الإعلام و قضايا المرأة**، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010 ، ص52

[4] - زينب منصور حبيب، **مرجع سابق** ، ص 88 .

2 . مدخل المساواة والعدالة *(Equity and Equality Approach)* :

يهدف إلى كسب العدالة والمساواة للمرأة في عملية التنمية، وذلك عن طريق زيادة مساهمتها في الإنتاج خارج المنزل ، من خلال منحيا فرصا اقتصادية و سياسية متساوية مع الرجل لتؤدي أدوارها الثلاثة، ويسعى لمواجهة الاحتياجات الإستراتيجية من خلال التدخل المباشر للدولة، والعمل على تقليص الفوارق بين المرأة والرجل بإعطاء المرأة صلاحيات اقتصادية وسياسية. غير أن هذا المدخل تعرض للنقد بحجة أنه يجاري الحركات النسائية في المجتمع الغربي،ويعتبر غير مفضل لدى الكثير من الحكومات في مختلف دول العالم .[1]

3 . مدخل مكافحة الفقر *(Anti-Poverty Approach)* :

ظهر في سبعينات القرن المنصرم، يهدف إلى إدماج المرأة في التنمية من خلال زيادة إنتاجيتها، وذلك بغية القضاء على الفقر،ونتيجة لذلك تبنته العديد من الحكومات نظرا لما تستوجبه ضرورة القضاء على الفقر من تدخل ناجع من خلال اتخاذ استراتيجيات الغاية منها توفير الظروف السامحة لإخراج الفئات الفقيرة و المهمشة من حالة الفقر و التبعية للغير، ومن بين هذه الاستراتيجيات إدماج المرأة في التنمية من خلال زيادة إنتاجيتها عن طريق إنشاء المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، ولم يسلم المدخل من الانتقادات بحجة أنه يزيد من حجم الأعباء الملقاة على المرأة، إضافة إلى الأعباء المنزلية، وزيادة على ذلك يستمر في التعامل معها ضمن موقعها داخل الأسرة أكثر من كونها إنسانا مستقلا .[2]

4 . مدخل الكفاءة *(Efficiency Approach)*:

ظهر في الثمانينات وتعمق في التسعينات، و ترجع أسباب تبنيه لظهور الأزمة الاقتصادية و ماخلفته من برامج إصلاح وتكيف هيكلي أثرت في المستوى الاجتماعي، وأفرزت ضرورة إسهام المرأة في العملية التنموية من خلال تصويب تدخلاتها لضمان أوفر السبل بنجاح التنمية. ويرى أخذ ما تستطيع المرأة القيام به بعين الاعتبار أمرا حيويا، من خلال التركيز على زيادة مهاراتها وتدريبها وتعريفها بطرق زيادة الإنتاج، ورفع كفاءتها، وتقديم التقنيات الملائمة لها ما سوف يؤدي بها إلى ازدياد إنتاجيتها وكفاءتها على مستوى الأعمال الحرفية أو الزراعية الموجهة للسوق .[3]

---

[1] - نفس المرجع ، ص 89 .

[2] - عبد الرحان أبو شمالة، **مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي**، فلسطين :منشورات مفتاح، 2006 ، ص 33

[3] - نفس المرجع ، ص 33-34 .

5 . مدخل التمكين *(Empowerment Approach)* :

يعتبر مدخل التمكين من أحدث الطرق لإدماج المرأة في التنمية، وقد ظهر في تسعينات القرن الماضي، وهو من أكثر المداخل تداولا نظرا لاعترافه بالمرأة عنصرا فاعلا في التنمية، فهو يسعى للقضاء على كل أشكال التمييز ضدها، من خلال تكفير الأدوات التي تضمن إنجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات،ويعزز مكانة المرأة في المجتمع من خلال إ زالة المعوقات القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية،ويهدف من خلال ذلك إلى تحقيق النقاط التالية:

- تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة كالمجتمع من خلال رفع مستوى الوعي، وتغيير الواقع وفقا لاستراتجيات طويلة المدى تعتمد على الدعوة والاتصال والقانون .

- تدريب النساء وتعزيز قدراتهن القيادية والإدارية في اتخاذ القرار و التخطيط و التنفيذ.

- مد المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال لتحقيق رفاهيتها كعضو مشارك .

- تفعيل تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل .

التركيز على توليد الوعي لكونه الهدف المحوري و الرئيسي لمدخل التمكين، لذلك فهو يعمل على تحريك الجماعات النسائية حول البرامج التنموية للحصول على معاملة متساوية ومشاركات ومستفيدات .[1]

[1] - نفس المرجع ، ص 33-34 .

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو صعوبة تحديد مفهوم التمكين و الاجماع على تعريف موحد له لتشعب مذاهبه و مداخله ، عير انه يركز في الاساس على تحرير المرأة و تمكينها من شتى القيود والاغلال المكبلة لها في الحياة و خاصة السياسية منها ، وهذا ما ذهبت اليه مختلف النظريات و المداخل التي فسرت مفهوم التمكين ، و قد صار مؤشر التمكين معيارا يقاس به مدى تطور الدول و رقيها ، كما انه تعزز بترسانة هائلة من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية المكرسة له .

الفصل الثاني

المكانة السياسية للمرأة العربية بين الاعتراف و التمكين

المبحث الاول: الجهود الدولية لتمكين المرأة سياسيا و تعزيز مكانتها وترقية أدوارها.

المبحث الثاني : الجهود الاقليمية للتمكين السياسي للمرأة العربية.

المبحث الثالث: واقع التمكين السياسي للمرأة العربية.

تمهيد

خاضت المرأة العربية على غرار نساء العالم نضالا طويلا على كل الاصعدة و الجبهات ، فقد تركت آثارها و بصماتها في التاريخ الحديث في محاولة منها لإفتكاك مكانة و موقع خاصة في المجال السياسي الذي ضلت مشاركتها فيه معدومة ، لكن ومع حزمة الاتفاقيات و المعاهدات الدولية و الاقليمية و الجهوية الداعمة لحقوق الانسان و المرأة ، نادت العربيات بموقع لهن مع الرجل في شتى مجالات الحياة ، فحاولة جاهدة خوض غمار الحياة السياسية كغيرها من نساء العالم فعمدت البلدان العربية الى القيام بإصلاحات قانونية وتشريعية لتعزيز تواجد المرأة في الحياة العامة و منحها أدوارا لتلعبها ، غير انها و في طريقها هذا تصدت لها عدة معوقات و موانع حدت من مستوى مشاركتها سياسيا ، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل كما يلي :

المبحث الاول : الجهود الدولية لتمكين المرأة سياسيا و تعزيز مكانتها ترقية أدوارها

لقد مرت مسيرة تدويل حقوق المرأة وتمكينها والمساواة بين الجنسين على المستوى الدولي منذ منتصف الأربعينات من القرن الماضي بعدة م راحل حتى استقرت على ما هي عليه اليوم، حيث يمكن تقسيم تلك المراحل إلى مرحلتين أو فترتين متداخلتين كما يلي:

I-المرحلة الأولى : ما قبل تدويل قضايا النوع الاجتماعي في الأجندة لعالمية(1945م-1970م).

لقد سعى المجتمع الدولي منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين لتكريس المساواة على أساس معيار ثابت بين المرأة والرجل طبقا لمفهوم الجنس، بمعنى المساواة القائمة على الاختلافات البيولوجية الثابتة بطبيعتها[1]، حيث يمكن تلخيص مختلف تلك الجهود الدولية في جملة من الإعلانات والمواثيق والمعاهدات كالاتفاقيات الدولية، نذكر من بينها ما يلي:

1. ميثاق الأمم المتحدة(1945)

أقر الميثاق مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، الذي يعتبر أساس القاعدة القانونية ومبدأ الشرعية والعدل ،وإذا لم يحترم تنهار في المجتمع قي كثيرة منها الحرية، وجعل كذلك من أهدافه تعزيز حقوق إنسان وحرياته الأساسية للجميع دون تمييز، فتمتع المرأة تمتعا كاملا بجميع الحقوق والحريات الأساسية، يعتبر من أولويات الأمم المتحدة، وأمرا لا غنى عنه للنهوض بالمرأة [2]، حيث ورد في ديباجته أن شعوب الأمم المتحدة آلت على نفسها : **« أن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد و قدرته و بما للرجال و النساء ...من الحقوق متساوية**[3]» كما نصت المادة 01 من الميثاق في بيان مقاصد الأمم المتحدة :« **تحقيق التعاون الدولي على حل لمسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الإنسانية ،وعلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة**

[1] - مريم بنت حسن الخليفة،" البيئة القانونية لعلاقات النوع الاجتماعي"، **في النوع الاجتماعي كأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**، القاهرة : منظمة المرأة العربية، 2010 ، ص 122

[2] - وهيبة برازة، مواطنة المرأة في التشريع الجزائري مقارنة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون**، فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري تيزي وزو :كلية القانون، 2008 ، ص 15

[3] - حامد عمرو،" المرأة في الإدارات الحكومية: التحديات والأفاق "، **في بحوث وأوارق عمل الملتقيات التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية حول دور المرأة التنموي خلال عام 2007** ، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008 ، ص 222

أو الدين ولا تفريق وبين الرجال والنساء» [1]

2.الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948م)

تم إقراره في 10ديسمبر 1984م من الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وجاء شاملا لكافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتمتع بها كل فرد رجلا كان أو امرأة. [2] كما جاءت المادة 01 من الإعلان تؤكد على مبدأ المساواة « **و لد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة و الحقوق ، كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشرعية حقوق الإنسان المتفرعة عنه يقدمان الحقوق والمسؤوليات نفسها بصورة متساوية ودون تمييز، فهما مثلا يقران بالحقوق للنساء والرجال ، الأولاد والبنات كلهم ،عن طريق تقرير إنسانيتهم بغض النظر عن أي دور لهم أو أي وضع هم عليه أو علاقة لديهم ».**[3]

3. الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة(1952م)

أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في20ديسمبر1952م. ودخلت حيز التنفيذ في07 جويلية 1954م، كان هدفها الرئيسي ضمان المساواة بين الرجال والنساء في مجال الحقوق سياسية بما يتوافق مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان4،وجاءت بعض موادها تنص على ذلك منها :

-المادة01 :« **للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات »**

-المادة 02 : «**للنساء أهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام »**

-المادة 03 :« **للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة »** [5]

4. العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية (1966)

تم تبني العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية سنة 1966م،و تنص المادة25

---

[1] - نفس المرجع .

[2] - وهيبة برازة ، **مرجع سابق** ، ص 17

[3] - .صابر بلول ، **مرجع سابق** ، ص 653

[4] - وهيبة برازة **مرجع سابق** ، ص 17

[5] - المواد 1-2-3 من **اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة** التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة .رقم 640 (د-7) المؤرخ في 20 ديسمبر 1952 ، تاريخ بدء النفاذ5 :جويلية 1954 ، وفقا لأحكام المادة 6 .

منه على أن:« يكون لكل مواطن،دون أي وجه من الوجوه التمييز المذكور في المادة25،الحقوق التالية،التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

- أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة و إما بواسطة ممثلين يختارون بحرية.
- أن يَنتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة دوريا بالاقتراع العام وعلى قد المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري،تضمن التعبير الحر عن إدارة الناخبين.
- أن تتاح له، على قدم المساواة مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلاده » [1] .

5. إعلان طهران (12ماي 1968)

صدر هذا الإعلان من قبل مؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، أشار بشكل واضح إلى وضع المرأة الذي لا زال دون وضع الرجل، إلا أنه لم يعتمد آليات تساعد على تعديل وضع المرأة ليصبح مساوي لوضع الرجل حيث اكتفى بالإشارة لوجود خال دون أن يشير إلى ضرورة الأخذ بمبدأ المساواة حسب المفهوم الذي يقوم على معطيات متغيرة من أجل الوصول إلى مساواة حقيقية.2

غير أن هذه الجهود الأولى أثبتت قصورها في تحقيق المساواة الحقيقية الفعلية بين المرأة والرجل التي من شأنها توسيع خيارات البشر وتحسين نوعية الحياة، وما يتضمنه ذلك من الحق في المشاركة في التنمية واقتسام مكاسبها، لكن وبغض النظر عن ذلك فإن الكثير من الباحثين يعتبرون هذه المرحلة الأولى بمنزلة الأساس القانوني الدولي التاريخي للمناداة باعتماد المساواة بين المرأة الرجل طبقا لمفهوم النوع الاجتماعي.[3]

II المرحلة الثانية :تدويل قضايا النوع الاجتماعي وتكثيف الجهود الدولية لتفعيل تمكين المرأة في كل مجالات الحياة لا سيما السياسية(1970-2014).

تعود جذور البدايات الحقيقية للاهتمام الدولي بقضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين و تعمقت و تكاثفت الجهود الدولية مع بداية التسعينات من نفس القرن(كما أوردنا سابقا)، فنتج عن ذلك ظهور العديد من الإعلانات والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بشؤون

[1] - المادة 25 **من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** الذي أعتمد وعرض للتوقيع والتصدي والانضمام بمكجب قرار الجمعية العامة لامم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 ، تاريخ بدء النفاذ23 :مارس 1976 ،وفقا لأحكام المادة 49 .

[2] - مريم بنت حسن الخليفة ، ، **مرجع سابق** ، ص 114 .

[3] - نفس المرجع ، ص 113 .

المرأة التي أكدت على ضرورة اعتماد إجراءات جديدة[1]، وفيما يلي إشارة لأهم المؤتمرات والاتفاقيات الدولية.

1. المؤتمر العالمي الأول للمرأة(المكسيك1975)

عقد أول مؤتمر عالمي خاص بالمرأة وهو مؤتمر مكسيكو لعقد الأمم المتحدة للمرأة :المساواة والتنمية والسلم، واعتبر ذلك العام" العام العالمي للمرأة "واعتمد أول خطة عالمية بوضع المرأة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في المجالات السياسية والاجتماعية والتدريب كالعمل على حماية الأسرة. كما اعتمدت خطة العمل العالمية" لعقد الأمم المتحدة للمرأة ،[2] حيث كانت أهداف هذا العقد تتمثل في المساواة والسلم والتنمية، وقد صدرت عن هذا المؤتمر تفسيرات لمعنى هذه الأهداف الثلاثة و غاياتها.[3]

2 . اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)

جاءت نتيجة سلسلة من الاتفاقيات من بينها معاهدة حقوق المرأة السياسية لعام 1652 م و التي تبنتها الأمم المتحدة، ثم أعدت إعلانا خاصا بإزالة التمييز ضد المرأة وأجيز الإعلان في عام 1967م حيث دعا إلى تغيير المفاهيم وإلغاء القوانين والعادات السائدة التي تفرق بين الرجل و المرأة، ثم بدأت المفوضية بعد ذلك في إعداد معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1973م وأكملت إعدادها في سنة 1979م،فاعتمدتها الأمم المتحدة في 1979/12/18م،و أصبحت سارية المفعول بتاريخ 1981/12/03م بعد توقيع خمسين دولة عليها.[4]

و من أجل وضع نصوص الاتفاقية في حيز التطبيق ودراسة التقدم المحرز في تنفيذه، تم إنشاء لجنة القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة عام 1981م، تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث تعتبر هذه اللجنة إحدى أهم الآليات التي اعتمدتها الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان.

ففي سنة 1993م في أثناء انعقاد مؤتمر فيينا، أوصت الدول بضرورة إضافة البروتوكول

---

[1] - نفس المرجع ، ص 117 .

[2] - فؤاد عبد الكريم بن عبد العزيز العبد الكريم، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية :دراسة نقدية في ضوء الإسلام . **أطروحة الدكتواره في الثقافة الإسلامية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية :كلية الشريعة، 1424 هـ ، ص ص 114-115 .

[3] - إبراهيم أوجامغ، إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، 2010-2011 ، ص

[4] - أمين مثنى الكردستاني، **حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر: دراسة نقدية إسلامية**، القاهرة : دار القلم للنشر والتوزيع ، 2004 ص 301

الاختياري المرتبط باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يعطي للأشخاص الحق في إبلاغ اللجنة السابقة الذكر عند انتهاك حقوقهم، وبالفعل قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد بروتوكول اختياري للاتفاقية في 06 أكتوبر 1999م ، دخل حيز التنفيذ في عام2000 م،و يعتبر ضمانة لتحقيق و تجسيد محاسبة الحكومات على مدى التزامها بالاتفاقية لصالح حقوق المرأة.

لكن بالرغم مما سبق تبقى اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة إحدى أبرز الاتفاقيات الدولية الخاصة بالموضوع، وقد وجهت لها العديد من الانتقادات، حيث شكلت ولا ا زلت تشكل جدالا كبيرا لاسيما في الدول العربية، حول مدى مصداقية اعتمادها كاتفاقية هدفها حماية حقوق المرأة من عدمه ما أدى إلى ظهور العديد من الدراسات التحليلية للاتفاقية بهدف إبراز أهم الأسباب الخفية وراء اعتمادها من قبل منظمة الأمم المتحدة، وبالتالي هناك من يرى أنها أتت لقولبة المجتمعات من خلال إدخال تغييرات ومستجدات على قيمها وأعرافها والتحلل من مكونتها الثقافية.[1]

3 . المؤتمر العالمي الثاني للمرأة "عقد من الزمن للمرأة:المساواة و السلام"

انعقد تحت شعار **"عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية المساواة، و التنمية، والسلم" (كوبنهاجن 14إلى 1980/07/30)** و تتخلص أهدافه في :

1-استعراض وتقويم التقديم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول للسنة الدولية للمرأة.

2-تعديل البرامج المتعمقة بالنصف الثاني من العقد الأممي من أجل تحديد العوامل الرئيسية التي تعوق ممارسة المرأة للأدوار التنموية، سواء من حيث المشاركة في خطط التنمية، أو المشاركة في إقامة المشروعات التنموية أو تطويرها، بما في ذلك عدم التكافؤ بين الاستعداد الرسمي لوضع حقوق المرأة موضع التطبيق، وبين محدودية ما يتم رصده من إمكانيات وآليات وتدابير لتطوير قدرات المرأة بهدف تقليص الفجوة في مجال المساواة بين المرأة والرجل في عملية اتخاذ القرار[2]، هذا مع التركيز على الموضوع الفرعي للمؤتمر: العمالة والصحة والتعليم.[3]

[1] - كاهنة جربال ، **مرجع سابق** ، ص 71 .

[2] - مريم بنت حسن الخليفة ، **مرجع سابق** ، ص 117 .

[3] - فؤاد عبد الكريم بن عبد العزيز العبد الكريم ، **مرجع سابق** ، ص 115 .

I I. 4 المؤتمر العالمي الثالث للمرأة: لمراجعة انجازات الأمم و تقييمها (نيروبي عاصمة كينيا عام 1985):

عقد" المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم"، الذي عرف باسم(استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة) ، على امتداد عامي 1986إلى2000م.

انصبت أعمال المؤتمر على :

- تقييم التقدم الذي حدث خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة.
- إقرار خطة عمل جديدة بهدف تحقق التقدم في مجال حقوق المرأة خلال هذه الفترة التاريخية لتقدم العديد من المفاهيم وتطور الكثير من الظروف السياسية والاقتصادية والتنموية المرتبطة بواقع المرأة
- إقرار ما عرف باستراتيجيات نيروبي المتطلعة للأمام، والتي حدد لتطبيقها مدى زمني يقترب من خمسة عشر عاما، ولقد أكدت هذه الإستراتيجية على ضرورة الربط بين تقرير المحافظة على السلام واستئصال العنف الموجه ضد المرأة، كما حثت الدول الأعضاء على العمل على تنقيح دساتيرها وقوانينها بما يحقق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تبنيها استراتيجيات وطنية لتدعيم مشاركة المرأة في التنمية.[1]

I I . 5 المؤتمر الدولي للسكان (القاهرة من 05 إلى 13سبتمبر 1994)

توصلت حكومات العالم المشاركة في هذا المؤتمر(ما يخص موضوع المرأة)إلى توافق في الآراء أكد التزامها بتعزيز وحماية التمتع الكامل بحقوق الإنسان بالنسبة لجميع النساء طيلة دورة حياتهن واتفقت أيضا على اتخاذ تدابير لمنح المرأة مزيدا من القوة وتحقيق المساواة في علاقتها مع الرجل في القوانين والنظم الاقتصادية وداخل الأسرة.

فتضمن برنامج عمل المؤتمر فصلا كاملا ومفصلا(الفصل الرابع)بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ذكر في جزء منه أن تحسين وضع المرأة يعزز أيضا قدرتها على صنع القرار وعلى

[1] - مريم بنت حسن الخليفة ، **مرجع سابق** ، ص 117 .

جميع المستويات في جميع مجالات الحياة وبخاصة في مجال الجنس والإنجاب » .[1]

ولقد كانت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما لب رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حيث كانت غاياته المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية مرتبطة ارتباطا وثيقا بغاياته المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث جاء في الفقر(44) من برنامج المؤتمر أنه ينبغي للبلدان أن تعمل على تمكين المرأة، وأن تتخذ الخطوات المؤدية إلى القضاء على التفاوت بين الرجل والمرأة في أقرب وقت ممكن عن طريق ما يلي:

- انشاء الآليات اللازمة لتحقيق المشاركة المتكافئة للمرأة وتمثيلها المنصف على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العملية في كل وسط وفي كل مجتمع وتمكين المرأة من التعبير عن احتياجاتها.
- القضاء على جميع ممارسات التمييز ضد المرأة ومساعدة المرأة على إقرار حقوقها بما فيه الحقوق المتصلة بالصحة الإنجابية والجنسية.
- تحقيق المرأة لإمكانياتها من خلال التعليم وتنمية المهارات والعمالة .
- اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين قدرة المرأة على الكسب وتحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا.
- القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.
- تمكين المرأة عن طريق القوانين والأنظمة وغيرها من التدابير الملائمة من الجمع بين أدوار الحمل والرضاعة الطبيعية وتربية الأطفال مع المشاركة في القوة العاملة.[2]

فالمؤتمر ركز بشكل جدي على موضوع تمكين المرأة واستقلالها الذاتي وتحسين وضعها السياسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي، باعتبار المرأة تشكل غاية في حد ذاتيا، وغاية جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة، كذلك من خلال تفعيل مشاركة وشراكة تامتين من جانبي الرجل والمرأة في الحياة الإنتاجية والإنجابية، بما في ذلك المشاركة في المسؤوليات فيما يتعمق برعاية الأطفال وتربيتهم و إعالة الأسرة.[3]

[1] - رئدة أيوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغرى وتأثيرها على النساء في الريف السوري، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سانت كلمنس دمشق :قسم العلوم الاجتماعية، 2010 ، ص ص 60-61 .

[2] - نفس المرجع ، ص ص60-61 .

[3] - صابر بلول ، **مرجع سابق** ، ص654 .

II . 6 المؤتمر العالمي الرابع للمرأة: التحرك من أجل المساواة و التنمية والسلام

انعقد **(بيجين 1995م)** بحضور 189 دولة والتي اعتمدت بالإجماع إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو بيان التزام سياسي للحكومات المشاركة للنهوض بأهداف المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء في كل مكان وضمان التنفيذ الكامل لحقوق الإنسانية للنساء والفتيات .وقد حدد منهاج العمل الخطوط العريضة لاثني عشر مجالا من مجالات الاهتمام الحاسمة التي تعد حيوية في تقد المرأة وتمكينها في جميع جوانب الحياة، وتتمثل هذه المجالات الموصى بها في؛ المرأة والفقر، التعليم وتدريب المرأة، المرأة والصحة العنف ضد المرأة، المرأة والنزاع المسلح، المرأة والاقتصاد، المرأة في مواقع صنع القرار الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، الحقوق الإنسانية للمرأة، المرأة والإعلام، المرأة والبيئة والطفلة.[1] وقد دعا المؤتمر الحكومات للالتزام بالدمج الفعال للمواضيع المتعمقة بتمكين المرأة في جميع مؤسساتها وسياساتها وخططها، إضافة لدعوة الدول بشكل غير مباشر إلى إعادة هيكلة شاملة للهياكل القائمة.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع تمكين المرأة احتل حيزا كبيرا من إعلان ومنهاج عمل بيجين، حيث ورد في بعض مواده ما يلي:

نحن الحكومات المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، نكرس أنفسنا دون تحفظ لمعالجة القيود والعقبات، فنعزز بذلك سبل النهوض بأحوال المرأة وتمكينها في جميع أنحاء العالم، ونقر بأن هذا يقتضي عملا عاجلا ينطلق من روح العزم والأمل والتعاون والتضامن يؤدي الآن ويستمر حتى القرن القادم.[3]

و يهدف إعلان ومنهاج العمل الذي هو جدول أعمال لتمكين المرأة إلى ما يلي:

- التعجيل بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة.

- إزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مجالات الحياة العام والخاصة، من خلال حصولها عمى نصيبها الكامل والمنصف في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

- إقرار مبدأ تقاسم السلطة والمسئولية بين المرأة والرجل في البيت وفي مواقع العمل وفي المجتمعات الوطنية والدولية بصورة عامة.

---

[1] - منظمة العفو الدولية، **بيجين: 15 +إحقاق حقوق المرأة**، رقم الوثيقة . ACT77/005/2010، ص 01.

[2] - مريم بنت حسن الخليفة ، **مرجع سابق** ، ص 117 .

[3] - المواد 1-7 من **إعلان ومنهاج عمل بجين** :المرفق الأول ، مرجع سابق.

- المساواة بين المرأة والرجل هي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وشرط لتحقيق العدالة الاجتماعية و هي أيضا مطلب ضروري وأساسي لتحقيق المساواة والتنمية والسلم.

- تحقيق تحول في الشراكة بين المرأة والرجل بحيث يجعلها قائمة على المساواة بينهما وهو شرط أساسي لتحقيق تنمية مستدامة يكون محورها الإنسان، ووجود التزام ثابت وطويل الأجل أمر ضروري لتمكين المرأة والرجل من أن يعملا معا لصالحهما وصالح أطفالهما والمجتمع من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.[1]

كما طالبت خطة بيجين العمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى 30% ، حيث ورد في الفقرة (190) بند (د):« **إن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم واصلاحها**[2]» ،حيث أن نسبة 30%التي وضعها منهاج عمل بيجين غدت هدفا أوليا لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار .وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو(الوصول بالنسبة إلى50%) [3]ولمتابعة وتجسيد ذلك حدد منهاج عمل بيجين مجموعة من المؤشرات والخطوات لتمكين المرأة خاصة في مجال صنع القرار. وتجدر الإشارة إلى أن إعلان ومنهاج عمل بيجين لا يزال يمثل الاتفاق الأكثر شمولا بين الحكومات حول ما ينبغي القيام به لتمكين المرأة والإحقاق الكامل لحقوقها والمساواة الحقيقية بينها وبين الرجل.[4]

II . 7 إعلان قمة الألفية (الأهداف الإنمائية 2000-2015م).

لقد توجت المؤتمرات السابقة بتشخيص المنتظم الدولي للمشكلات التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار إعلان الألفية، الذي تم اعتماده في سبتمبر 2000م قبل 147 رئيس دولة وحكومة، و ينطوي الإعلان الذي تبنته 189 دولة على أهداف سميت" أهداف الألفية "وتضم كل الأهداف الدولية للتنمية التي تم تبنيها خلال المؤتمرات والقمم العالمية التي انعقدت في بحر تسعينات القرن الماضي، حيث اعتمدت هذه الأهداف التي يبلغ عددها ثمانية أهداف كمرجعية لقياس التقدم في التنمية، مرفقة بأرقام ينبغي تحقيقها في أجل أقصاه 25سنة أمي خلال الفترة 1990م2015م

[1] – المادة 5 من **إعلان ومنهاج عمل بيجين** :المرفق الثاني، مرجع سابق .

[2] - صابر بلول ، **مرجع سابق** ، ص654 .

[3] - نفس المرجع ، ص 654 .

[4] - منظمة العفو الدولية، **مرجع سابق** ، ص 01

ومؤشرات ملائمة لقياس التقدم المحرز في كل مجال من المجالات.[1]

وجاء الهدف الثالث من أهداف التنمية للألفية هدفا نوعيا يختص بتمكين المرأة، حيث نص على ضرورة تفعيل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحت هذا الهدف يندرج الهدف الثاني والمعني بإزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005م، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز 2015م.[2]

II . 8 مؤتمر المرأة 2000م : المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن 21

عقدت الأم المتحدة المؤتمر عام2000م في نيويورك وسمي (بيجين+5)[3]، وكان الهدف من ذلك مراجعة تطبيق برنامج عمل بيجين في مواجهة العوائق الضاغطة والتحديات العالمية الجديدة وتقييمه.[4] وبصدد التحضير لو قامت الأمم المتحدة بإرسال استقصاء موسع للدول الأعضاء التي قامت بتطبيق برنامج العمل منذ عام 1995م، وبناء على الردود التي تلقتها من الدول والمنظمات غير الحكومية قامت بمراجعة وتقييم برنامج عمل بيجين، وانتهت الجهود الأممية بإقرار تقرير عالمي شامل أدى إلى توضيح المنظور العالمي الذي كان يستخدم في متابعة تنفيذ برنامج عمل بيجين، فأكد أن التوسع السريع لعولمة والثورة التكنولوجية خلق تحديات جديدة لا نظير لها لنساء العالم، حيث إن الكثير من المنظمات غير الحكومية تنبهت إلى ما يحدثه التفاوت الاقتصادي المتزايد بين الدول الصناعية والدول النامية في تفاقم ظاهرة" **تأنيث الفقر**" حيث إ ن نسبة تبلغ70 % من فقراء العالم من النساء، كما أكد أيضا على ضعف مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار في معظم دول العالم، وحالات العنف الموجه ضد المرأة لم تخف وترتها .[5]

انبثق عن هذا المؤتمر إعلان سياسي ووثيقة ختامية بهدف مواجهة التحديات التي تواجه تقدم المرأة وتمكينها، و أكدت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجددا على التزامها بإعلان كمنهاج عمل بيجين، واعتمدت إجراءات ومبادرات أخرى لتنفيذه.[6]

---

[1] - رياض بن جليلي، تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية، **جسر التنمية: سلسلة دورية تعنى بقضايا المرأة في الدول العربية** . المعهد العربي للتخطيط بالكويت :المجلد 7، العدد 72 ، أفريل 2008 ، ص 4 .

[2] - رئدة أيوب، **مرجع سابق** ، ص ص 63-64 .

[3] - منظمة العفو الدولية، **مرجع سابق** ، ص02 .

[4] - مريم بنت حسن الخليفة ، مرجع سابق ، ص 121 .

[5] - نفس المرجع ، ص 122

[6] - منظمة العفو الدولية، **مرجع سابق** ، ص02 .

II . 9 إعلان مراجعة بيجين+10

لقد تم مراجعة بيجين +10 في الدورة التاسعة والأربعين للجنة المعنية بوضع المرأة في فبراير و مارس 2005م، حيث ركزت على جانب التنفيذ على المستوى الدولي، وقد شدد الإعلان الذي اعتمد فيما بعد بالإجماع على أن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين يعتبر أمرا" أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المتفق عميها دوليا، ومنها الحقوق الواردة في" إعلان الألفية"، واعترف بأن «تنفيذ منهاج عمل بيجين والإيفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يؤديان إلى تعزيز بعضهما بعضا من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .[1]»

II .10 إعلان بيجين+15: إحقاق حقوق المرأة (2010م).

في أثناء انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة في الفترة 1-12 مارس 2010م انعقدت المرحلة الأخيرة من مراجعة بيجين سميت(بيجين+15) ، وركزت الدورة على تبادل الخبرات والتجارب والممارسات بهدف التغلب على العقبات القائمة والتحديات الجديدة، منها تلك المرتبطة بأهداف التنمية للألفية، والالتزامات المتفق عميها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتوصلت هذه الدورة إلى أنه بالرغم من مرور خمسة عشر عاما من إعلان منهاج عمل بيجين وتبنيه من قبل معظم الدول في العالم، إلا أ ن هناك العديد من التحديات التي تواجه تقدم المرأة و تمكينها.[2]

وحرصا من الجهود الدولية على العمل المستمر لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل جوانب الحياة، تم عام 2011م مراجعة تقرير المرأة والفتاة في مجال العلم والتكنولوجيا، المتعلق بزيادة الفرص المتاحة في ميادين التعليم والبحث والعمالة، وتم بحث عام 2012م تمكين المرأة الريفية فيما يتصل بتغيير المناخ والأمن الغذائي، ثم التصدي للقوالب النمطية التي تعود تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سنة 2013م والاهتمام بمنع العنف ضد المرأة والفتاة عام 2014م.[3]

نستخلص مما سبق، أ ن المجتمع الدولي بذل ولا يزال يبذل الكثير من الجهود بهدف تدويل قضايا المرأة وتمكينها في كل جوانب الحياة، لاسيما السياسية، حيث أصبح بعضها بمنزلة التزامات

[1] - نفس المرجع ، ص 02 .

[2] - نفس المرجع ، ص ص 03-04 .

[3] - مريم بنت حسن الخليفة ، مرجع سابق ، ص 122 .

دولية ولمسايرة التوجهات الدولية ظهر العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الإقليمية التي سعت بدورها لتنمية قضايا المرأة وتمكينها .

ا لمبحث الثاني : الجهود الاقليمية للتمكين السياسي للمرأة العربية.

بذلت العديد من المنظمات العربية الكثير من الجهود امتثالا للضغوطات الدولية المتعلقة بإلزامية النهوض بواقع المرأة العربية من خلال حماية حقوقها و تمكينها في كل جوانب الحياة ،أبرزها جامعة الدول العربية و بعض منظماتها المتخصصة كمنظمة المرأة العربية. نتج عن ذلك ظهور العديد من المؤتمرات و الندوات و الملتقيات الفكرية ،التي استهدفت مناقشة قضايا المرأة العربية للوصول لوضع استراتيجيات للنهوض بواقعها،هذا ق المرأة . وسنتطرق في هذا المبحث إلى محورين أساسيين هما: الاتفاقيات و المواثيق الإقليمية العربية الخاصة بحقوق الإنسان . وكذا ابرز المؤتمرات الإقليمية العربية الخاصة بالمرأة.

I-المواثيق و الاتفاقيات الإقليمية العربية

بعض الباحثين ينفون وجود مواثيق و اتفاقيات إقليمية عربية تعنى بحماية حقوق المرأة ،إلا في إطار اتفاقيات إقليمية تعني بحقوق الإنسان عامة و من ضمنها حقوق المرأة .

I-1-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان (1981)

قامت منظمة الوحدة الإقليمية بإصدار ميثاق عرف بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان[1] ،أبرم في نيروبي بتاريخ 19جانفي1981م،و دخل حيز التنفيذ بتاريخ 21أكتوبر1986م، يعود السبب في تأخير التنفيذ لعدم اكتمال النصاب القانوني للتصديق،وأقر هذا الميثاق مبادئ و حقوقا فردية و جماعية بارزة في ثقافة و تقاليد شعوب إفريقيا [2] ،و أضاف إلى مبادئ العالمية بعض ما أهملته كالحق في الإسلام و الاستقلال و تقرير الشعوب مصيرها.[3]

شكل اعتماد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و شعوب بداية لعهد جديد في ميدان حقوق الإنسان في إفريقيا بصفة عامة و من بينها الحقوق الإنسانية للمرأة، حيث إنه اعترف بالمساواة بين الأفراد و عدم التميز بينهم على أساس الجنس،و أقر بحق المرأة في المساواة أمام القانون كالمساواة في التمتع بحمايته وهذا حسب ما جاء في المادة الثانية والثالثة من الميثاق.[4]

أوجد الميثاق الإفريقي اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بمقتضى (المادة 30)، بهدف

---

[1] - شيماء عادل القره غولي،" حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية و الإقليمية (نموذج المرأة العربية")، **المجلة السياسية والدولية**، الجامعة المستنصرية بالعراق : العدد 17 ،2010، ص 61 .

[2] - سعدية آيت وعراب، الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان: نظرة عالمية أم إقليمية؟ **مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في القانون**، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة مولود معمري تيزي وزو :كلية الحقوق ، 2003 ، ص 8

[3] -- شيماء عادل القره غولي، مرجع سابق ص 61 .

[4] - المفوضية السامية لحقوق الإنسان، رابطة المحامين الدوليين، **حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل : دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين**، نيويورك :الأمم المتحدة، 2002 ،ص ص 66-410

ترقية حقوق الإنسان والشعوب وضمان حمايتها في إفريقيا ،[1] كما اعتمد أيضا بروتوكولين ملحقين به، الأول متعلق بإنشاء محكمة إفريقية لحقوق الإنسان لسنة1998م والذي دخل حيز التنفيذ سنة2004م، والثاني متعلق بحقوق المرأة في إفريقيا، الذي اعتمد في مابوتو (الموزانبيق) يوم 11جويلية 2003م، وكان ذلك خلال الدورة الثانية لمؤتمر قادة ورؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي. و تتضمن الآلية مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة من بينها الحق في الحياة والاندماج والسلامة والحماية من العادات التقليدية السيئة ومنع التمييز وحماية المرأة خلال النزاعات المسلحة،ويضيف البروتوكول حق المرأة في احترام ذاتيا وحرية تطوير شخصيتها ومنع أي استغلال أو معاملة سيئة للمرأة، والاستفادة من العدالة والمساواة أمام القانون ، إضافة إلى المشاركة في العملية السياسية واتخاذ القرار، وحماية المرأة في مجال الصحة، وكان من المفروض أن يتم تنفيذ هذا البروتوكول تحت إشراف المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المكلفة بمراقبة واحترام التزامات الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب من قبل الدول، و تم ربط ذلك بإقامة المحكمة الإفريقية، و على إثر ذلك التزمت الدول المصادقة على البروتوكول إدراج في تقاريرها الدورية للمفوضية الإفريقية النصوص التشريعية التي تتيح التنفيذ الكامل للحقوق المعترف بها من قبل.

I -2-إعلان القاهرة لحقوق الإنسان1990 (CDHRI)

تمت إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في القاهرة بتاريخ 5 أوت 1990م، كالذم يقد نظرة عامة عمى المنظور الإسلامي لحقوق الإنسان،و الذي تؤكده الشريعة الإسلامية ، وفيما يخص مسألة حقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، فنجده ينص في المادة(6)الفقرة (أ) على ما يلي :« **المرأة مساوية للرجل في الكرامة الإنسانية، و لها من الحق ما عليها من الواجبات، و لها شخصيتها المدنية ذمتها المالية المستقلة و حق الاحتفاظ باسمها و لقبها**»[2] و لكن الاعتراف بالمساواة بين المرأة و الرجل في الكرامة الإنسانية لا يعني بالضرورة أ نهما في كفة واحدة فيما يتعلق بالحقوق، هذا ما يجعل الإعلان يلبسه الكثير من الغموض كالضبابية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يوجه له من الانتقادات مفادها أن إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان يمثل بيانا تحركه دوافع سياسية من جانب الدول الإسلامية (لاسيما و أنها فترة تنامي الحركات الإسلامية في البلاد العربية) للدلالة على أنها تمتلك

وثيقة لحقوق الإنسان شأنها شأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تمتلكه الدول الغربية.[3]

---

[1] - سعدية آيت وعراب، مرجع سابق ص 96 .

[2] - المادة 04 من **إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام** الذي تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، القاهرة :المؤرخ في 5 أوت **1990** .

[3] - سالم جميل ،" **إعلان القاهرة حول حقول الإنسان في الإسلام :وثيقة بديلة تكميلية؟** على الموقع :
http://jamilsalem.blogspot.com/2012/12/blog-post.html 2020/7/20 23.17

I -3-الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004)

قام مجلس جامعة الدول العربية في1994 بإقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسان في صيغته الأولى، و ذالك بعد مفاوضات ومشاركات طويلة جدا دامت حوالي أربعة وعشرين عاما، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ لعدم مصادقة الدول العربية ما عدا العراق، و ذلك نظرا لوجود تشنجات بين العديد من الدول العربية وحركات المجتمع المدني كالمنظمات الحقوقية العربية و الدولية، أدت لتوجيه العديد من الانتقادات الحادة للميثاق و إدانته، لكونوه جاء مخيبا للآمال ولعد استجابته للحد الأدنى من المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.[1]

ونتيجة لذلك طرحت جامعة الدول العربية-بعد عشر سنوات-مشروع تحديث الميثاق العربي في ديسمبر 2003م ثم جانفي2004م بهدف الارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية لحقوق الإنسان و تم اعتماده من قبل القمة العربية السادسة عشر بتاريخ 23ماي2004م بصيغته الجديدة، و دخل حيز التنفيذ فيمارس2008م بعد أن صادقت عليه عشر دول عربية هي :الجزائر و البحرين و الأردن و ليبيا و فلسطين و قطر و السعودية و سوريا و الإمارات العربية و اليمن .

ورغم أ ن الميثاق الجديد تضمن عدة مستجدات و تحسينات مقارنة بالميثاق الأصلي فيما يتعلق بإقرار مجموعة من الحقوق والضمانات، كما ت تعديل وصياغة عدد من المواد حتى تكون أكثر تطابقا مع القواعد الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، إلا أ نه فيما يخص الحقوق الأساسية للمرأة لم يتطرق الميثاق الجديد إلى حقوق جديدة للمرأة، حيث إن الفقرة (3) من المادة 03والتي تنص على أن:« **الرجل و المرأة متساويان في الكرامة، و الحقوق و الواجبات، في ظل التميز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية و الشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة، و تتعهد تبعا لذلك كل دولة طرف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين الفرص والمساواة الفعلية بين النساء و الرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق** »[2]،لم تضف شيئا لحقوق المرأة العربية بالرغم مفن اعترافها بالمساواة بين الرجل و المرأة في الكرامة و الحقوق و الواجبات ، إلا أ نها قيدت ذلك بما أسمته" في ضوء التميز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية كما غاب عن الميثاق أيضا حظر ممارسة التميز أو العنف ضد المرأة بشكل يتفق مع ما ورد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة.

وبالتالي، فالميثاق العربي لحقوق الإنسان بصيغتيه الأصلية والجديدة لم يعر اهتماما يذكر لحقوق المرأة، بالرغم من أن تكريس حقوق المرأة أصبح من الرهانات الأساسية لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في الوطن العربي.[3]

---

[1] - شيماء عادل القره غولي ،مرجع سابق ،ص ص 62-63 .

[2] - المادة03/03 من **الميثاق العربي لحقوق الإنسان** الذي أعتمد بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 270 د.ع(16) المؤرخ في 23 ماي 2004

[3] - كاهنة جربال ، مرجع سابق ،ص 82.

II -المؤتمرات الإقليمية العربية

انعقد العديد من المؤتمرات و الندوات والملتقيات العلمية وورش عمل مع مطلع الألفية الثالثة تحت مظلة جامعة الدول العربية ومنظماتها الإقليمية، خاصة منظمة المرأة العربية، نذكر أهمها فيما يلي:

II -1- المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية: تحديات الحاضر...و أفاق المستقبل (القاهرة 2000)

انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة 18-20 نوفمبر عام 2000م في القاهرة،و استهدف البحث في قضايا المرأة العربية والمواضيع المرتبطة بها، لإيجاد الوسائل الكفيلة لتحقيق مشاركتها الفاعلة في التنمية الشاملة وتعزيز دورها في المجتمع، والنهوض بها وتمكينها من ممارسة حقوقيا القانونية والدستورية. و انتهت أعمال هذا المؤتمر بإقرار إعلان، سمي **"بإعلان القاهرة الأول لقمة المرأة العربية "**و الذي نص على مجموعة من التوصيات نذكر من بينها ما يلي :

1- تيسير سبل تضامن المرأة العربية كمبدأ أساسي و ضروري للتضامن العربي.

2- تبني كل السياسات الممكنة واتخاذ كل التدابير اللازمة للقضاء على الفقر.

3- تأمين مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في مجال التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية والتعليم الذاتي والعمل والصحة.

4- دعم قدرة المرأة على الجمع بين حقها في العمل وواجباتها الأسرية من خلال تعديل التشريعات وتقديم الخدمات المساعدة.

5-تأمين حق المرأة العربية في هياكل وآليات السلطة وصنع القرار على مختلف المستويات وذلك انطابقا من التراث الثقافي والحضاري والديني للمنطقة، وما حددته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

6-توفير الحماية القانونية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لمعالجة الأسباب المؤدية إلى العنف ضد المرأة .

7- تشكيل لجنة نسائية تكون مهمتها إقامة صندوق للمرأة العربية، وإجراء دراسات وأبحاث لوضع خطط مستقبلية للنهوض بأوضاع المرأة.

8-أن ينعقد مؤتمر قمة المرأة العربية بطريقة دورية كل سنتين، وأن يكون عام 2001م عام المرأة.

9- عقد خمس منتديات فكرية لدراسة قضايا المرأة العربية تتمحور حول المواضيع التالية:

أ - المرأة و القانون.

ب - المرأة و السياسة.

ت - المرأة و المجتمع.

ث - المرأة و الإعلام.

ج - المرأة العربية والمهجر.

10- إنشاء مؤسسة لقمة المرأة العربية.[1]

II -2-المؤتمر الثاني لقمة المرأة العربية...رؤية جديدة (الأردن 2002م).

انعقد المؤتمر في عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية تحت شعار" **المرأة العربية ...رؤية جديدة**"، يومي3-4 نوفمبر 2002م في ظل وسط اهتمام عربي ودولي بقضايا المرأة وتمكينها سياسيا و اجتماعيا و إعلاميا،و من أهم مخرجات هذا المؤتمر وضع إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية تتضمن جميع جوانب الحياة السياسية،و الاقتصادية، و الاجتماعية،و الثقافية و القانونية...، و تكون بمنزلة الوثيقة المرجعية لعمل منظمة المرأة العربية.[2]

II -3-إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية(م2002-2005م)

تم تبني إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية سنة2002م خلال الفترة الممتدة من 2002م إلى2005م ، وتعتبر بمنزلة مواصلة الجهود العربية للنهوض بالمرأة لتي سعت إليها الدول العربية منذ سبعينات القرن العشرين، والتي أدت لوضع الإستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة 1988م إلى 2000م التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماعهم أكتوبر1988م. ثم تلتها الخطة العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2003م التي أقرها الاجتماع العربي الإقليمي التحضيري لمؤتمر بيجين والمنعقدة في الفترة الممتدة من 6 إلى1994/11/10م، هذا بالإضافة لبرنامج التعاون العربي الذم حدد الأولويات العربية للنهوض بالمرأة في محاور ثلاثة هي :المحور الاقتصادي، المحور السياسي والمحور الاجتماعي اليم أقره الاجتماع الوزاري العربي في المملكة الأردنية في سبتمبر1996م.[3]

تهدف الإستراتيجية الجديدة لرفع قدرات المرأة في المجالات التالية:

1-التربية والتعليم من خلال القضاء على أمية الإناث وسد الفجوة النوعية في التعليم.

2- الصحة و البيئة.

---

[1] - نفس المرجع ، ص 83 .

[2] - منظمة المرأة العربية، **عقد من الانجازات 2011/2001** ، القاهرة : منظمة المرأة العربية، 2012 ، ص 09

[3] - علا أبوزيد، **واقع ومستقبل مشروعات نهوض المرأة العربية :خبرة مشروع الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة ألعربية** القاهرة : منظمة المرأة العربية،2007 ، ص 03

3- الإعلام من خلال مكافحة الصورة السلبية للمرأة.

4-المجال الاجتماعي من خلا تضمين بعد النوع في الخطط التنموية.

5-المجال الاقتصادي من خلال التصدي لظاهرة تأنيث الفقر وتفعيل دور المرأة في الحياة الاقتصادية.

6-المجال السياسي من خلال دعم المشاركة السياسية للمرأة.

7-المجال القانوني من خلال تعديل التشريعات التي تكرس التمييز ضد المرأة.[1]

و كل هذه الجهود تدخل في إطار تمكين المرأة العربية اجتماعيا و اقتصاديا و قانونيا و سياسيا .

II -4-المنتديات الفكرية التي نظمت في إطار مؤتمري قمة المرأة العربية الأول و الثاني (2001م/2005م)

تنفيذا لتوصيات المؤتمرين السابقين لقمة المرأة العربية الأول و الثاني، نظمت مجموعة من المنتديات الفكرية في العديد من الدول العربية بهدف تشخيص الأوضاع الخاصة بالمرأة العربية وبحث خطط وبرامج العمل الوطنية والقومية لمعالجة ما يواجهها من معوقات في مختلف مجالات المشاركة في أنشطة التنمية، وصدر عن هذه المنتديات جملة كاملة من التوصيات الجديدة الواجب تنفيذها على أرض الواقع في مختلف الدول العربية ، وتتمثل المنتديات في:

1-منتدى المرأة و القانون (البحرين 2001 م).

2- منتدى المرأة و السياسة (تونس 2001م).

3- منتدى المرأة العربية في بلاد المهجر(الأردن 2001م).

4- منتدى المرأة و العلام (الإمارات 2002م).

5- منتدى المرأة و الاقتصاد (الكويت2002م).

6-امرأة و التربية...وطن و تنمية (سوريا 2003م).

7-المرأة العربية و النزاعات المسلحة (لبنان 2004م).

8- منتدى المرأة العربية و العلوم و التكنولوجيا (مصر 2005م).[1]

[1] - منظمة المرأة العربية، عقد من الانجازات ...مرجع سابق ص 23

II -5- المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين :دعوة إلى السلام(بيروت 2004م)

انعقد المؤتمر في بيروت خلال الفترة الممتدة من 08-10 جويلية 2004م من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية، ونظم المؤتمر في أربعة ندوات هي:

- دور المرأة في البرلمانات العربية.
- المرأة في السلطة التنفيذية واتخاذ القرار.
- المرأة والمجتمع المدني.
- المرأة في الإعلام والفكر والثقافة.[2]

ونتيجة لذلك صدرت مجموعة من التوصيات كالاستنتاجات سميت ب **"إعلان بيروت للمرأة العربية"**، و الذي يضع الهياكل والخطوط العريضة لتمكين المرأة خلال الفترة (2005م/2015م)؛أي بعد المراجعة العشرية لمؤتمر بيجين، و هذا الإعلان اعتمدته العديد من الدول العربية.[3]

II -6-المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية :ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية: الإنجازات و التحديات (مملكة البحرين 2006م).

انعقد المؤتمر في مملكة البحرين خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 2006/11/15م. بهدف التعريف على ما قامت به كل دولة عربية فيما يتعلق تنفيذ و تجسيد توصيات المنتديات الفكرية الثمانية للمرأة العربية السابقة الذكر، والتي تمس كل جوانب حياة المرأة العربية، و بالتالي تقييم الإنجازات إن وجدت لتحديد التحديات والرهانات المستقبلية للنهوض بواقعها لمسايرة التطورات العالمية في هذا المجال.[4]

II -7- المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية المرأة في مفهوم و قضايا أمن الإنسان : المنظور العربي و الدولي (أبو ظبي 2008م).

انعقد المؤتمر بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 13 نوفمبر 2008م بغرض مناقشة وضع المرأة العربية من خلال ربطه بالأبعاد المختلفة لمفهوم أمن الإنسان (الثقافة

---

[1] - نفس المرجع ، ص 23 .

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقرير المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين :دعوة إلى السلام 8-10 جويلية 2004** ، ص **01** .

3 - المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 : نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**، المملكة الأردنية الهاشمية :المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2006 ،ص 200 .

[4] - منظمة المرأة العربية، **عقد من الانجازات ...مرجع سابق ص ص 82-83** .

والتعليم والصحة والبيئة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والنزاعات المسلحة) بهدف بلورة إسهام عربي في تشكيل الرؤية العربية للؤمن الإنساني للمرأة وعرضه على الجانب الدولي وتعيين التزامات و مسؤوليات كل من الجانب العربي والدولي من أجل توفير الأمن للمرأة كإنسان.[1]

II -8- المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية:المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية المستدامة (تونس 2010م)

انعقد المؤتمر في تونس خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 2010/10/30م بهدف التوعية بالأبعاد المتصلة بمفهوم التنمية المستدامة و مساراتها، وبلورة رؤية عربية مستقلة مشتركة حول المستوى المطلوب لمشاركة المرأة في مسار التنمية المستدامة[2]، وذلك من خلال سبع جلسات عمل تم في إطارها مناقشة: مواضيع المرأة والبعد التربوي والثقافي للتنمية المستدامة، المرأة والبعد الاقتصادي والبيئي والصحي والاجتماعي للتنمية المستدامة، المشاركة السياسية ووضع المرأة في النزاعات المسلحة،مساهمة الشباب العربي في التنمية ومائدة مستديرة حول المرأة العربية والتنمية المستدامة نحو رؤية مشتركة.[3]

II -9-المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية : المقاولة و ريادة الأعمال النسائية في العلم العربي قيادة و تنمية(الجزائر 2013م).

انعقد المؤتمر الرابع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 فيفري 2013م، و تمحورت جلساته حول خمسة محاور هي :المقاولة النسائية في مجال التربية والتعليم والإعلام، المقاولة النسائية في مجال الاستثمار الصناعي والتجاري، الأعمال الحرة النسائية، المقاولة النسائية في مجال التكنولوجيا المتقدمة والمقاولة النسائية في مجال الخدمات الأخرى .كانت الغاية الرئيسية للمؤتمر تقييم مدى تنفيذ التوصيات السابقة في مجال المقاولة وريادة الأعمال النسائية انطلاقا من مقاربة النوع الاجتماعي ووضع إستراتيجية متوسطية وبعيدة المدى لتمكين المرأة في هذا المجال الحيوي.4

[1] - نفس المرجع ، ص ص 84-85

[2] - نفس المرجع ، ص 86 .

[3] - المنجي السعيداني، سوسن أبوحسين،" المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية يناقش في تونس مشاركة النساء في التنمية المستدامة"، **جريدة العرب الدولية** الشرق الأوسط، العدد 11658 ، 29 اكتوبر 2010 ، على الموقع592987=4article= ? http://www. aawsat.com/details .asp section: 21:36 2020/07/25

[4] - منظمة المرأة العربية،" **المؤتمر الرابع**"، على الموقع :http://www.arabwomenorg.org/Conferences.aspx?ID=4/ . 21.45 2020/07/25

المبحث الثالث : واقع التمكين السياسي للمرأة العربية

إن تاريخ اشتغال المرأة العربية في العمل الاجتماعي والسياسي قديم قدم الحياة نفسها، فبالرجوع الى عصور ما قبل مجيء الرسالة المحمدية نجد نساء قد تألقت في العمل السياسي ، و امور الحكم و القيادة ،امثال الملكة زنوبيا بلقيس المتصفة بالذكاء و رجاحة العقل و الحزم و العزم و الجراءة و الشجاعة و صواب الرأي ، و التي قادت قومها الى النجاح و الفلاح بعد ما حدث لهم مع رسالة نبي الله سيدنا سليمان عليه السلام ، فقد خلدتها صفحات التاريخ ، و الامر كذلك في العصر النبوي فأمنا عائشة رضي الله عنها كان لها الاثر الكبير في امور الدولة الاسلامية ، فقد كان الصحابة لا يقدمون على أمر إلا واستشاروها فيه و اخذوا برأيها لعلمها و رجاحة عقلها و تفقهها في امور الدين و الدنيا ، وغيرهن كثير ممن وضعن بصماتهن في التاريخ ، كشجرة الدر التي اثبتت جدارتها في تولي دفة الحكم في مصر في اصعب الاوقات و الشدائد ، وعلى الصعيد المغاربي نجد الكاهنة التي حكمت شمال افريقيا و استطاعت ترك بصمتها في التاريخ ، و مثيلاتها كثير في تاريخ الجزائر خاصة اثناء الحقبة الاستعمارية بدءا بفاطمة نسومر عذراء الجبل وصولا الى حفيداتها ابان الثورة التحريرية المجيدة حيث لا مجال لحصر عددهن و مأثرهن ،

إن التطورات الحاصلة على المستوى العالمي والإدراك بأهمية المرأة في تحقيق التنمية، سعت مختلف التنظيمات الحكومية وغير الحكومية في الوطن العربي إلى وضع خطط واستراتيجيات تتضمن برامج تهدف إلى تمكين المرأة والارتقاء والنهوض بها من أجل تحقيق التنمية ، لكونها مدرسة منشئة لأجيال قادة الغد ، وهي وطاقة بشرية تؤثر وتتأثر بإستراتيجية التنمية سواء في وضع الخطة أو تنفيذها.[1]

طوال القرن العشرين بادرت النساء في العالم العربي إلى تشكيل جماعات بقصد الأعراب عن الرأي السياسي والاجتماعي والثقافي، وفي الثمانيات شهدت انتشارا للأبحاث والكتب والدراسات التي سلمت تماما بحق المرأة في الاستقلال الذاتي ، وأقرت بوجودها كقوة سياسية اقتصادية فاعلة وقادرة على النضال والدفاع والتعبير عن حياتها وعن مستقبل المجتمع الذي تنتمي إليه .[2]

إن المرأة العربية كانت لها مشاركات تاريخية قوية وناجحة ، خاصة أثناء الاستعمار الغربي للمنطقة العربية ، نضالها إلى جانب أخيها الرجل لتحقيق الاستقلال للوطن ، ففي 1919 بمصر طالبت المرأة باستقلال الوطن والوقوف ضد الاستعمار الانجليزي ، وتحركت قيادات نسائية للمطالبة بحقوق المرأة المصرية ، ونادت بإلغاء الضغط الأجنبي على مصر وطالبت بإصدار قانون ينظم العمالة في مصر وبالفعل صدر أول قانون رقم 14 لسنة 1919 باسم تنظيم عمل الأحداث في الصناعة وكذلك وضع

[1] - اسماعيل صبري عبد الله، **في التنمية العربية**،ط 2 ،دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1983 ،ص1542

[2] - أميمة أبو بكر،شيرين شكري، **المرأة والجندر الغاء التميز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين**، ط1 ،دار الفكر للنشر،بيروت، 2002 ،ص 80.

المرأة في المنظمات ، أما الجزائر فعندما اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 ، كانت المرأة الجزائرية مهيأة لخوضها في المدن والقرى والأرياف ، إلى جانب الرجل ، فامتهنت أعمال التطبيق والإيواء والاستعمال ونقل الأخبار والأسلحة وضع القنابل والأعمال الفدائية ، وحققت بطولات رائعة وبرزت بطلات عمّت سمعتهن كل أصقاع العالم أمثال الجميلات الثلاث وغيرهن كثير ، هذا الدور الرائد في ثورة التحرير الكبرى هو الذي جعل المرأة الجزائرية تؤثر في المرأة العربية مشرقا ومغربا .[1]

وعموما فنساء الوطن العربي ساهمت بشكل كبير في استقلال أوطانهم ، فمعظم المشاركات السياسية للمرأة العربية بداية من القرن التاسع عشر هو العمل والاشتراك بالسياسية مع أخيها الرجل لاستقلال الوطن ، وبعد الاستقلال أصبحت مشاركات المرأة العربية تهدف إلى البناء والتشييد والإصلاح والتطوير وتحقيق التنمية لمواكبة متطلبات العصر.

ينظر إلى قضية المرأة بشكل مختلف في سياق العلاقات الاجتماعية بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية ،وقد شكل عائقا حتى في ظل محاولة الحركات الديمقراطية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية للمرأة ،ويخطئ من يفترض بأن مشكلة المرأة العربية قد تم حلها بالكامل من خلال المبادرات المختلفة في مؤتمر بكين1975 ،1985، 1995والعقد الدولي للمرأة والاستراتيجيات الخاصة بتسريع تعميم الفتاة وغيرها، ومن خلال الجهود التعاونية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية ،الرامية إلى زيادة فتح مجال أكثر للمرأة العربية للدخول في المعترك السياسي ،فيظل هناك بعض أشكال عدم المساواة والفصل ضد المرأة ، و التي تم تثبيتها على مدى قرون من الزمن وتعزيزها من خلال الهياكل التي يسيطر عليها الرجل ،على الرغم من وجود الأدوات المخالفة الصادرة عن الأمم المتحدة ،والجهود المشتركة للحكومات العربية و العديد من المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة .[2]

من الإجراءات المتخذة في بعض الدول العربية في مجال المرأة من أجل تعزيز مشاركتها ،نجد نظام الحصص (الكوتا) الذي يمنح للمرأة نسبة من مقاعد المجالس الشعبية عدد ففي الجزائر مثلا لدينا نسبة 30 % من مقاعد المجلس الشعبي الوطني ممنوحة ، للمرأة أي ما يقارب 145 مقعد ما نسبته 31،38 من اجمالي 462 مقعد ، ممنوحة لها من أجل تحقيق ما يسمى بالعدالة والمساواة و تعزيز مبدأ مشاركة المرأة في صنع واتخاذ القرار في سبيل تحقيق التنمية بصفة عامة .[3]

معظم الدول العربية تقريبا قدمت امتيازات انتخابية للمرأة ولم تتبقى سوى المملكة العربية السعودية و الإمارات و قطر بحيث لا يسمح للمرأة فيها بالترشح و التصويت، وهذا رجع إلى عدم وجود

---

[1] - يحي بوعزيز، **المرآة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2001 ، ص 144 .

[2] - كبير ماتو ،**تمكين المرأة في افريقيا والعالم العربي الاستحقاقات والفرص والتحديات** ،قسم العلوم السياسية ،جامعة آبوجا.

[3] - زينب بن عزوز، **المرأة بـ145 مقعد في البرلمان... سلطة تمثيل بعدد أم بقرار؟ ،**

http: //www .flmaouid /index –national/4546...145 .13 :25 ,14/03/2014.

مجالس تشريعية منتخبة في هذه البلدان ،كما تحسن الوضع قليلا بالكويت بالفوز الذي حققته المرأة في الانتخابات .[1]

إن المرأة نصف المجتمع ، لذلك فالحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة لم يصبح ترفا، أو بحثا عن الحقوق على النمط الغربي ، وانما هو ضرورة ملحة يجب أن تتفاعل معها مختلف المؤسسات ،و المشاركة في الحياة لها العديد من الأشكال لكن المشاركة السياسية تعتبر أهم ، لأنها الخطوة الأولى التي ستكفل لباقي نساء الوطن الحصول على حقوقها .[2] ولقد تعددت المشاركات السياسية للمرأة عامة من محلية إلى قاعدية مختلفة أهمها:

مشاركة المرأة في المجالس المحلية :

تعتبر المجالس المحلية إحدى الوسائل الهامة لضمان تكوين كادر نسائي فعال ،قادر على المنافسة في الانتخابات ،حيث أنها بمثابة مدرسة تصقل خبرة كل من يعملن بها وترفع وعيهن السياسي ودرجة تفهمهن لمشاكل وقضايا المجتمع ،ففي معظم الدول العربية، التمثيل النسوي في المجالس المحلية ضعيف وفي البعض منها لا أثر للمرأة في مجالسها المحلية وفي الجزائر مثلا غياب كبير للمرأة في الساحة المحلية فقليل ما تجد هناك امرأة على رأس البلدية أو الولاية ،ونادرا ما نجدها في عضوية المجالس المحلية، ونفس الحال في معظم الدول العربية إن لم نقل غيابها كليا (كما هو الحال في المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة أو قطر) .

مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية :

من المهم إدماج الأجنحة النسائية رسميا في هيكل الحزب وإناطة أدوار ومسؤوليات محددة بها ، وإذا دعت الضرورة تخصيص أموال لنفقاتها الجارية ،وتوجد عدة أمثلة شكل فيها جناح نسائي قوي آلية فعالة للضغط على الحزب من أجل سياسة اصلاحات وزيادة تمثيل المرأة في الشؤون الحزبية الرفيعة المستوى . لذلك قامت مختلف الدول العربية بإصلاحات سياسية في مجال المرأة داخل الأحزاب ،وذلك بفرض حصة معينة للمرأة ،ويتوجب على كل حزب الالتزام بها ،فنجد معظم الأحزاب في الجزائر والمغرب مثلا قامت بتأسيس أقسام نسائية أو هياكل داخلية شبيهة تتناول قضايا النساء واحتجاجات عضوات الحزب ، فعلى سبيل المثال أسس حزب التقدم الاشتراكي المغربي (PPS) مجلس للمساواة لضمان النساء في عمليات صناعة القرار في الحزب.[3]

يجب الاعتراف بأن مشاركة المرأة في الأحزاب مسؤولية كبرى لا يجب أن يتحملها الحزب وحده

---

[1] - كبير ماتو ، مرجع سابق .

[2] - إيمان بيبرس ،**دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة** ،دراسة حالة(جمعية نهوض وتنمية المرأة) ،ص 4

[3] - **تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى** (دليل الممارسات الجديدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة)،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

، فهناك أطراف أخرى يجب أن تشارك في هذه المسؤولية ،فالجمعيات الأهلية على سبيل المثال يجب عليها أن تقوم بتوعية المواطنين بشكل مباشر ،عن مدى جدوى المشاركة على الصعيد المجتمعي أو السياسي ،وهنا تظهر أهمية التشبيك بين الأحزاب والجمعيات الأهلية ،والمؤسسات المختلفة ،فيجب على جميع مؤسسات المجتمع المدني التكاتف من أجل زيادة المشاركة المجتمعية وبناء الوطن بشكل عام .[1]

فالنساء في الجزائر انخرطت في بعض الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية طالبت بنظام الحصص(الكوتا)لتعزيز دورها السياسي ورفع مهاراتها السياسية، إلى جانب الرجل للتكامل السياسي وتوسيع نسب التمثيل النيابي النسائي، وتأكيد حضور المرأة الايجابي في مواقع اتخاذ القرار الاستراتيجي[2] ومراجعة كافة التحديات وخلق آليات قانونية وعملية تحفظ النساء وتشجعهن على ممارسة واجبات المواطنة الكاملة.

رغم كل المجهودات المبذولة لإشراك الحزبي الفعال للمرأة ،إلا أنه ما يمكن ملاحظته هو أنه مازالت الأحزاب تعاني من الضعف في إشراك المرأة ،وهي لازالت بعيدة عن ما يجب أن تكون عليه ،فالديمقراطية يجب أن تبدأ داخل الأحزاب ثم تصبح شعارا لها ،لا أن تتغنى باسمها وتتحجج بها وهي في داخلها (الأحزاب) تفتقد لأدنى شروطها ،فان فاقد الشيء لا يعطيه. كما لا يجب أن نغفل مشكل ضعف إقبال المرأة على الانتخاب والإدلاء بصوتها ،وكذا ضعف عدد النساء المقيدات في الانتخابات بالرغم من التسهيلات التي قدمتها معظم الدول العربية ، إلا أن الأمر قد يرجع إلى ضعف الوعي السياسي لدى المرأة العربية والأمية ،وكذا الموروث الثقافي والاجتماعي ،وقد يكون الأمر للقناعة الذاتية للمرأة ،أو انشغالها بالبحث عن أسباب تحسين الحياة المعيشية وتوفير لقمة العيش والأوضاع الاقتصادية والصحية المزرية [3].وبالتالي فالمرأة إذا كانت عاجزة عن المشاركة في الهيئات المحلية ،كيف لها أن تشارك في المستويات العليا؟.

مشاركة المرأة في السلطة التشريعية :

في السنوات الأخيرة حققت المرأة العربية العديد من المكاسب ،واحتلت العديد من المناصب القضائية والوزارية و الدبلوماسية، ودخلت البرلمان وأصبحت تملك الأداة التشريعية ،ونتج ذلك عن نضال طويل طالبت من خلاله المرأة بحقها في المشاركة في صناعة القرار ودخول المعترك السياسي ، من خلال احصاء عدد البرلمانيات العربيات للفترة من 2010 الى 2014 نرى أن التمثيل النسوي فيها شهد نوع من الاستقرار في بعضها ، ونقص عددهن وغياب أو انعدام كلي في البعض الآخر ،فيما توجد بعض البرلمانات نسبة تمثيل النساء ثابتة طيلة الخمس سنوات ، فزيادة نسبة النساء في برلمانات

[1] - إيمان بيبرس مرجع سابق ،ص 9 .

[2] - أماني مسعود، **التمكين**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،العدد ، 58 السنة الثانية، أكتوبر2006 ، ص 7 .

[3] - خالد حسن حسين ،**المرأة وقضايا معاصرة** ، ط 1 ،دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع،مصر، 2006 ،ص 24 .

الدول العربية التي شهدت نوع من الاستقرار خلال هذه الفترة ، وإصلاحات النهوض بالمرأة مثل :الجزائر والسعودية خاصة في السنتين الأخيرتين ،فالجزائر برفع حصة المرأة في البرلمان إلى أكثر من% 35 ، والسعودية ، بتخصيص 30 منصبا للنساء في مجلس الشورى ، أما الدول التي شهدت انخفاض في نسبة النساء في البرلمان ،تخص بشكل كبير تلك الدول التي شهدت الثورات الأخيرة أو ما يسمى بالربيع العربي مثل: مصر ،سوريا وغيرها ، أما الدول التي شهدت غياب أو انعدام للمرأة في برلماناتها ،هذا قد يرجع السبب إلى الطبيعة السياسية للدولة ذاتها ،باعتبارها لم تمنح للمرأة فرصة التمثيل في البرلمان مثل الإمارات أو قطر قبل5 سنوات من الآن.

يذكر أن حسب تقرير **لموقع" دويتشه فيله** " أن نسبة البرلمانيات ارتفعت من 10% في الانتخابات 2002 و 2007 إلى16% الانتخابات الأخيرة التي شهدتها دول عربية كثيرة ، يذكر أن أكثر النساء حظا بين 2012 و 2013 في الوصول إلى العمل السياسي هن الجزائريات والتونسيات مع تقهقر مشاركة المرأة المصرية التي بقيت في نسبة ضئيلة جدا مع نظرائهن العربيات [1]. حيث نجد في صدارة ترتيب مشاركة المرأة في البرلمان على مستوى الدول العربية الجزائريات في المرتبة الأولى عربيا ،حيث حازت حصة النساء لوحدها في البرلمان الجزائري 31،38% في آخر الانتخابات التشريعية في 2012 ،وتحل المرتبة الثانية التونسيات بنحو 26،7% في انتخابات 2011 ،ثم تأتي في المرتبة الثالثة العراقيات بنسبة تمثيل 25،2 % ثم تلي السودانيات في المرتبة الرابعة بنسبة تمثيل24.6% في انتخابات 2010 ،وتلي في المرتبة الخامسة عربيا الموريتانيات بنسبة تمثيل 22.1% ،بعدها في المرتبة السادسة تأتي السعوديات بنسبة 20 %،وذلك بعد تعيين الملك السعودي 30 امرأة في مجلس الشورى عام 2013 ،وتليها في المرتبة السابعة بنسبة تمثيل 17.5% في انتخابات 2011 ، وحلت في المرتبة الثامنة عربيا المغربيات بنسبة مشاركة بلغت 17% في انتخابات 2011 ،وتلي الليبيات في المرتبة التاسعة بنسبة تمثيل بلغت 16 % في انتخابات 2012 ،ثم تلي الفلسطينيات بنسبة 13 %ثم السوريات في المرتبة الحادي عشر عربيا بحيث بلغت نسبة المشاركة 12%،في انتخابات 2012 ، وتليها الأردنيات في المرتبة الثالثة عشر بنسبة تمثيل12% في انتخابات مجلس النواب 2013 ، وتحل في المرتبة الثالثة عشر بنسبة تمثيل حوالي 10%البحرينيات في انتخابات 2010 ،وحلت الكويتيات في المرتبة الرابعة عشر عربيا بنسبة 6% في 2012 ، وجاءت اللبنانيات في المرتبة الخامسة عشر بنسبة 3.1% ثم القمريات في المرتبة السادسة عشر بنسبة 3% في 2009 ،أما المصريات فتأخر ترتيبهن إلى ذيل القائمة في المرتبة السابعة عشر بنسبة تمثيل2% في 2011 ،وتليها العمانيات في المرتبة الثامنة عشر بنسبة 1% في 2011 أما اليمنيات فحلت في المرتبة التاسع عشر عربيا بنسبة تمثيل تقدر بـ0.3% أما المرتبة العشرين فآلت إليها القطريات بنسبة تمثيل 0% .[2]

---

[1] - عماد المرزوقي ،عدد النائبات في دول عربية على نظيراتهن في أعرق الدول الديمقراطية ،وكالة أخبار المرأة،من الموقع الالكتروني : http://wonews/net /ar /index .php ?ajax=preview w &id= 7243.13 :26- 14/05/2015 .

[2] - نفس المرجع السابق .

مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية :

إن استقراء واقع ممارسة المرأة العربية لحقوقها السياسية وفق المجالات التي نصت عليها المادتين (7) و (8) من الاتفاقية الدولية لمكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ويبرز أن إسهامها في ادارة شؤون الدولة وتحمل المسؤوليات الحكومية العليا لا يزال في عمومه ضعيفا ،رغم التقدم الايجابي المسجل خلال السنوات الأخيرة (بداية القرن الواحد والعشرين)وهو ما تؤكده البيانات الواردة في تقارير التنمية البشرية العالمية ،حيث تختلف نسب حضور المرأة في السلطة التنفيذية من دولة عربية لأخرى .[1]

ففي حكومات الجزائر المستقلة لم تحتل المرأة من سنة 1962 إلى سنة 1983 أي منصب في حكومات هذه الفترة ،وفي سنة 1984 إلى 1987 وزيرة واحدة ،ومن 1987 إلى 2002 وزيرتين فقط، وفي حكومة 2012احتلت ثلاث مناصب فقط(ثاث وزيرات.).[2]

أما في الكويت وزيرة واحدة في حكومة 2009 .

.وفي فلسطين تقلدت المرأة 4 وزارات في حكومة سلام فياض سنة 2009 .

وفي لبنان حصلت المرأة على حقيبتين وزاريتين في انتخابات 2009

أما في المغرب تم تعيين وزيرة واحدة في(2011 وزيرة التضامن) ،كما ارتفع عدد القاضيات في سنة 2009إلى 611 قاضية أي ما نسبته 20% وغيرها. ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن المرأة لم تتقلد في أي دولة عربية وزارة سيادية ذات تأثير كبير في الميزان السياسي كوزارة الداخلية مثلا أو وزارة الطاقة أو الخارجية ،حيث اقتصر تقلدها للحقائب الوزارية ذات الصبغة الاجتماعية(وزارة التضامن ، وزارة البيئة ، وزارة الثقافة.)...

المرأة في منظمات المجتمع المدني :

يدرك الجميع دور وأهمية مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة لأي أمة تسعى مشاركة للرقي والتكامل ،إذ أنها تمثل الحلقة الوسطى بين الدولة والفرد ،فهي من جانب تعمل عمى مساندة الدولة لإكمال وظائفها التي يحتاج الفرد إليها ،ومن جانب تمثل شريكا له دور في تنمية المجتمع وهنا يبرز التكامل في البناء وتحمل المسؤولية ،بتوسيع مبدأ المشاركة الشعبية وذلك بإشراكها في إدارة المجتمع وتطويره ، والاضطلاع بدور فاعل منتج في الحياة العامة والدفع بمشروع النهضة بما يتلاءم مع روح العصر ،وتواجد هذه المؤسسات في أي مجتمع حق من حقوق أبناءه المواطنين دون تمييز ،إذ أن

[1] - حريزي زكريا ، مرجع سابق ، ص 80 .

[2] - موقع **التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة**. من الموقع الالكتروني:

http://www.facbook .com /per malink .php ?story –fbid =62438 des etudes de l'union du magrebarabe –march .13/2013-14/04/2015 .16 :25.

هدفها هو الرقي في المجتمع سواء من خلال المساهمة في الحفاظ على البيئة أو الدفاع عن حقوق أفراده...، ولكون المرأة إحدى مكونات المجتمع وجزء أساسي في بناء النسيج العام له في التنمية لا مستهلك لها .وبالتالي تتكامل الأدوار في المجتمع الواحد للنهوض بالفرد من خلاله بالمجموعة ، فلا يمكن تجاهل دور على حساب آخر، بحيث أن المرأة أصبحت شريك ليس فعال فحسب بل رئيسي ومهم للرجل في ميادين شتى فلم يعد يقتصر دورها على كونها(زوجة ، أم، أخت)، بل أدلت بدلوها في ميادين عدة كانت حكرا على الرجل وأعطت نتائج مذهلة في قيمتها ونفعيتها . وبالتالي تعد مسألة المرأة من القضايا الهامة و الشائكة التي تشغل اهتمامات العالم العربي ،باعتبارها متصلة اتصالا وثيقا بقضية التنمية في المجتمعات العربية ، هذه القضية حسب التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004من المواضيع التي تحتل درجة قصوى من الأهمية والتعقيد ،إنه لا يمكن فصل مسألة التنمية عن مسألة الديمقراطية والحريات والحكم الصالح ولا يمكن تجاوز المشاكل التي تعترض النساء إلا بالممارسة الديمقراطية والحكم الصالح وهذا ما يجدر التأكيد عليه، إن النساء لا يمكنهن أن يكن طرفا مشاركا في الإنتاج ولا أن يتمتعن بنظام قائم على المساواة بين الجنسين في مجتمعات غير ديمقراطية ، وان الدول العربية قد تفاعلت مع الدعوة إلى الإصلاح في مجال التنمية والحريات للمجتمع المدني ومع تحسين وضعية النساء.[1]

ولقد سجلت العشرية الأخيرة تقدما ملحوظا لدور المرأة والذي جاء نتيجة لتضافر العديد من العوامل ومن أهمها تنامي حركات ديمقراطية وحقوقية تجسدت في نضالات الحركات النسائية وحضورها بشكل مكثف في مختلف هيئات المجتمع المدني[2] ، ونشهد ظاهرة بينة تتمثل في تكاثر تكوين الجمعيات الناشطة والمرخص لها والتي وصل عددها سنة 2010 في كل من مصر ولبنان ما بين 300 و 350جمعية مستقلة ،وقد تكاثر هذا العدد في سنتي 2012 2011 حتى وصل إلى أكثر من 225000 بالنسبة لكل العالم العربي، لكن تبقى هذه الظاهرة متفاوتة من بلد لآخر فبتزايد عدد الجمعيات غير الحكومية خاصة في كل من سوريا ،المغرب ، تونس ومصر وهي جمعيات نسائية و نسوية .[3]

إلا أن ما نلاحظه بالرغم من هذا التطور في الكم في المنظمات الاجتماعية إلا أن نسبة النساء المنخرطات في هذه الجمعيات تبقى نسبة ضعيفة وضئيلة وغير كافية بالنظر لأعدادها الكبيرة في المجتمعات العربية ،وكذا باعتبارها نصف المجتمع وتعتني بالنصف الآخر.

تعيش النساء في الوطن العربي اليوم في ظل ما يسمى بالثورات العربية أو" الربيع العربي "حالة

[1] - النساء العربيات والمجتمع المدني ،من الموقع الالكتروني:

www.arab –hdr.org/ puplictions /other /ahdr /papers 2005/cherif .pdf.07 :28,19/05/2019.

[2] - اكرام عدنني ،المرأة في المغرب بين المكتسبات والتحديات، من الموقع الالكتروني:

www.ncwegypt .com/index .ph/ar/media –centre/women worldara/10412013-10-33- 45.22 :14,16/10/2013.07 :45,19/05/2020.

[3] - النساء العربيات والمجتمع المدني ، مرجع سابق .

أسوء من سابقتها، فعم الاستقرار السياسي و الأمني في معظم الدول العربية وانعكاسات الربيع العربي المزعوم ، الذي نعتبره فأل شر على المرأة العربية والرجل على السواء،ففي مصر مثلا منذ أن اندلعت شرارة الخامس والعشرين من يناير 2011 و خروج المرأة المصرية إلى جانب أخيها الرجل في مظاهرات سلمية لتحقيق أهداف مشتركة تمثلت في القضاء على الظلم والاستبداد والمطالبة بالحرية ،لكن في نهاية المطاف خاصة في السنتين الأخيرتين (2013-2014) شهدت المرأة المصرية تراجعا كبيرا في نسبة مشاركتها السياسية[1] ،و قد نقول انعدام مشاركتها في هذه الفترة خاصة بعد استلام الجيش لمقاليد الأمور بقيادة عبد الفتاح السيسي(الرئيس المصري حاليا.)ونفس الشيء في اليمن وسوريا وغيرها ،في حين أن ما يسمى بالربيع العربي كان سبب في أحداث إصلاحات سياسية في حق المرأة العربية خاصة منها الجزائرية(إصلاحات شكلية) ودخولها البرلمان من بابه الواسع ومنحها حوالي 30% من مقاعد البرلمان.

إن نسبة النساء في مواقع تأثير واتخاذ القرار في الدول العربية مازالت لا تذكر مع وجود بعض الاختلافات بين الأقطار العربية[2] ،على الرغم من الجهود التي بذلت خلال السنوات الأخيرة ،يعتبر تواجد المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية متواضعا مقارنة بما حظيت به من تشريعات تضمن لها حق المشاركة ،ومقارنة أيضا بحجم وجودها في المجتمع العربي والتي تمثل حوالي49% من سكان الوطن العربي .[3]

[1] - كبير ماتو، مرجع سابق .

[2] - نفس المرجع .

[3] - خالد حسن حسين ، مرجع سابق . ص 32 .

خلاصة واستنتاجات :

ان المتتبع للواقع العربي يلاحظ بان حالة المرأة العربية شهدت قفزة نوعية في المجال السياسي الذي ضل مغلقا و موصدا مغيبا عنها لمدة ليست بالهيينة ، فقد خطت شوطا مقبولا كبداية لها ، الا ان هذه الحالة و بالمقارنة بنظيراتها الغربيات تبقى دون المستوى ، وهذا راجع لحداثة التجربة و طبيعة الثقافة السائدة و الانظمة السياسية الحاكمة ، فقد اعترضتها معوقات و تحديات قلصت من حجمها و حظوظها في الحياة السياسية ، وعليه فمستوى مشاركة المرأة العربية السياسي يبقى دون المستوى و في درجات دنيا تتطلب التدخل لتدارك الوضع و العمل على تعزيز و ترقية مكانتها السياسية .

الفصل الثالث

مسار التمكين السياسي للمرأة في الجزائر –المؤشرات و المعوقات

المبحث الأول : الحياة السياسية للمرأة الجزائرية منذ الاستقلال

المبحث الثاني : مؤشرات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر

المبحث الثالث : تحديات التمكين السياسي للمرأة في المنطقة العربية مع التركيز على الجزائر

تمهيد

ان حضور المرأة الجزائرية في الساحة لم يكن جديد فقد سجلت وجدها بمآثر و حروف من ذهب بقيت خالدة عبر التاريخ خاصة اثناء الحقبة الاستعمارية فقد وقفت بكل شموخ وعنفوان مع اخيها الرجل في مسيرة الكفاح و الجهاد ، وبعد الاستقلال اكملت مسيرتها في كفاح من نوع اخر ، نظرا لمخلفات الاستدمار الفرنسي و سنتناول في هذا الفصل مسيرة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية بعد الاستقلال ، وكذا جهود الدولة الرامية لتمكينها و تعزيز و ترقية مكانتها السياسية ، و مما واجهته من مختلف القيود و العقبات في مشوارها مكا يلي :

المبحث الأول : المكانة السياسية للمرأة الجزائرية منذ الاستقلال

مرّت الجزائر بمختلف المراحل التي فتحت حظوظا سياسية واسعة للمرأة . و كان التأكيد على ضرورة البحث في مدى فعالية المشاركة النسوية خاصة على مستوى الإطار الوظيفي من خلال ما يتم التطرق إليه لاحقا .

نسبية المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات الدستورية:

قد تكون المشاركة السياسية للمرأة نسبية بالرغم من تكريس المساواة السياسية بين المرأة و الرجل ،و هذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

- **تطور مشاركة المرأة في المناصب الحكومية:**

أصحبت المرأة تحتل أعلى المناصب في الدولة وهذا سيغني تجربتها السياسية، وسيكسبها الخبرة للدخول بثقة في الحياة السياسية بكل أشكالها [1]، قد خصت الجزائر مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إذ تضمن الدستور الجزائري ومنذ الاستقلال للمرأة والرجل على حدّ سواء الحق في صنع القرار السياسي و الإداري ، وهو مما أدى إلى تزايد تواجد المرأة في الطاقم الحكومي ، حيث أن الحكومة تمثل السلطة التنفيذية والتي تتشكل من رئيس الجمهورية و الوزراء، و كانت في السابق حكرا على الرجال فقط دون النساء، أين أقصيت تماما في تقلد هذه الوظائف العليا في الدولة، حيث كانت أول امرأة تتقلد منصبا وزاريا هي السيدة زهور ونيسي وذلك سنة 1982م والتي نصبت ككاتبة دولة مكلفة بالشؤون الاجتماعية.[2] أما فترة ما بين 1982 إلى 1988م فعرفت تقلد امرأتين فقط للمناصب الوزارية، من بين 33 إلى 40 وزير، وبعد هذا التاريخ لم تنصب أية امرأة على رأس أية وزارة، وذلك إلى غاية سنة 1991م ، أين كان عددهن يتراوح بين وزيرة إلى ثلاث وزيرات في حكومات يتراوح أعضاءها بين 26 إلى 35 وزير، وقد استوجب انتظار تشكل الحكومة (26) السادسة والعشرون جوان من سنة 2002 لتشهد تعيين (5) خمس نساء في الحكومة، واحدة كوزيرة و(4) أربعة كوزيرات منتدبات.[3]

---

[1] - نميرة بن ماض ،الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري بين النص والممارسة ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق والعلوم ألسياسية جامعة بجاية، بدون سنة جامعة)، ص 47 .

[2] - حليمة لكحل دعم المشاركة السياسية للمرأة المغاربية، مداخلة القيت في الندوة الخامسة **للجنة المرأة والطفولة** ، نواكشط،، المغرب، يومي 21،22 فيفري 2008 ، ص .51

[3] - بن عائشة نبيلة ،"واقع المشاركة السياسية في الجزائر"، **مجلة الطريق التربوي و العلوم الاجتماعية** ، المجلد (5) ،10أغسطس 2018، ص 760 .

غير أن هذا العدد في تناقض مستمر خلال السنوات الأخيرة، حيث عرفت حكومة سنة 2004م أربع (4) وزيرات ليعرف هذا العدد تراجعا ابتداءً من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 ، والتي تتشكل من(03)وزيرات فقط، أي بنسبة 3.7 % وهو تمثيل ضعيف ولا يعكس الانفتاح الذي تعرفه الجزائر، خاصة إذا ما قارناها بالدول العربية الأخرى.[1]

أما عن تقلد المرأة الجزائرية لمنصب رئيس الجمهورية، فلم تتمكن أية امرأة لحدّ اليوم من تقلد هذا المنصب، والذي يعتبر حكرا على الرجال فقط، غير أن المرأة الجزائرية وبفعل جرأتها وقوتها تمكنت من الترشح للانتخابات الرئاسية في سنة 2004م والتي تعتبر سابقة لم تعرفها الجزائر من قبل، وكانت هذه المرشحة هي رئيسة حزب العمال" لويزة حنون" والتي تحصل على المرتبة الخامسة(05) من أصل ستة (06) مترشحين وذلك بنسبة101.630 صوت، لتترشح السيدة لويزة حنون للمرة الثانية للانتخابات الرئاسية لسنة 2009 اين احتلت المرتبة الثانية بعد السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي انتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقد تحصلت السيدة لويزة حنون على 632.649 صوت. وعليه يمكن القول ان نسبة تواجد المرأة لا يزال ضعيفا بالرغم من المساعي التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية هذا المجال، كما أن المرأة قد شغلت قطاعات كالصحة، الثقافة، البحت العلمي ،الاسرة.....لالخ، وبذلك بقيت بعيدة عن وزارات الدفاع، العدل، الداخلية، الشؤون الخارجية.....الخ،و ينبغي الإشارة إلى انه لا يوجد أي بند دستوري أو قانوني يعارض تولي المرأة مسؤوليات عليا في الدولة .إلا أن القانون يفرض أن يتضمن التصريح بالترشح، المنصوص عليه في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، جنس المترشح.[2]

وعليه يمكن القول أن المرأة الجزائرية شغلت عدة وظائف سياسية في الدولة، حيث عملت كوالي، وذلك في سنة 1990 والتي تعتبر أول سنة عين فيها والي من جنس امرأة في الجزائر منذ الاستقلال، إضافة إلى تواجد حوالي (22) اثنان وعشرين امرأة مستشارة لدى مختلف الوزارات (13) ثلاثة عشر امرأة مديرة إدارة مركزية في الوزارات (65) امرأة نائب، مديرتان تنفيذيتان ولائيتان، (34) أربعة وثلاثين امرأة في منصب قاض.

و يمكن القول أن تواجد المرأة الجزائرية في الحكومة، لم يكن منتظما ولا يعكس البتة عدد

[1] - نميرة بن ماض .مرجع سابق ، ، ص.49

[2] - المادة رقم 4من القانون العضوي رقم 12-03، الصادر في2012/01/14 ،يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المراة في المجالس المنتخبة، **الجريدة .الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الاول، ص46.

النساء في المجتمع الجزائري، إذ قارب عددهن نصف إجمالي السكان، وهذا ما يجعل المرأة الجزائرية مهمشة نوعا ما.

- **مشاركة المرأة في البرلمان:**

يمثل البرلمان في الجزائر السلطة التشريعية، ويقوم بتحديد سياسة الدولة عن طريق التشريع أو الرقابة أو حتى التحسيس، فكان لابد من البحث عن نسب تواجد المرأة في هذه السلطة، باعتبارها تمثل نصف المجتمع الجزائري وكذا لكونها عنصر فعال في بنائه. ويتشكل البرلمان الجزائري من غرفتين الغرفة الأولى والمتمثلة في المجلس الشعبي الوطني والغرفة الثانية والمتمثلة في مجلس الأمة ، وبذلك سنتناول تواجد المرأة الجزائرية فيهما.

01 المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني:

يمثل المجلس الشعبي الوطني الغرفة السفلى في البرلمان، والذي يرتبط عدد أعضاءه بعدد سكان البلاد، ويقع انتخابهم بالتصويت على القوائم، ويقع احتساب الأصوات حسب التمثيل النسبي، ولا توزع المقاعد إلا على الأحزاب التي تحصلت على الأقل على 05 % من الأصوات الصحيحة فالمرأة الجزائرية انخرطت في العمل السياسي منذ الاستقلال مباشرة .

فقد عرفت الفترة ما بين سنة 1987 إلى 1990 تزايدا محسوسا في المجلس الشعبي الوطني للعنصر النسوي، حي قدرت بـ 07 منتخبات من بين 295 عضو ، أي ما يعادل 2.35 %. أما الفترة الممتدة من1992 إلى 1994 والتي جاءت عقب أحداث 05 أكتوبر 1988 والتي تغير من ورائها النظام الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، فقد عرفت تطورا ملحوظا في نسبة تواجد المرأة في المجلس الشعبي الوطني، والتي قدرت بـ 10 % ، أي ما يعادل (06) ستة منتخبات من مجموع (06) ستين نائب، غير أن هذه النسبة المرتفعة نوعا ما انخفضت لتصل إلى 6.70% ،أي ما يقابل(12) اثني عشر امرأة من بين(178) مئة وثمانية وسبعون نائب، وذلك في المجلس الانتقالي لسنة 1994 إلى 1997 ، أما فيما يتعلق بالمجلس الشعبي الوطني للفترة الممتدة من 1997 إلى 2002 ، فقد تضاءل عدد النساء ليستقر عند (11) إحدى عشر منتخبة من مجموع (380) ثلاثمائة وثمانين نائب، أي ما يعادل 2.90 % لتتحسن بعدها هذه النسبة نوعا ما في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2007 لتقفز إلى (24) أربعة و عشرون و (31) واحد وثلاثين امرأة على التوالي، أي بنسبة 6.42 % و 7.71 % من مجموع

(389) ثلاثمائة وتسعة وثمانين نائب، لينتقل عدد النائبات إلى (30) ثلاثين امرأة في المجلس الشعبي الوطني لفترة 2007-2012 من مجموع(389) ثلاثمائة وتسعة وثمانين نائب أي ما يعادل 7.75 %.

أما فيما يخص الفترة الممتدة من 2012 إلى يومنا هذا، وبالتحديد في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 10 ماي 2012، حيث اقتحمت المرأة المجلس الشعبي الوطني بقوة اذ بلغ عددهن (145) مائة وخمسة وأربعين امرأة من مجموع (462) نائب، ويرجع هذا التزايد إلى نظام " الكوتا " والذي يشترط نسبة 30% من حيث تمثيل النساء في المجالس المنتخبة .وبفضل هذه الإصلاحات، وبالتحديد القانون العضوي رقم 12-03 المتعلق بتوسيع تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، تحسنت رتبة الجزائر دوليا حيث انتقلت إلى المرتبة(25) الخامسة والعشرون عالميا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان، بعدما كانت تحتل المرتبة(120) مائة وعشرون عالميا سنة 2006 لتتصدر بذلك قائمة الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان.[1]

ومن خلال ما تقدم ذكره، نجد أن المرأة الجزائرية تمثيلها أو تواجدها في المجلس الشعبي الوطني لم يكن منتظما بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى، وبالرغم من التباين الملحوظ في حظوظ المرأة داخل المجلس الشعبي الوطني يبقى تواجدها ضئيل مقارنة بعدد الرجال النواب داخل البرلمان والذي بلغ 317 نائب مقابل 145 نائحة فقط سنة 2007.

02 المرأة الجزائرية في المجلس الأمة:

يعتبر مجلس الأمة الغرفة العليا للبرلمان ، والتي كرسها لأول مرة الدستور سنة 1996 في نص مادته رقم 98 من الدستور .[2] وفيما يخص تواجد المرأة الجزائرية في هذه الغرفة، فقد بلغت في سنة 1997 ب (03) ثلاثة مقاعد من بين (98) ثمانية وتسعون مقعد، مما يشكل نسبة 3.25 % وفي نفس الوقت تحصلت النساء المعينات على (05) خمس مقاعد من (48) ثمانية وأربعون مقعد بنسبة مشاركة تقدر ب 10.41 % ، إما في انتخاب تجديد نصف الأعضاء الذي جرى في28 ديسمبر 2000 ، فإنها أفرزت عن عدم فوز النساء بأي مقعد من بين(48) ثمانية وأربعون مقعد.

وفيما يخص تواجد المرأة الجزائرية في هذه الغرفة، فقد بلغت في سنة 1997 ب (03) ثلاثة مقاعد من بين (98) ثمانية وتسعون مقعد، مما يشكل نسبة 3.25 % و في نفس الوقت تحصلت النساء المعينات على (05) خمس مقاعد من (48) ثمانية وأربعون مقعد بنسبة مشاركة تقدر ب

[1] - نميرة بن ماض .مرجع سابق ، ، ص.53

[2] - المادة رقم 98 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ألشعبية لسنة 1996 ، مرجع سابق.

10.41%، أما في انتخاب تجديد نصف الأعضاء الذي جرى في 28 ديسمبر 2000، فإنها أفرزت عن عدم فوز النساء بأي مقعد من بين (48) ثمانية وأربعون مقعد.

أما من خلال التجديد النصف لأعضاء مجلس الأمة، فقد تم تعيين (03) ثلاثة نساء من بين (24) أربعة وعشرون مقعد، بنسبة مشاركة مقدرة ب 12.25 %، أما فيما يخص تواجد المرأة في مجلس الأمة في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2007 ، فكان عددهن يقدر ب (04) أربعة نساء من بين (144) مقعد أي بنسبة 6.90%.[1]

ومن خلال ما تقدم يتضح، أن تواجد المرأة الجزائرية في مجلس الأمة جد ضعيف، بل يكاد منعدما خاصة وان النسب التي سجلتها والتي كانت بموجب سلطة رئيس الجمهورية في تعيين الثلث الرئاسي لتشكيلة هذه الغرفة الثانية، أي بمعنى انه لم يتم انتخابها بموجب الاقتراع العام المباشر والفردي.[2]

1

[2] - نميرة بن ماض .مرجع سابق ، ، ص.ص 55-56

المبحث الثاني : مؤشرات التمكين السياسي للمراة في الجزائر

يتناول هذا المبحث بعض اهم مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر من خلال نصيبها من التعليم الصحة قطاع العدالة سوق العمل و غيرها من الميادين و كذا اهم مبادرات الدولة الجزائرية من اجل النهوض بمكانة المرأة وترقيتها و تعزيزها وهذا ما سنعرضه في هذا المبحث .

1) مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر:

من خلال ما سبق توصلنا إلى تهيئة الأرضية والقانونية أصبح لزاما إذا أردنا تحفيز المرأة و اشراكها في التنمية وهذا ما سعت الجزائر لتطبيقه، لكن السؤال المطروح يتعمق بمدى المساهمة الفعلية لكل هذه الأجهزة الموضوعية والآليات التي تم إرساؤها على الواقع الفعلي للمرأة وتحقيق تمكينها على مختلف الأصعدة هذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المبحث وذلك من خلال التعرف على نصيب المرأة من مخرجات التعليم، وانعكاس ذلك على مستويات تشغيلها ومشاركتها الاقتصادية

1.1- **المرأة والتعليم** : لأن المرأة تشكل نصف المجتمع ومربية الأجيال مما يجعل الضرورة جد ملحة للاهتمام بتحسين مستواها التعليمي وتطويره، من خلال إقرار إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته لكل جزائري وجزائرية دون تمييز ولتوضيح تطور مؤشر تمدرس الإناث بالجزائر سنستعرض فيما يلي معدلات التحاق الإناث بالمدارس في مختلف الأطوار التعليمية عبر مجموعة من السنوات:[1]

جدول رقم (1) يوضح تطور عدد المتمدرسين في الجزائر حسب الجنس:

	2012/2011	2014/2013	2015/2014
إجمالي المتمدرسين	7.614.477	7.835.740	7.989.546
منه الإناث	3.765.924	3.892.379	3.959.101
نسبة الإناث في الابتدائي%	47.47	47.67	47.7
نسبة الإناث في المتوسط%	48.43	47.61	47.55
نسبة الإناث في الثانوي%	57.22	58.21	57.63
التعليم الجامعي (جامعي+التكوين المواصل)	1231576	1283707	1241550
منه الإناث%	58.72	59.49	-
التعليم و التكوين المهني	687327	684800	728082
منه الإناث	44.95	43.17	42.22

المصدر :منيرة سلامي، نفس المرجع السابق، ص193

[1] - منيرة سلامي،" المرأة واشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**. عدد/ 5 ديسمبر 2016 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 193 .

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن المرأة تشكل نسبة جد معتبرة من عدد المسجلين في التعليم الأساسي تصل إلى قرابة نصف المسجلين نسبة 47.7% سنة 2015 ، و في حين ترتفع بشكل أكبر بالنسبة للمستوى الثانوي حيث يفوق عدد المسجلين الذكور وتصل إلى 57.63 % سنة 2015 ،كما تشيد الجامعة أيضا نسب أكبر لالتحاق الإناث بالمقارنة مع الذكور تصل إلى 60% سنة 2015 مما يؤكد على أن الجزائر تهتم بشكل متجانس بالتعليم لكلا الجنسين وأصبح هناك وعي أكثر لدى العائلات بضرورة تعميم المرأة وتحسين مستواها.

-أما فيما يخص التكوين والتعليم المهنيين فنلاحظ إقبال نسوي جد معتبر يصل 43 % في سنة 2015 مما يؤكد على وجود نية لتحسين مستوى واكتساب المهارات المهنية من طرف النساء.

2.1 -المرأة والبطالة : أظهرت الإحصائيات ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية، فهل أدى ذلك لتقليص معدلات بطالة المرأة خاصة ذوات المستوى التعليمي الأعلى، هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا العنصر[1].

جدول 2: يوضح معدلات البطالة حسب الجنس 2011 إلى 2015 .

السنة	ذكور	إناث	مجموع
2011	% 8.4	% 17.2	%10
2012	% 9.6	% 17	%11
2013	% 8.3	% 16.3	%9.8
2014	% 8.8	% 14.2	%9.8
2015	% 9.9	% 16.6	%11.2

المصدر :مريم بكاكرة، نفس المرجع السابق، ص 30

فكما تظهره الاحصائيات في الجدول2، نلاحظ أن الجزائر كغيرها من الدول تعاني من ظاهرة البطالة بالنسبة لمجنسين حيث تشيد تذبذب فيما يخص دور المرأة، حيث سجلت سنة 2011 معدل بطالة قدره 10% ، وقد سجل تراجعا في معدل البطالة بين 2012 و 2013 حيث انتقل من 11% إلى 9.8%، أما سنة 2015 فقد سجلت معدل بطالة وطني قدره 11.2%، 16.6% بالنسبة للنساء ما يقابل 384.000 امرأة بطالة .

[1] - مريم بكاكرة ،"**التمكين النسوي في المراكز القيادية الادارية وفق مدخل السقف الزجاجي *دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة***"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، نلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2018-2019 ،ص 30

أما معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا بين 2011و2013 حيث انتقل من 16.1% إلى 14.3% ،اما سنة 2014 فقد سجلت نسبة 58.6%، لتسجل سنة 2015 نسبة 14.1 % كمعدل عام للبطالة تتوزع على 8.2 % بالنسبة لفئة الرجال و 20.2 % بالنسبة لفئة النساء . كما تظهر الاحصائيات هناك علاقة طردية بين ارتفاع المستوى التعليمي ومعدل البطالة حيث نجد أن معدل البطالة يعلو كلما ارتفع المستوى التأهيل للنساء حيث يشهد أعلى المستويات بنسبة 20.2% لدى فئة الجامعيات وهي ما تسمى بطالة المتعلمين.

فالبرغم من المستوى التعليمي المتقدم الذي بلغته النساء إلا ان حصة تشغيل النساء تبق ضعيفة، ويمكن تفسير ذلك بأن فرص تشغيل الرجل أكثر من المرأة والبعد الاجتماعي الحضاري.

3.1 -المرأة وسوق العمل: للتعرف على مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل، سنسترشد بجملة من الإحصائيات:

جدول3 : يوضح تطور الفئة العاملة بالجزائر حسب الجنس

السنوات	حجم السكان الناشطين	الفئة النسوية الناشطة	نسبة النشاط الاقتصادي	إجمالي السكان المشتغلين	الفئة العاملة النسوية
2011	10661000	40	14.2	9599000	16.3/1561000
2012	11423000	42	15.8	10170000	نسبة 17.5
2013	11964000	43.2	16.6	10788000	نسبة 17.6
2014	11716000	41.5	16.3	10566000	18.6/1962000
2015	11932000	41.8	16.4	10594000	18.3/1934000

المصدر :مريم بكاكرة، نفس المرجع السابق، ص 32

كما يظهر الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد النساء الجزائريات الناشطات في تزايد مستمر، حيث قدر ب 1822000 سنة 2011، بينما قدر ب 2317000 سنة 2015 و أن فئة النساء العاملات انتقلت من 1561000 بنسبة 16.3 % من إجمالي اليد العاملة سنة 2011 إلى 1934000 بنسبة18.3% من إجمالي اليد العاملة لسنة2015 ، مما يبرز بشكل واضح ارتفاع نصيب المرأة في الحياة العملية وهذا راجع إلى الإجراءات والسياسات التي تبذلها الدولة في دعم وتمكين المرأة.

وبمقارنة معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، نجد أن نسبة النشاط الاقتصادي قد بلغت 40% لتبلغ 14.2 % لدى النساء سنة2011 وقدرت ب 41.8 % لتبلغ 16.4% لدى النساء لسنة 2015.

إن الضعف الملاحظ لعمالة المرأة رغم ارتفاع نسبة النساء الناشطات يؤشر على وجود عوامل اجتماعية وثقافية تحول دون دخول المرأة لسوق العمل.

4.1 -المرأة والسياسة في الجزائر: في السنوات الأخيرة، عرفت أوضاع المرأة الجزائرية تطورا ملحوظا ، حيث أن تواجد المرأة في المجلس الشعبي الوطني بعد لانتخابات التشريعية ل 10 ماي 2012، أصبح يقدر

بـ146 مقعدا (أي 146 امرأة نائبة في البرلمان الجزائري) من بين 462 ، إلى نسبة 31.6 % سنة 2012 ،وكذلك تطور حضور المرأة في مجلس الأمة حيث أصبح يقدر ب 10 عضوات لسنة 2012 ،وفي المناصب السامية للدولة كالحكومة والجهات القضائية ومختلف مؤسسات الدولة.[1]

حيث أصبح للمرأة وزن سياسي ودور أساسي في اتخاذ القرارات ووضع السياسات ،وهذا لم يقتصر فقط على مستوى المجالس المنتخبة بل تعدى ذلك لتقلد مناصب عليا وعدة مسؤوليات ،كوزيرة وسفيرة ومحافظة ورئيسة دائرة ورئيسة ديوان ،كما ترشحت في الانتخابات الرئاسية سنة (2004-2009) وفازت بالمرتبة الثانية ،وفي هذا الإطار تجدر الإشارة لآخر استحقاقات رئاسية منظمة بالجزائر بعنوان سنة 2014 ،حيث شيد السباق الرئاسي منافسة بين ستة مترشحين من بينهم امرأة (الأمينة العامة لحزب العمال) ،مما يؤكد على عدم وجود حواجز سياسية قانونية تحد من مشاركة المرأة وطموحاتها السياسية ،وتقلدها لأعلى المناصب في الدولة.

أما بخصوص الالتحاق بالسلك الدبلوماسي فيه متاح للنساء والرجال حيث تشارك نساء السلك الدبلوماسي في اللقاءات الدولية وكذلك على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف دون أي تمييز على أساس الجنس، وتعيين النساء بصفة منتظمة للاشتراك في وفود جزائرية في مختلف المفاوضات واللقاءات الدولية .كما يرشحن أنفسين للمناصب الانتخابية في منظومة الأمم المتحدة، وحسب إحصائيات 2008 ،وصمت نسبة المنتسبات لمجال الأمن الوطني 50% ضمن عناصر الشرطة القضائية.

[1] -سهام موفق، سميرة هيشر ،" **المرأة العاملة والمناصب القيادية" دراسة لظاهرة السقف الزجاجي**" ، **أبحاث اقتصادية وادارية**، العدد :السابع عشر جوان 2015 ، جامعة محمد خيضر بسكرة– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ص 259 .

أما في مجال العدالة والقضاء تعتبر الجزائر من الدول العربية القليلة التي فتحت سبل الالتحاق بالقضاء للرجال والنساء على حد سواء، وذلك منذ القانون الأساسي الأول للقضاء الصادر بموجب الأمر 27/69 المؤرخ في 13 ماي 1969 ، وصولا إلى القانون العضوي رقم 11/04 المؤرخ في 6سبتمبر 2004 المتضمن القانون الأساسي للقضاء .مما ساهم في تقلد المرأة الجزائرية لأعلى المناصب القضائية، حيث بلغ عدد رئيسات القسم بين المحكمة العليا ومجلس الدول 12 رئيسة، أما على مستوى المجالس القضائية ومحاكم الاستئناف فبلغ عدد النساء في مراكز القيادة امرأتين، وعلى مستوى المحاكم تم إحصاء 29 رئيسة محكمة.

أما فيما يخص نسبة التمثيل داخل الهرم القضائي فتقدر ب 21% على مستوى المجالس القضائية، و 39.56 % على مستوى المحاكم، وتمثل أعلى نسبة للنساء في مجلس الدولة ب 20 قاضية من أصل 49 قاض، وتقدر بذلك نسبة النساء بجهاز القضاء 34.72 %، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الدول العربية.

وهذه النسب وان دلت فهي تؤكد على ضرورة وجود العنصر النسوي وأهمية دوره في مختلف مناحي الحياة العملية، بنسب متفاوتة نظرا لطبيعة النشاط والتزاماته في كثير من الأحيان، وبالرغم من العوائق الموجودة إلا أمن المرأة استطاعت لثبات وجودها واكتساح عدة مجالات.[1]

2) الاصلاحات و الجهود المبذولة لتمكين المرأة في الجزائر:

في إطار استكمال السياسة الداعمة لدور المرأة في الجزائر قامت الجهات الوصية بتبني وتطبيق عدة استراتيجيات تخص ترقية دور المرأة، منها ما يركز على دورها الاقتصادي وأخرى على الدور الاجتماعي وأهم تلك الاصلاحات والبرامج المطبقة نذكرمايلي :

- ✓ **الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة والنهوض بها** :والتي أعدتها الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة– سابقا-بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة وتمس هذه الاستراتيجية فترة خمس سنوات انطلاقا من 2008 إلى غاية نهاية 2013 ،حيث تم اعتماد هذه الاستراتيجية من قبل مجلس الحكومة بتاريخ 2008/07/29 تستعرض فيها حصيلة التقدم المسجل لصالح المرأة في مختلف المجالات وتقترح الإجراءات اللازمة والكفيلة بتحقيق النهوض الملموس بأوضاع المرأة وتمكنها من التمتع بحقوقها وحريتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية وتشارك بفعالية أكبر في مختلف مجالات الحياة العامة .[2]

[1] - مريم بكاكرة ، مرجع سابق ، ص 34

[2] - نفس المرجع ، ص26 .

- ✓ **الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة** :حيث بادرت الجزائر بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع مكافحة العنف ضد المرأة وذلك سنة 2006 وتم في هذا الإطار إعادة استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء وتوفير إطار عام للتدخل من أجل التغيير، والغاية الأساسية منها هي المساهمة في التنمية البشرية المستدامة وترقية حقوق الانسان والمساواة والإنصاف بين المواطنات والمواطنين بإلغاء كل اشكال التمييز والعنف ضد النساء عبر دورة الحياة[1].

كما تدعمت هذه الاستراتيجية بمخطط تنفيذي للفترة 2007-2011 يهدف إلى إعداد واعمال مخططات قطاعية تندرج ضمن مخطط تنفيذي وطني، يحدد التدخلات ذات الألوية واعمال مخططات قطاعية تندرج ضمن مخطط تنفيذي وطني، ويرتكز على دعم القدرات التقنية والمؤسساتية لمختلف الشركاء لضمان الوقاية من كل أشكال العنف والتمييز تجاه النساء والتكفل المناسب بالضحايا ،وكذا إعداد واعمال استراتيجية للاتصال والدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير والتوعية والتجنيد الاجتماعي للوقاية من كل أشكال العنف خاصة تجاه المرأة.[2]

- ✓ **الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية** :وهي موجهة للنساء خاصة في المناطق الريفية، إن تنفيذ الاستراتيجية التي خصص لها غلاف مالي يقارب 50 مليار دينار تستهدف بشكل خاص الفئة العمرية المتراوحة بين15 و 49 سنة ، وتهدف إلى تقليص الأمية إلى 50% في حدود 2012 والقضاء عليها تماما في آفاق 2015 ، وفي هذا الإطار تم تنصيب" جهاز محو الأمية تأهيل " الذي يستهدف النساء المواتي لم يلتحقن بمقاعد الدراسة إطلاقا على أن يتوج هذا المسار بتأهيل مهني في 34 تخصص حيث يشهد هذا الجهاز إقبالا كبيرا.
- ✓ **برنامج التجديد الريفي (2007 - 2013)** :وهو برنامج يرمي للمساهمة في القضاء على التهميش وتحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة لاسيما عن طريق دعم المشاريع الجوارية لسكان المناطق الريفية، حيث سيسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية .[3]
- ✓ **اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة** :من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي حيث جاء في برنامجها لسنة 2007 ما يلي :إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية، إزالة العراقيل التي تمنع الادماج الاجتماعي والمهني للنساء من خلال وضع استراتيجية وطنية، تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات

[1] - نفس المرجع ، ص26 .

[2] - منيرة سلبمي، نفس المرجع السابق، ص 191 .

[3] - عائشة عبد السلام وآمال قوالجية وغنية حاج كولة، **" دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية"**، دراسة مقدمة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في إطار منظمة المرأة العربية ، 2009 ، ص ص 15-16

المحرومة، وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللاتي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو في الأرياف ،مكافحة العنف ضد النساء وتقليص هذه الظاهرة من خلال اتخاذ إجراءات التكفل بالضحايا وكذا وضع سياسة وقائية.

- ✓ **البرنامج المشترك للمساواة بين النوعين الاجتماعيين وتمكين المرأة في الجزائر** :وكان هذا المشروع في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ،ويخص البرنامج الفترة 2009-2011 بتمويل من صندوق إسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة .[1]

كما قامت الجزائر باتخاذ عدة ميكانزمات قصد إدماج المرأة، مست عدة جوانب، وبالتركيز على مجالي التكوين المهني والتشغيل نجد:

- ✓ **في مجال التعليم والتكوين المهنيين :حيث تم في هذا الإطار:**
  - إنشاء الفروع المنتدبة وملحقات مراكز التكوين المهني في المناطق الريفية للسماح للفتيات من الالتحاق بها .
  - إدراج النساء الملازمات للبيوت ضمن فئات المستفيدين من التكوين المهني .
  - تمديد السن القانونية القصوى من 25 إلى 30 سنة للسماح لنساء الفئات الخاصة كالمطلقات والمسعفات من التكوين عن طريق التمهين .
  - إدراج برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات بالبيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة في ظل وجود آليات مرافقة للإدماج الاقتصادي.
  - تشجيع التكوين التحضيري الذي يدوم ستة أشهر يدمج بعدها المتربص في الأقسام للحصول على الشهادة الأولى بالنسبة للشباب الذين تجاوزوا سن التمدرس والنساء الماكثات في البيوت بغض النظر عن شرط السن .[2]
- ✓ **في مجال التشغيل ودعم المشاركة الاقتصادية للمرأة :** في إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لاسيما بالنسبة للنساء تم وضع برامج لدعم التشغيل خاصة انطلبقا من سنة2004 تتمثل في:
  - **برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية** :ويمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب إناث وذكور، طالبي العمل على المستوى المحلي والمناطق المحرومة.

[1] - الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، **التقرير الوطني للجزائر بيجين+15** مقدم في إطار المؤتمر العربي الإقليمي لمراجعة بيجين+ 15 ، رابطة الهيئة العربية والكرامة والمركز الإنمائي للامم المتحدة، القاهرة،13-14ديسمبر 2009 ، ص5

[2] - الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، نفس المرجع السابق ، ص ص 9-10 .

- **المؤسسات المصغرة** :وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى .[1]
- **القروض المصغرة** :يتوجه هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة 1999 كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر لفئة البطالين لإنشاء نشاطات مدرة للدخل، وتقدر نسبة النساء المستفيدات من هذه الآلية 70 % سنة 2008.
- **برنامج الادماج الاجتماعي لحاملي الشهادات** :وقد تم وضعها لفائدة خريجي التعليم العالي في حالة البطالة والذي يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق العمل وقد وصل عدد طلبات العنصر النسوي إلى 147,968 طلبا خلال الأربع سنوات، وتحتل المرأة مرتبة متقدمة في هذا البرنامج وذلك بنسبة 65% من النسبة الاجمالية.
- **مرصد شغل المرأة :والذي أنشئ سنة 2002 على مستوى الشركة الوطنية للمحروقات (مجمع سوناطراك)التابع** لوزارة الطاقة والمناجم، جرى تعميم التجربة على مستوى فروع الشركة في بعض ولايات الوطن ، نظرا للدور الذي تلعبه في تعزيز نسبة التشغيل النسوي في مختلف الوظائف وأنشطة المجمع ،وتطوير المسار المهني للنساء العاملات في المجمع على أساس الكفاءة و تكافؤ الفرص وتوفير فرصة اعتلاء النساء العاملات مناصب المسؤولية في جميع مجالات أنشطة المجمع[2].

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 04/08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المؤرخ في 2008/10/10 **الجريدة الرسمية** ، العدد الرابع ، ص ص 65-66

[2] - نفس المرجع ، ص 67 .

المبحث الثالث : تحديات التمكين السياسي للمرأة في المنطقة العربية وافاقه مع التركيز على الجزائر

أن قضية تمكين المرأة سياسيا وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي مازالت حديثة العهد في مجتمعاتنا العربية مقارنة بالمجتمعات الأخرى فبالرغم من أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعتبر مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع ، لا تزال مشاركة المرأة في الحياة العامة في مجتمعاتنا أقل من المجتمعات الغربية وبعض المجتمعات الشرقية , وبالرغم من أن المرأة حققت بعض الإنجازات التي تتعلق بعملها واستقلاليتها وثقتها بنفسها, وغيرت نسبياً من نظرة المجتمع إليها بعدما أثبتت تفوقها في الكثير من الأعمال وأخذت تتزايد مشاركتها السياسية النيابية والوزارية وفي المناصب القيادية وعلى مقاعد منظمات المجتمع المدني, و إن كانت بنسب أقل من المأمول , إلا أنه ما زال هناك العديد من المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العربية سياسياً، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:

أولا :التحديات الاجتماعية والثقافية:

يعتبر البناء الاجتماعي العربي بشكل عام بناء تقليدي يتميز بهيمنة السلطة الأبوية بمساندة من المؤسسات الاجتماعية الأسرية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي. فعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على وظائف الوحدات التقليدية (كالأسرة والقبيلة)، لا تزال هذه الوحدات تلعب دوراً مركزياً في حسم كثير من مظاهر المشاركة السياسية لصالح الرجال وتهميش دور النساء وتعزيز العقلية الذكورية . فتفتقر النساء إلى الدعم المالي والمعنوي في حملاتها الانتخابية وعدم توفر دعم من القيادات السياسية غير الرسمية ومحدودية حركتها داخل المجتمع[1].

كما أن الثقافة العربية السائدة ثقافة تقليدية ومحافظة, تعتمد على منظومة قيم وعادات وتقاليد ترسم صورة نمطية للمرأة عن طريق التنشئة الاجتماعية وتحدد المعتقدات الثقافية ما هو مناسب وغير مناسب لأدوار الرجال والنساء.حيث تعمل الثقافة السائدة في المجتمع العربي عموما على التفرقة بين الشأن العام و الشأن الخاص فالمناسب للنساء هو اهتمامها ورعايتها لأطفالها وزوجها وأسرتها وكذلك المناسب للرجال هو توليهم للمناصب والمراكز السياسية والتشريعية كما تتضمن الثقافة العربية نظره سلبية نحو عمل المرأة في السياسة فعلى سبيل المثال تركز الكتب المدرسية في السودان , على أن المرأة هي الكائن الأضعف ,وتبرز أن مهامها تنحصر في العمل داخل منزلها فحسب . وإذا كانت نسبة القيد في جداول الانتخابات في بعض الدول العربية أعلى من نسبة قيد الرجال , إلا أنها ليست من منطلق الحرص على مشاركة النساء , إنما من منطلق الحرص على

[1] - صابر بلول ، مرجع سابق ، ص

استغلال الأصوات النسائية , والتي تمثل كتلة انتخابية في تدعيم مرشح تم اختياره من قبل العائلة أو القبيلة ضد مرشح آخر.

ثانيا. التحديات السياسية:

تتعدد المعوقات السياسية وأهمها غياب الآليات والبرامج الواضحة لمشاركة المرأة السياسية حيث لم تهتم التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام, بوضع المطالبة بتحسين الوضعية السياسية للمرأة على لائحة أولوياتها, بالإضافة إلي المخاوف من العنف،,والذي يعتبر أحد معوقات المشاركة السياسية للمرأة،وتظهر البلطجة في المواسم الانتخابية كأحد أهم العقبات والتي تدفع النساء إلي تجنب المشاركة في الحياة السياسية سواء كانت ناخبة أو مرشحة.

و يتضح جليا غياب الإرادة السياسية لتمكين المرأة على الرغم من اتباع نظام الحصص (الكوتا) في عدة دورات انتخابية في العديد من الدول العربية(لم يكن بالضرورة من أجل المشاركة السياسية للمرأة) ففي معظم الحالات تم تطبيق نظام الحصص (االكوتا) لاعتبارات سياسية سواء من أجل تدعيم شرعية النظام باحترامه المواثيق والمعاهدات الدولية أو من أجل تمكين حزب سياسي معين عادة ما يكون هو الحزب الحاكم ففي مصر خلت معظم قوائم الأحزاب من أسماء لعناصر نسائية باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي الذي شملت قوائمه 7 سيدات عام 1995 م ,وتم تغيير النظام الانتخابي من نظام القوائم النسبية إلى نظام الفردي, واحتل الحزب الوطني الديمقراطي المرتبة الأولى في رؤيته بضرورة إخراط المرأة في العمل السياسي الأمر الذي إتضح من خلال التعداد المتزايد من النساء التي تم ترشحهن علي قوائمه الانتخابية.كما تم تهميش جميع قوائم الأحزاب المصرية) الإسلامية والليبرالية واليسارية (للمرأة بلا استثناء خلال الانتخابات التي شهدتها السنوات الأخيرة بعد الثورة.

و ينطبق الأمر ذاته في تونس فحركة نداء تونس "الفائزة في الانتخابات, والتي طالما أقرّت بأن مبدأ التناصف سيدعم حضور المرأة في سلطة القرار, ويثمّن مشاركتها في كل مراحل بناء الدّولة التونسية وإنجاح الانتقال الديمقراطي,لم تحقق هذا المبدأ في رؤساء قائمتاها التي أعلنت عنها, فمن جملة 33 قائمة لم ترأس المرأة فيها سوى قائمتين[1].

كما أن حزب النهضة الذي اعتبر نفسه ضامنا لحقوق النساء, لم يبرشح من جهته سوى 4 نسوة في رئاسة قائمتاها من جملة 30 قائمة أعلنت عنها .ولطالما برر السياسيون ذلك بأن العقلية السائدة في المجتمع التونسي ترفض ترشح المرأة في المناصب السياسية وهو ما سيضيّع عليهم أصوات الناخبين. فمعظم الأحزاب السياسية في العالم العربي لا تقدر دور المرأة وإمكانياتها في العمل العام

[1] - وسيم حسام الدين الاحمد ، التمكين السياسي للمرأة العربية – دراسة مقارنة - مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المراة ،2016 ص ص 292-293 .

وتتبنى المفهوم الخاطئ للمشاركة السياسية التي لا تتعدى امرأة هنا وامرأة هناك. ويتضح موقف الأحزاب ليس فقط من خلال التمثيل في الهيئات االعليا أو الترشيح للانتخابات فحسب , بل من على المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسيا فقد اكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة وكان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية.

و تجدر الإشارة إلى أن المناخ الانتخابي يلعب دورا سلبيا على مشاركة الرجال والنساء على حد سواء ,حيث تسيطر آليات العنف والفساد و سلاح المال على المناخ السياسي , ما أدى إلى إحجام النساء عن المشاركة ففي الجزائر لا تشارك النساء خوفا من بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة , وكذلك الحال في لبنان حيث تحجم النساء عن المشاركة خوفا من العنف المتبادل بين الفصائل المختلفة.[1]

ثالثا :التحديات التشريعية والقانونية:

تواجه المرأة العربية بشكل عام العديد من المعوقات التشريعية والقانونية فعلى سبيل المثال لم تأخذ العديد من الدول العربية بنظام الكوتا لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية وهذا ما انعكس سلبا على نسب تمثيل المرأة في بعض الدول العربية ومن بينها مصر التي جاءت فيها نسب تمثيل المرأة في انتخابات 2011 م .مخيبة للآمال على عكس من الحالة التونسية والجزائرية كما سبق وبينا. كما أن عدم اعتماد نظام التمثيل النسبي في بعض الأنظمة الانتخابية العربية عموما أدى إلى تدني مستوى تمثيل المرأة في المجالس التشريعية و المحلية.

وبالرغم من ذلك قامت العديد من الدول العربية كالجزائر وتونس والكويت والسعودية بإصلاحات دستورية وتشريعية واسعة زادت المشاركة السياسية للمرأة بشكل ملحوظ،, حيث تم انتخابها لمناصب تشريعية وتولت مناصب تنفيذية.

كما أن غياب الأمن الشخصي للمرأة يعتبر عاملا سياسيا أخرا يعيق مسار عملية تحقيق المساواة بين المرأة والرجل, على اعتبار أن استمرار مثل هذا الخلل في البلدان العربية سيضعف من فرص مشاركة المرأة في عملية التنمية البشرية بشكل عام والمشاركة السياسية بشكل خاص .إذن, فالأمن الشخصي للمرأة العربية يتطلب, وفق منظور تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 , تغييرات جوهرية في السياسات العامة للدول العربية, لاسيما ما يتعلق بقوانين الزواج والطلاق, ومنع العنف ضد المرأة، والأحوال الشخصية .ولقد قامت بعض الدول العربية بالفعل بتعديل سياساتها العامة بما يتمشى ومتطلبات أهداف الألفية, حيث يلاحظ في هذا السياق إن البرلمان المغربي قد صادق بالفعل على مدونة الأسرة المعدلة عام 2004، وبالتالي قامت الحكومة المغربية بسحب كل تحفظاتها على اتفاقية السيداو عام 2008.

[1] - إيمان بيبرس ,مرجع سابق .

رابعا :التحديات المتعلقة بالمرأة ذاتها:

لقد ساعد ارتفاع نسبة الأميّة لدي النساء, وضعف وعي النساء بحقوقهن السياسية, وعدم اقتناع

المرأة بدورها وقدرتها على المشاركة السياسية بفاعلية, وعدم إيمان المرأة بقدراتها في عدم إدراكها لقدتها التصويتية وقدرتها علي المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة, كما أن عدم ثقتها بنفسها انعكس علي عدم ثقتها بالعناصر النسائية اللاتي يتقدمن للترشيح في الانتخابات العامة, وهكذا ينتهي الأمر بها إلى مجرد تابع للرجل تختار ما يحدده لها، هذا بالإضافة إلي عدم قدرة المرأة علي مواجهة المتطلبات المالية لخوض الانتخابات،وضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة.

إن تمتع المرأة العربية بالكثير من الحقوق المدنية والسياسية وحرية استقاء المعلومات وحرية التعبير وحرية التصويت والترشيح والكثير من الحقوق الأخرى, ييتوقف على مستوى تعليمها والفرص المتاحة لها في التعليم. وكذلك فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في اختيار العمل والحصول على أجر مساوي للرجل والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي والحصول على التعليم العالي, لا يمكن ممارستها بطريقة مجدية إلا بعد حصول المرأة على مستوى من التعليم.

فالتعليم يعد أحد أهم المرتكزات الرئيسية في تمكين المرأة ,وامتلاكها القوة , والقابلية للتأثير , والشعور بالذات والمشاركة والاختيار الحر بالإضافة إلى معرفة ذاتها وإمكانياتها والشعور بإنسانيتها , وهو من العوامل المهمة التي تزيد من وعي المرأة وتحررها الفكري[1].

ومما لا شك فيه أن عناصر تمكين المرأة الأساسية كالمشاركة السياسية وصنع القرار والدخول

في الوظائف العامة كلها عناصر يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة وحرمان المرأة من حقها في التعليم يجعل فرصتها في المشاركة السياسية والاقتصادية فائقة الصعوبة، بل مستحيلة[2].

وتجدر الإشارة إلى أن محو الأمية لدى البالغات (سن 15 عاما فما فوق) من الإناث قد بلغت عام 2005 حوالي 59.4 % وهي نسبة لا تقل فقط عن المعدل العالمي الذي بلغ بدوره 72.7 % ،ولكنها تقل أيضا عن المعدل المتحقق على مستوى العالم النامي الذي وصل في نفس العام إلي 29.9% فباستثناء جنوب آسيا (51.2 %)، وأفريقيا جنوب الصحراء(51.2 %)،, فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغات في البلدان العربية يقل عما تحقق على مستوى مناطق العالم الأخرى والعالم

[1] - وسيم حسام الدين الاحمد ، ص ص 293-294 .
[2] - صابر بلول ، مرجع سابق

ككل, الأمر الذي يعني تأخر العالم العربي في هذا المجال. وبالرغم من تدني محو الامية لدى البالغات في العالم العربي مقارنة بمناطق العالم الأخرى، إلا إن المتتبع لتطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغات من النساء العربيات يلاحظ أنها قد زادت عموما من35.1%عام 2003 إلى 9.4 % عام 2005 ،الأمر الذي يعني تحقق تقدم ملموس في هذا المجال.

و أما لو تتبعنا تطور نسبة محو الأمية لدى البالغات في كل دولة عربية على حدة، لأمكننا ملاحظة أن

أعلى المعدلات قد تحقق في الدول الخليجية, مثل الكويت(91.0%) و قطر (88.6%)، و موريتانيا (43.4 %) و السودان (51.8%) الأمر الذي انعكس إيجابيا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة.

وبالرغم من هذا التطور الإيجابي في مجال محو الأمية في العالم العربي إلا أن هناك تفاوت كبير بين المرأة و الرجل ،إذ أن معدل مساهمة الإناث في التعليم الفني والمهني تكون أقل كثيرا عن معدل مساهمتهن في التعليم الثانوي العام ,الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية في عدم دخول المرأة الحياة الاقتصادية والسياسية عموما بالإضافة إلى التفاوت الكبير في أوضاع التعليم في الريف والمدينة بين المرأة والرجل فالالتحاق يكون أقل في الريف عنه في الحضر ,وهذا ينطبق على الإناث أكثر من الذكور نظرا إلى العادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية في الريف والتي تضع للفتاة أولوية متأخرة في التعليم بسبب الزواج المبكر ومسؤوليتها الأسرية المتوقعة.

كما يمكن اعتبار عدم المساواة في الدخل بين الجنسين عاملا اقتصاديا آخرا معيقا لتمكين المرأة وتبعية المرأة الاقتصادية للرجل بسبب تدني مشاركتها في النشاط الاقتصادي وملكية الرجل للموارد والمصادر النادرة في المجتمع فالفقر والانشغال بمتاعب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في الشأن العام , إذ أن دخول المرأة في مجال النشاط الاقتصادي ومساهمتها في عملية الإنتاج يسهم في تحررها الاقتصادي واستقلاليتها المادية , مما ينعكس بصورة إيجابية على ثقة المرأة بنفسها وشعورها بكيانها .[1]

والواقع العملي يؤكد في كثير من الحالات عدم حرية المرأة في التصرف بأموالها وخضوعها للضغوط الممارسة عليها من الأهل أو الزوج .كما أن طاقة المرأة العربية ما زالت بعيدة عن الاستثمار الحقيقي الفعال فما يزال الخلل موجودا فيما يخص المشاركة الاقتصادية للمرأة , حيث أن نسبة النشاط الاقتصادي للمرأة في العالم العربي لم تتجاوز 26.7 % وهي نسبة تقل عن المعدل العالمي (52.5%) و العالم النامي (52.4%) على حد سواء .بل إن هذه النسبة(26.7%) تقل في واقع الأمر عن

[1] - فعاليات الملتقى السنوي الرابع تحت شعار " :**المرأة والبرلمان .. الحاضر والمستقبل** ,كلية العلوم الاجتماعية ,جامعة الكويت ,2014 م.

جميع مناطق العالم الأخرى, بما في ذلك جنوب آسيا(36.2%) وأفريقيا جنوب الصحراء(62.6 %) اللتان تفوق عليهما العالم العربي في مجالات أخرى للمساواة بين الجنسين.

كما أن نسبة النشاط الاقتصادي للمرأة في العالم العربي قد شهدت انتكاس ملحوظ في بداية الألفية, حيث أنها انخفضت من 33.3% عام 2003 إلى 26.7 % عام 2005 لكن يلاحظ في هذا السياق, إن هذه الانتكاسات قد شملت العالم النامي والعالم ككل, حيث انخفض معدليهما على التوالي من 56.0 % 55.6 % إلى 52.4% لكن من الواضح أن الانتكاسة في العالم العربي تعتبر أشد وطاءه, حيث وصل الانخفاض في نسبة النشاط الاقتصادي للمرأة حواليي7% بينما لم يتجاوز هذا المعدل 3.6% في العالم النامي 3.1 % في العالم ككل.

و تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية الاقتصادية فإن تكاليف إدارة الحملات الانتخابية تمثل عبئاً ثقيلاً على المرشحات من النساء اللاتي لا يمثلن حزب أو كتلة سياسية معينة فإنها غالباً ما تساعد على تكريس الانحياز للنوع وتروج المفاهيم النمطية الخاطئة المتعلقة بالمكان المناسب للمرأة[1].

ثانيا. عوامل تدني التمكين السياسي للمرأة الجزائرية

لم تحظ المرأة الجزائرية بالتمثيل الذي يجعلها حقيقة تستطيع أن تتدخل في صنع القرارات السياسية، وهذا راجع لعدة معوقات وأسباب إما سياسية وإما اقتصادية و إما اجتماعيه قد تختلف في أساسها ولكن تتفق في مضمونها وهذا ما يبرز كالتالي:

أولا. الأسباب السياسية :

يقصد بالعوامل السياسية، تلك المعوقات المتصلة بالجانب السياسي ، المتكونة من الفكر والفعل والممارسة، وتتمثل أهم هذه العوامل في ما يلي:

- المناخ الانتخابي، والذي يؤثر سلبا على مشاركة النساء والرجال على حد سواء، حي تسيطر آليات استخدام العنف والفساد وسلاح المال على المناخ السياسي، ما أدى إلى إحجام النساء من المشاركة .[2]
- ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة، والتي لا تحدو سياستها حول هذا الموضوع

واضحة، حي تستقطب عددا قليلا من النساء، ولا تدمج سوى القليل منهم في الهياكل المسيرة.

[1] - وسيم حسام الدين الاحمد ، ص ص 294-296 .

[2] - نعيمة سمينة،" **دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية والمحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج :الجزائر ، تونس، المغرب)**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، السنة الجامعية 2010-2011 ، ص 56.

- هيمنة القبيلة والطائفة العشائرية على نظام الانتخابات، فهو نظام يؤسس بدرجة أوى على الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة، ويحكم حسب تقاليد قبيلة خاصة، ففي هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه ممثلا للقبيلة أو العرش وليس كفرد في المجتمع أو كمواطن، وهذا ما يقع خاصة في الجنوب الجزائري.[1]
- قلة وجود المنومات النسائية الناشطة في الدفاع الحقيق عن المرأة، دون التبعية لأي حزب أو جبهة، فأغلب المنومات النسائية في الجزائر، هي منظمات حكومية أما الخاصة منها فإنها تعاني من قلة التمويل.
- غياب إستراتيجية تمكين شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيق لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية، والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصا المرأة الريفية..
- ضعف عملية بناء قدرات المنظمة النسائية ، وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة.

ثانيا :الأسباب الاقتصادية :

العوامل الاقتصادية هي تلك العوائق المتصلة بالجانب الاقتصادي، من حيث الفرصة المتاحة للكسب والإنفاق، وتتجلى هذه الأسباب فيما يل:

- يعتبر التأهيل الاقتصادي للمرأة سبيلا إلى التأهيل السياسي ، فمتى كانت المرأة مستقلة ذاتيا من الناحية المادية، باعتبار عندما تصل إلى مجال العمل العمومي ، والى مصاف اتخاذ القرار فإنها تتحصل على كفاءات تؤهلها إلى العمل في الساحة السياسية
- كما أن التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري أثرت سلبا على المرأة، بصورة اكبر من الرجل فاغلب النساء لا يتمتعن باستقلالية اقتصادية، لذا فان الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية، يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام
- كما أن المرشحات هن اقل قدرة على تمويل الحملات الانتخابية الأمر الذي يشكل عائقا حقيقيا في بعض الدوائر التي تواجه قلة الإمكانات، بحملة ذات قدرات مادية محدودة من

[1] - خالد الحساني،(حماية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري)،**مجلة المجلس الدستوري**، العدد 2، سنة 2013 ، ص ص 62-63

جانب المرأة، الأمر الذي يحرمها من الوصول إلى عدد اكبر من الناخبين وبالتاي فان الرجل المرشح اقدر على تحمل أعباء الانتخابات المالية.[1]

ثالثا : الأسباب الاجتماعية

يتميز المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية و الإسلامية، بنظرة ريبة وشك تجاه قدرة المرأة على تسيير الشؤون العامة، ذلك لان المجتمع العربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة، مازال يعتقد أن الرجل أصلح لممارسة العمل السياسي أو هو الأقدر على ذلك بطبيعته البيولوجية، حيث أن المرأة أكثر عاطفية من الرجل، والعمل السياسي هو الآخر بطبيعته لا مجال فيه للعاطفة

حيث ينظر المجتمع الجزائري بطابعه المحافظ إلى المرأة أن عالمها ومملكتها الوحيدة هي البيت، فهي بذلك رهينة المنزل واحد ثوابته.[2]

وهناك عامل آخر ساهم بشكل كبير في نق المشاركة السياسية للمرأة، ألا وهو ارتفاع نسبة الأمية، والذي يعد من اكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، والتي لم تنجح الحكومة الجزائرية في القضاء عليها رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار، ويعود السبب في ذلك إلى بعض العادات والتقاليد الرثة، التي تمنع المرأة من التعليم، وهذا المشكل لا يخص الجزائر فقط وإنما يمتد إلى معظم الدول العربية والإسلامية

والنتيجة المنطقية لهذا العزوف هو انخفاض نسبة مشاركة المرأة كقيادية، ناخبة ومنتخبة، وفي كل أطوار العالم السياسي ، كما أدى إليه أي ا تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت، والذي تسببت فيه بالدرجة الأولى السيطرة الذكورية والتي لا تزال قائمة سواء على صعيد التربية وعلى صعيد الزوجين، إذ أن عملية الإدماج الأولية في المجتمع تؤمنها أساسا المدرسة والأسرة، وبذلك يمكن القول أن العوامل الاجتماعية ذات تأثير مهم على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.[3]

02- نحو تجسيد فعلي للتمكين السياسي للمراة في الجزائر

تعتبر قضية النهوض بالمرأة الجزائرية عموما من أصعب القضايا وأكثرها تعقيدا باعتبارها تمس جانبا حساسا في المجتمع، فالمرأة هي نصف المجتمع وتربي نصفه الآخر، إذ لا يمكن الحديث عن تمكين المرأة وتحسين أوضاعها ما لم تنل حظا أوفر من التعليم والتنشئة .فالتعليم هو الأداة الفعالة لمحاربة كل أشكال القهر الاجتماعي التي تحول دون اكتمال وعي المرأة الفكري والسياسي .لأجل هذا فإن

[1] - بن عائشة نبيلة ،"واقع المشاركة السياسية في الجزائر"،مرجع سابق ، ص ص 764-765

[2] - حليم لعروس ، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية لسنة 2007 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008-2009 ، ص 85.

[3] - بن عائشة نبيلة ،"واقع المشاركة السياسية في الجزائر"،مرجع سابق ، ص ص 765-766 .

تفعيل دور المرأة السياسي يتطلب كسر المفاهيم التقليدية التي لطالما حصرت نشاطها الوظيفي في مجالات محددة كالصحة والتعليم دون أن ننسى دورها الأسري . إن السير اليوم نحو تمكين سياسي فعال للمرأة يتطلب تضافر جهود العديد من الفواعل في المجتمع بد ء بالدولة ، مؤسسات المجتمع المدني ، الأحزاب ، القطاع الخاص وحتى المرأة بحد ذاتها.[1]

يعد اليوم أكبر انجاز يمكن أن تحققه المرأة هو إثبات أحقيتها وتغيير النظرة التقليدية التي حصرت مهمتها في الأسرة، وحتى إن استطاعت أن تكسر قيود مجتمعها للعمل فلا بد أن يكون ذلك في التعليم أو الصحة مثلا، أما العمل السياسي فهو غير مقبول من منطلق يعتبر المرأة ضعيفة وغير قادرة على المبادرة والإبداع وعلى خوض غمار الحياة السياسية، ذلك لأن أغلب الفواعل في المجتمع لم تأخذ بعد مشاركة المرأة سياسيا على محمل الجد بالرغم من نصوص القوانين التي أشركتها كقانون الأحزاب الذي نص على ضرورة إدماجها .فالمتابع للمشهد السياسي خصوصا فترة الانتخابات يجد أن حضور المرأة في القوائم الانتخابية إجراء تجميلي وحتى وجودها في قيادة الأحزاب يعد على الأصابع ومن هنا يطرح التساؤل : هل اقتنعت الأحزاب بضرورة تمكين المرأة وإشراكها في غمار العمل الحزبي أم جعلتها زينة للقوائم وقت الاستحقاقات الانتخابية؟

في الحقيقة و الآن أكثر من أي وقت مضى لا بد من رفع حالة التميز والاضطهاد الممارسين ضد المرأة حتى تستطيع أن تثبت ذاتها عبر مشاركة فاعلة في الانتخابات، ومن هنا ينبع التأكيد على ثقافة المواطنة واحترام مبادئ الديمقراطية التشاركية، فإذا ما استطاعت المرأة أن تفتك مكانتها السياسية إلى جانب الرجل فهذا يدل على أنها ليست عاجزة وضعيفة كما وصفها البعض وإنما هي قوية وقادرة على رفع التحدي وكسر حواجز الصمت التي لطالما أسكتتها، وقادرة على صنع الحدث، بحيث أن استكمال مسارات التنمية المنشودة يتطلب دعما واضحا للمرأة على كافة الأصعدة، وتفعيل مشاركتها السياسية لا يتم بمعزل عن عوامل ومتغيرات أساسية كالتنشئة الاجتماعية والتعليم، ذلك أن عملية التنمية المجتمعية ككل تتطلب تكامل مجموعة عوامل تساهم في النهضة بحقيقة دور المرأة في المجتمع[2].

مهما يكن فإن المرأة الجزائرية حققت مكتسبات سياسية قبل إقرار التعديل الدستوري لسنة 2008 وإصدار القانون العضوي **12 - 03** بمعنى أن تحقيقها للعديد من المكتسبات لم يحتج إلى نظام المحاصصة بل كان ناتجا عن مبدأ الجدارة والاستحقاق.

[1] - نبيلة عدان، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بين الواقع و الرهانات** ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ،المجلد 10،العدد 01 أفريل 2019 ص1557

[2] - نفس المرجع ، ص ،1557 .

لذا وجب كسب الرهان وسد الفجوة بتين النص والواقع، ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية والجمعيات النسوية، عبر تفعيل العضوية النسائية ضمن تركيبتها من خلال وضع برامج وخطط عمل تستهدف:

تمكين المرأة للوصول إلى الواقع القيادية داخل الأحزاب السياسية للمشاركة في صنع قراراته بكلّ جدارة واستحقاق(رئاسة حزب، المكتب السياسي، اللجنة المركزية)..، وهذا ما نصّ عليه قانون الأحزاب رقم **12-04** المؤرخ في 12 جانفي 2012.[1]

- تكريس التنشئة السياسية للمنخرطين داخل الأحزاب بصفة عامة والعنصر النسوي بصفة خاصة بهدف بناء الشخصية السياسية للمرأة وتأهيلها سياسيا، من خلال وضع برامج خاصة بالسياسات التربَوية والتعليمية والإعلامية والثقافية من شأنها تدريب وتكوين وتأهيل القيادات النسائية لخوض غمار السياسة، مما سيؤدّي بالتأكيد إلى تطوير الإطار الثقافي والاجتماعي، في اتجاه الالتزام بمبادئ المواطنة ومكافحة التمييز النوعي وصولا لإرساء ثقافة المساواة والعدالة الاجتماعية.
- العمل على رفع مستول وعي المرأة الجزائرية وتعريفها بحقوقها وبإمكاناتها وقدراتها وتنمية حسّ المواطنة لديها، وتدريبها على مهارات القيادة والإدارة وصنع القرار والتخطيط والتفاوض والاتصال والقدرة على التأثير من خلال غرس قيم التنشئة الصحيحة بداية من الأسرة الذي ينتج بدوره تمكينا اقتصاديا واجتماعيا.
- تفعيل دور الإعلام بأنواعه المختلفة خاصة الإعلام الجديد لإثارة قضايا المرأة السياسية، علما أن الإعلام حاليًا يعمّق من الصورة النمطية للمرأة، ومن شأن تولي النساء مناصب صنع القرار في المؤسسات الإعلامية أن يعزز من إمكانياتها من أجل التأثير في المجال العام.[2]

[1] - سهام بن رحو بن علال ، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية :دراسة في الأطر النظرية والميدانية.** ،ط 01 ، **المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 2018 ، ص ص 217-218**

[2] - نفس المرجع ، ص 219 .

خلاصة واستنتاجات:

مما سبق ترى بأن المرأة الجزائرية قطعت شوطا لابأس به في مشوارها السياسي خاصة في العقد الاخير اين لمسنا حضورا غير مسبوق لها على المستوى السياسي و خاصة التشريعي ، وذلك بعد تطبيق قانون المحاصصة فقد سبقت مثيلاتها في الدول العربية الاخرى على غرار تونس و مصر وهذا جراء الاجراءات و الجهود المبذولة في سبيل ذلك غير انها واجهت العديد من العقبات و العراقيل التي مازالت تشكل قيد متينا يكبل طموحها و آمالها العالية في مجال الحياة السياسية ، ما يدفعنا الى ضرورة الوقوف الى جنبها لمواصلة الطريق في الاتجاه الصحيح .

الخاتمة

خاتمـة

يتبين من خلال عرض مسار المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية عامة و الجزائر خاصة، بالرغم من النصوص الدولية والجهود لترسيخ ثقافة تمكين المرأة سياسيا اعتمادا على جملة من القوانين والنصوص التشريعية الداعمة لترقية حظوظها في المجالس المنتخبة ومراكز اتخاذ القرار إلا أن المرأة العربية و الجزائرية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في إثبات جدارتها وأحقيتها بمناصب اتخاذ القرار والمسؤولية، نتيجة العثرات و القيود التي لازالت تشوب طريقها والتي ترجع للمرأة بحد ذاتها بسبب حداثة تجربتها السياسية وعدم وعيها بأهميتها في تنمية المجتمع، أو لتخوفها من خوض غمار السياسة ويقينها باحتكار الرجال لأغلب المناصب السياسية، فضلا عن تهميش دورها في الأحزاب السياسية التي تسعى دوما لاحتوائها وتقويض مهامها و كذا منظمات المجتمع المدني ، الأمر الذي يقتضي من الدول العربية و الجزائر العمل على إزالة العقبات التي تقف في وجه مشاركة فاعلة للمرأة كتعديل قانون الانتخابات ، وأن تعمل على إدماج مفهوم الجندرة(النوع الاجتماعي)في البرامج و السياسات الرسمية مع فتح طاولة الحوار بمعينة الشركاء الاجتماعيين، وأن تسعى لتطوير الدراسات وتشجيع الأبحاث الخاصة بشؤون المرأة من أجل ضمان الاستثمار الأحسن للطاقات النسوية، مع ضرورة تغيير الخطابات السياسية والدينية المغلوطة التي قد تهين المرأة وتنقص من قدرها، دون أن ننسى ضرورة أن تقتنع الأحزاب بأهمية مشاركة المرأة في العمل الحزبي وأن تغير نظرتها للمرأة لتعتبرها شريكا لا حتمية فرضت بموجب القانون.

أهم التوصيات العامة لتمكين المرأة العربية سياسيا:

- ❖ الاستمرار في المحافظة على التمثيل النسبي للنساء في البرلمان والمجالس البلدية وزيادة حصص التمثيل النسبي ليحقق العدالة على مستوى أقاليم الدولة.
- ❖ اعتماد نظام الحصص لتمكين المرأة سياسيا في الانتخابات البرلمانية ولو بصفة مؤقتة حتى تصبح الظروف السياسية مهيأة أمام الناخبين لاختيار المرشح دون التعصب لجنس على حساب آخر , مع تهيئة كافة الظروف في العملية الانتخابية لاختيار الأفضل دون وجود معوقات تمنع النساء من الوصول إلى المقاعد البرلمانية, لحين تهيئة هذه الظروف تصبح " الكوتا " حلاً مؤقتا أو كمرحلة انتقالية.
- ❖ إعادة النظر في قوانين الانتخاب وذلك من خلال إلغاء نظام الصوت الواحد للحيلولة دون تكريس العشائرية في الانتخابات.
- ❖ إعادة النظر في قوانين الجمعيات والتكتلات السياسية لتطويرها وتفعيل دورها في المشاركة السياسية.فمن ناحية أولى يجب على هذه التكتلات أو الجمعيات أن تقوم بإعادة قراءة خطابها السياسي وصياغة برامجها السياسية بمنظور يواكب حاجات المجتمع , ويجد حلولا لمشاكله

المتفاقمة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .وإعادة صياغة نظرتها لمسألة مشاركة المرأة. ،ومن ناحية ثانية ضرورة قيام الجمعيات أو الكتل السياسية بإعادة صياغة أنظمتها الداخلية بحيث تحدد آليات عملية وملزمة لانتخاب المرأة في المواقع القيادية فيها باعتماد نظام الحصص (الكوتا), وذلك لحل مشكلة تعاقب الأجيال وإعطاء الفرصة للأجيال الشابة وتمثيل الجميع .وضع نصوص صريحة واضحة لذلك.

- تبني سياسات وبرامج لتعزيز تمثيل النساء في كل أجهزة السلطة السياسية الحاكمة و أحزاب المعارضة و اتخاذ إجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوط والتهديدات التي يتعرضن لها و توفير مناخات محفزه لبناء الثقة لدى مشاركتهن في العملية الانتخابية .
- التأكيد علي توعية جميع الشرائح الاجتماعية بأن الديمقراطية والإدارة الجيدة والتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب النساء عن الساحة السياسية .
- تسخير الإعلام بكافة أشكاله حتى يلعب دوره التنويري من خلال توظيف الرسالة الإعلامية لتوعية المجتمع مما يساهم في تغيير الأنماط السائدة عن النساء عبر وسائل الإعلام , وعدم اقتصارها على أدوار معينة .فالإعلام العربي بكافة وسائله وأشكاله, يلعب دوراً مهما وحيوياً في تشكيل وبلورة الاتجاهات المختلفة نحو قضايا المرأة العربية ومشكلاتها, وتوجيه الجمهور تجاه سلوكيات تساهم في تمكين المرأة ودمجها في الحياة العامة للمجتمعات العربية.
- العمل على تعديل الخطاب العام للقيادات السياسية والحزبية و المجتمعية بخصوص الموقف من المرأة لضمان مشاركتها فعلياً في الحياة السياسية حتى لا تصبح النصوص الدستورية والقانونية للمرأة مجرد حبرا على ورق.
- زيادة وعي المرأة بأهمية مشاركتها في الحياة السياسية من خلال عمليات التوعية والتدريب والتثقيف مع ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بقيادة عملية تغيير ثقافي في المجتمع مع التركيز على قطاع المرأة من خلال نشر وتعزيز مفاهيم المواطنة وما يترتب عليها من أولويات انتماء وعي بالحقوق والواجبات،ويجب أن تستهدف هذه الحملات النساء والرجال معا لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن المرأة.
- ضرورة العمل على رصد ومتابعة تطبيق مبادئ الدستور الوطني في كل ما يؤكد المساواة الكاملة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار وإلغاء كافة النصوص التمييزية بما يتناسب مع الاتفاقيات والأعراف الدولية , والعمل على توفير الشروط المختلفة من أجل الإستفادة من الطاقات النسائية المؤهلة وذات الكفاءات المتميزة لإشغال المناصب الهامة وتعزيز عملية دمج المرأة واحتياجاتها ضمن الاستراتيجيات والخطط الوطنية والتنموية, وإعادة الآليات الناظمة لذلك ,وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في رفع سوية وحجم مشاركة المرأة في الحياة العامة . وإحداث مركز لدراسات المرأة في إطار هذه المنظمات ،لدراسة القضايا الخاصة بتمكين المرأة في المجال السياسي وكافة المجالات الأخرى الاجتماعية

والاقتصادية ، وتكون أولوياته في التعرف على المعوقات التي تتعرض لها المرأة وتسليط الضوء عليها , ومن ثم القيام بتدريب المرأة على تخطي هذه المعوقات .

❖ من الضروري تضمين كافة الدساتير الوطنية والأنظمة الأساسية للحكم في الدول العربية نصوصا واضحة وصريحة تؤكد على إلزامية تطبيق نظام الحصص النسائية (الكوتا) على غرار ما فعل المشرع الدستوري في العراق وتحديدا في المادة الثامنة والأربعين من الدستور (الفقرة رابعاً)حق المرأة في التمثيل السياسي داخل البرلمان حيث نص على أن:" يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب."

❖ من الضروري المحافظة على تحقيق النسبة المئوية الحصص النسائية(الكوتا) والتي تتراوح بين 20و25 % كحد أدنى في تمثيل النساء في المجالس النيابية العربية والعمل على إمكانية رفعها إلى نسبة 40 و 50% تحقيقا لمنهاج عمل بكين (1995) الخاص بالمرأة وانسجاما مع التجارب البرلمانية العالمية.

❖ لا بد من تحديد معايير موضوعية للنساء اللائي سوف يتم اختيارهن لتمثيل المرأة, بحيث يعبرن عن كافة الشرائح المجتمعية, وألا يتم اقتصار الاختيار على شريحة مجتمعية واحدة , أو عضوات من حزب واحد لضمان تمثيل عادل و متنوع للمرأة.

❖ تعميق معيار الأداء السياسي للمرأة وفقا لعدة مؤشرات ومعايير فمن غير المعقول أن تقيم مشاركة المرأة سياسيا في الدول العربية فقط بعدد النساء في المجالس التشريعية فعضوات البرلمان يجب ألا تكون تكملة عدد للحزب الذي يقمن بتمثيله.

❖ إن الطريقة المثلى لتطبيق نظام الحصص في تمثيل النساء في المجالس النيابية والبلدية وضمان حقوق الجميع رجالاً ونساءً في الدول العربية هي أن يكون للناخب في الدائرة الانتخابية الواحدة صوتين, الأول لكوتا النساء والثاني للتصويت العام حيث تخصص نسبة 25 % من مقاعد الدائرة الانتخابية للتصويت على المرشحات من النساء فقط , ويكون باقي مقاعد الدائرة الانتخابية التي تمثل 75 % مخصصة للتنافس العام رجالاً ونساءً (خصوصاً النساء اللواتي يرفضن نظام الحصص(الكوتا) ويؤمنَّ بقدراتهن في مواجهة الرجال)، ويفوز بهذه المقاعد ال(75 %) من يحصل على أعلى الأصوات أو من يحصل على سعر المقعد(إي ما يؤهله للفوز بمقعد) سواء كان رجل أو امرأة وبذلك ضمنّا تحقيق المساواة وتكافوء الفرص بين الرجل والمرأة دون تمييز على أساس الجنس.

❖ تفعيل الإئتلافات والتحالفات والتكتلات النسائية ضمن البرلمان في الدول العربية كافة , و الدعوة على مشاركة جميع نساء البرلمان على مختلف انتماءاتهن السياسية ومشاركة جميع المهتمين بقضايا المرأة من الرجال والأحزاب والمنظمات لإيجاد إستراتيجية فعالة تساعد على تقدم المرأة العربية وضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

❖ تهيئة المناخ الانتخابي , وذلك عن طريق طرق واضحة ومحددة للحصول على تمويل عن طريق التبرعات التي توضع في حساب خاص بالانتخابات لكل مرشح, ومنع التبرعات العينية بكل

صورها .وإن كان هذا القانون موجود في الجزائر ,ولكن باقي الدول العربية تحتاج لقانون مماثل , حتى تتاح الفرصة للسيدات لخوض الانتخابات , بالإضافة إلى ضرورة تحصين الإجراءات الأمنية من قبل الجهات المختصة في الدولة , وضمان النجاح في إكمال العملية الانتخابية على أكمل وجه .

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الفصل و الصفحة
1	تطور عدد المتمدرسين في الجزائر حسب النوع	الفصل الثالث ص 71
2	معدلات البطالة حسب الجنس 2011الى 2015	الفصل الثالث ص 72
3	تطور الفئة العاملة بالجزائر حسب الجنس	الفصل الثالث ص 73

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا - الكتب باللغة العربية :

01- أبو شمالة عبد الرحمان ، **مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي**، فلسطين :منشورات مفتاح،2006 .

02- أبوبكر،شيرين شكري أميمة ، **المرأة والجندر الغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين**، ط 1،دار الفكر للنشر، بيروت، 2002 .

03- أبوزيد علا ،**واقع ومستقبل مشروعات نهوض المرأة العربية :خبرة مشروع الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة ألعربية** القاهرة :منظمة المرأة العربية،2007.

04- بن رحو بن علال سهام ، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية :دراسة في الأطر النظرية والميدانية.** ،
ط01 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين -ألمانيا، 2018 .

05- بنت حسن الخليفة مريم ،**" البيئة القانونية لعلاقات النوع الاجتماعي"، في النوع الاجتماعي كأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**، القاهرة :منظمة المرأة العربية، 2010 ،

06- بوعزيز يحي ، **المرآة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2001 .

07- التايب عائشة ، **النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة**، مصر :منظمة المرأة العربية، 2000 .

08- جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر :دار الخلدونية، 2007 .

09- حبيب منصور زينب ، **الإعلام و قضايا المرأة**، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010 .

10- حسام الدين الأحمد وسام ، **حماية حقوق المرأة في ضوء أحكام الشرعية الإسلامية والإتفاقية الدولية** لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية، 2008 .

11- حسام الدين الاحمد وسيم ، **التمكين السياسي للمرأة العربية – دراسة مقارنة - مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المراة ،2016.**

12- حسن حسين خالد ،**المرأة وقضايا معاصرة** ، ط 1 ،دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع،مصر،2006 .

13- خضر صالح سامية ،**المشاركة السياسية والديمقراطية(اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم فهم العالم من حولنا**،جامعة عين الشمس ،دار كتب عربية للنشر والتوزيع ،2005 .

14- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم ،المناهج ، الاقتراب و الادوات)** ، الجزائر: دار هومة ،2002 .

15- صبري عبد الله اسماعيل ، **في التنمية العربية**،ط 2 ،دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1983 .

16 - فاضل حسين العبيدي أحمد ، **ضمانات مبدأ المساواة في بعض الدساتير العربية**) لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية،2013 .

17- لغنهاوزن محمد وآخرون ، **" الإسلام في مواجهة النسوية :تقابل في الرؤية و الأهداف"، في المرأة وقضاياها: د ا رسة مقارنة بين .النسوية والرؤية الإسلامية**، بيروت :مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008 .

18- مثنى الكردستاني أمين ، **حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر: دراسة نقدية إسلامية**، القاهرة : دار القلم للنشر والتوزيع ، 2004 .

19- محمود المثني منال ، **حقوق المرأة بين المواثيق الدولية وأصالة التشريع الإسلامي** (الأردن :دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011).

20- مصطفى فهمي خالد ، **حقوق المرأة بين الإتفاقيات الدولية والشرعية الإسلامية والتشريع الوضعي** (مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر 2007) .

21- نجيب العزاوي وصال ، **المرأة العربية والتغيير السياسي**، عمان :دار أسامة، 2012 .

ثانيا - الاطروحات و المذكرات :

01 - آيت وعراب سعدية ، **الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان: نظرة عالمية أم إقليمية؟** مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في القانون، ، جامعة مولود معمري تيزي وزو :2003 .

02- أوجامغ إبراهيم ، **إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2010-2011 .

03 - أيوب رئدة ، **الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغرى وتأثيرها على النساء في الريف السوري**، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سانت كلمنس دمشق : 2010 .

04- برازة وهيبة ، **مواطنة المرأة في التشريع الجزائري مقارنة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو :2008 .

05 - بكاكرة مريم ،**"التمكين النسوي في المراكز القيادية الادارية وفق مدخل السقف الزجاجي *دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة***"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2018-2019 .

06- بن ماض نميرة ،**الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري بين النص والممارسة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق والعلوم ألسياسية جامعة بجاية، بدون سنة جامعة.

07- بن يزة يوسف ، **"التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي**، دراسة في ضوء تقارير التنمية -الإنسانية العالمية2003 -2008 "(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010/2009).

08- بنت محمد محمود العزة ،**تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية " تشخيص تعاونية جعبرينية للزرابي** ، مذكرة تخرج لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة (المرأة و التنمية) ، جامعة المولى اسماعيل ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية (مكناس) ، 2003-2004 .

09- جربال كهينة ، **التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب و الممارسة (الجزائر ، تونس ، المغرب** ،(مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر)، 2015 .

10- حبيطوش صباح ، **التمكين السياسي للمرأة العربية و دوره في تحقيق التنمية السياسية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية فرع ادارة و حكامة محلية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2014-2015 .

11- زكريا حريزي ،**"المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا-** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر– باتنة–،2010-2011 .

12- سامية بادي ، **المرأة والمشاركة السياسية، التصويت ،العمل الحزبي والعمل** النيابي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في عم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2005 .

13- سمينة نعيمة ،" **دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية والمحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج :الجزائر ، تونس، المغرب)"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ورقلة، السنة الجامعية 2010-2011 .

14 - عبد الكريم بن عبد العزيز العبد الكريم فؤاد ، **قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية :دراسة نقدية في ضوء الإسلام**. أطروحة الدكتواره في الثقافة الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية :كلية الشريعة، 1424 هـ.

15- عميمر سهام ،**"اثر التمكين السياسي للمرأة على أداء المجالس المنتخبة ،حالة المجالس المنتخبة لولاية برج بو عريريج 2012 الى يومنا هذا"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019 .

16 -لعروس حليم ، **دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية لسنة 2007** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر، 2008-2009

17 - مكاس أحلام ، **التمكين السياسي للمرأة في الدول المغاربية** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي *أم البواقي * ، 2014-2015 .

ثالثا - المجلات و المقالات

01- صابر بلول ، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الثاني، 2008 .

02- بن جليلي رياض ، تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية، **جسر التنمية: سلسلة دورية تعني بقضايا المرأة في الدول العربية** . المعهد العربي للتخطيط بالكويت :المجلد 7، العدد 72 ، أفريل 2008.

03- بن عائشة نبيلة ،"واقع المشاركة السياسية في الجزائر"، **مجلة الطريق التربوي و العلوم الاجتماعية** ، المجلد (5) ،10أغسطس 2018 .

04 - بورغدة وحيدة ،" المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية :حالة الجزائر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 36 ،خريف 2012 .

05- بيبرس إيمان ،**دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة** ،دراسة حالة (جمعية نهوض وتنمية المرأة) .

06 - الحساني خالد ،(حماية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري)،**مجلة المجلس الدستوري**، العدد 2، سنة 2013 .

07- خليفة نهاد ،" التمكين السياسي للمرأة العربية في مصر – تونس"، المركز العربي الديمقراطي، 2003 .

08- سلامي منيرة ،" المرأة واشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**. عدد/ 5 ديسمبر 2016 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .

09- عادل القره غولي شيماء ،" حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية و الإقليمية (نموذج المرأة العربية")، **المجلة السياسية والدولية**، الجامعة المستنصرية بالعراق : العدد 17 ،2010 .

10 - عدان نبيلة ، **التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بين الواقع و الرهانات** ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ،المجلد 10،العدد 01 أفريل 2019 .

11 -عدنان نجم منور ،" دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية :در اسة تحليلية للخطط الاستر اتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد 21، العدد 03 ، جويلية. 2013 .

12- لكحل حليمة دعم المشاركة السياسية للمرأة المغاربية، مداخلة القيت في الندوة الخامسة **للجنة المرأة والطفولة** ، نواكشط،، المغرب، يومي 21،22 فيفري 2008 .

13 - مسعود آماني ،"التمكين"، **مجلة مفاهيم**، العدد 22 ، أكتوبر 2006 .

14- الهناني إلياس سميرة و أخرون ، "التمكين السياسي للمرأة في الجزائر :دراسة في الامكانات و المعوقات "،**مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية** ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد 06 .
15- ياسين طه الرفاعي شيماء ، مدى التمكين المجتمعي للمرأة في الشريعة الاسلامية ، **مجلة الجامعة العراقية** ، العدد 2/38 .

رابعا - التقارير

01 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى** (دليل الممارسات الجديدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة)،.
02 الشافعي لمياء ، **" النوع الاجتماعي و التنمية"**، (ورقة مقدمة في الندوة الثالثة و الرابعة للجنة المرأة و الطفولة حول المرأة المغاربية و التنمية و المرأة المغاربية و الإعلام ، تونس ، 15 فيفري2007)،
03- عبد السلام عائشة وآمال قوالجية وغنية حاج كولة، **" دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية"**، دراسة مقدمة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في إطار منظمة المرأة العربية 2009
04 - عمرو حامد ،" المرأة في الإدارات الحكومية: التحديات والأفاق "، **في بحوث وأوارق عمل الملتقيات التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية حول دور المرأة التنموي خلال عام 2007** ، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008 .
05 - فعاليات الملتقى السنوي الرابع تحت شعار " :**المرأة والبرلمان .. الحاضر والمستقبل** ,كلية العلوم الاجتماعية ,جامعة الكويت ,2014 .
06 كامل مصطفى نابلي وآخرون **".النوع الإجتماعي و التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المرأة في المجال العام** "(تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، البنك الدولي للإنشاء و التعمير،2005)
07 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير المؤتمر الإقليمي العربي **عشر سنوات بعد بيجين : دعوة إلى السلام 8-10 جويلية 2004**
08- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، رابطة المحامين الدوليين، **حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل:** دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين، نيويورك :الأمم المتحدة، 2002
09 - المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 : نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**، المملكة الأردنية الهاشمية :المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأم المتحدةالإنمائي،2006
10- منظمة المرأة العربية، **عقد من الانجازات 2011/2001** ، القاهرة : منظمة المرأة العربية، 2012

11 - الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة،" التقرير الوطني للجزائر بيجين" 15 + ، مقدم في إطار المؤتمر العربي الإقليمي لمراجعة بيجين+ 15 ، **رابطة الهيئة العربية والكرامة والمركز الإنمائي للأمم ألمتحدة** القاهرة،13 -14ديسمبر 2009 .

خامسا - القوانين و المواثيق :

01-اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة .رقم 640 (د-7) المؤرخ في 20 ديسمبر 1952 ، تاريخ بدء النفاذ5:جويلية 1954 .

02-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أعتمد وعرض للتوقيع والتصدي والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة لامم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ23 :مارس 1976

03-**إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام** الذي تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، القاهرة :المؤرخ في 5 أوت **1990 .**

04 -**الميثاق العربي لحقوق الإنسان** الذي أعتمد بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 270 د.ع(16) المؤرخ في 23 ماي 2004

05-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ألشعبية لسنة 1996

06- **الجريدة الرسمية** ، ، القانون رقم 04/08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المؤرخ في 2008/10/10 ، **الجريدة .الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد الرابع

07 -القانون العضوي رقم 12-03، الصادر في2012/01/14 ،يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المراة في المجالس المنتخبة، **الجريدة .الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الاول.

سادسا - المواقع الالكترونية

01 - بدران محمود عبد الرشيد ، **علم اجتماع و دراسات المرأة تحليل استطلاعي** ، ط 2 ، مركز -البحوث و الدراسات الاجتماعية ، القاهرة ،2006 المعهد الوطني للتخطيط ، الكويتعلى الموقع : api.org/ar/news- details.aspx?news-id=1351-http//www.arab

02 - بن عزوز زينب ، **المرأة بـ 145 مقعد في البرلمان... سلطة تمثيل بعدد أم بقرار؟** ،
http: //www .flmaouid /index –national/4546...145 .13 :25 ,14/03/2014.

[03] - جميل سالم ،" **إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام :وثيقة بديلة تكميلية؟** على الموقع : http://jamilsalem.blogspot.com/2012/12/blog-post.html 2020/7/20 23.17

04 - حافظ فاطمة ،"**مفهوم التمكين ومجالاته التداولية** على الموقع

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/131945.empowerment.ht 13:00 ، 2020/06/06.

[05] - رأفت صلاح الدين ، " **المرأة بين الجندرة والتمكين** "، تم تصفح الموقع يوم: 2019 /08/09 <http://www.lahaonline.com/index.php?option=content&task=view&id=17463&section id=1

[06] - الرحبي مية ،**" الموجات النسوية في الفكر النسوي العربي،"**

http ;//www.civicegypt.org.eg/article/2020/07/24-doc

[07] - السعيداني المنجي ، سوسن أبوحسين،" المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية يناقش في تونس مشاركة النساء في التنمية المستدامة"، **جريدة العرب الدولية** الشرق الأوسط، العدد 11658 ، 29 اكتوبر 2010 ، على الموقع http://www. aawsat.com/details .asp ? =4article=592987 section: 21:36 2020/07/25

08

- عدنني اكرام ،**المرأة في المغرب بين المكتسبات والتحديات**، من الموقع الالكتروني:

www.ncwegypt .com/index .ph/ar/media –centre/women worldara/10412013-10-33-45.22 :14,16/10/2013.07 :45,19/05/2020.

[09] - عسلاوي نادية ليلى ،**"تيارات الحركة النسوية ومذهبه،"**

http : // coalitionof women. Org/ hom/ arabic/ articles/ fem- inisin /htm.

10 - كمال رانيا ،"اتجاهات فكرية في النظرية النسوية" ،**عود الند،المجلة الثقافية الشهرية** ،العدد 86 ،الناشر:عدلي الهواري، مصر،من الموقع الالكتروني: 2020/06/23 .www.oud nad.net/spip ?article

11- المرزوقي عماد ،**عدد النائبات في دول عربية على نظيراتهن في أعرق الدول الديمقراطية** ،وكالة أخبار المرأة،من الموقع الالكتروني :

http://wonews/net /ar /index .php ?ajax=preview w &id= 7243.13 :26- 14/05/2015 .

[12] - منظمة المرأة العربية،**" المؤتمر الرابع"**، على الموقع :2020/07/25 21.45 .

http://www.arabwomenorg.org/Conferences.aspx?ID=4/

13- موقع **التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة**. من الموقع الالكتروني:

http://www.facbook .com /per malink .php ?story –fbid =62438 des etudes de l'union du magrebarabe –march .13/2013-14/04/2015 .16 :25

[14] - **النساء العربيات والمجتمع المدني** ،من الموقع الالكتروني:

www.arab –hdr.org/ puplictions /other /ahdr /papers 2005/cherif .pdf.07 :28,19/05/2019.

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....09-01

الفصل الاول :الضبط المفاهيمي و النظري و للتمكين السياسي للمرأة 29-10

تمهيد للفصل 11

المبحث الأول : التمكين السياسي مقاربة مغاهيمية 16-12

مفهوم التمكين السياسي للمرأة 12

المفاهيم المرتبطة التمكين السياسي للمرأة 13

المبحث الثاني:الاتجاهات و المداخل النظرية المفسرة للتمكين السياسي للمرأة.....25-17

مدخل النسوي 17

المداخل التنموية 22

خلاصة الفصل 29

الفصل الثاني: المكانة السياسية للمرأة العربية: بين الاعتراف والتمكين.....62-30

تمهيد للفصل 31

المبحث الأول : الجهود الدولية لتمكين المرأة سياسيا و تعزيز مكانتها وترقية أدوارها.....43-32

المرحلة الاولى ماقبل تدويل قضايا النوع الاجتماعي في الاجندة العالمية 1945-1970 32

المرحلة الثانية تدويل قضايا النوع الاجتماعي و تكثيف الجهود الدولية لتفعيل تمكين المرأة في كل مجالات الحياة لا سيما السياسية 1970-2014 35

المبحث الثاني : الجهد المبذول لتمكين المرأة العربية 52-44

المواثيق و الاتفاقيات الاقليمية العربية 44

المؤتمرات الاقليمية العربية 47

المبحث الثالث : واقع التمكين السياسي للمرأة العربية.....59-53

خلاصة الفصل 60

الفهرس

الفصل الثالث : مسار التمكين السياسي للمرأة في الجزائر : المؤشرات والمعوقات 61-86

تمهيد للفصل 62

المبحث الأول : الحياة السياسية للمرأة الجزائرية منذ الاستقلال 63-68

تطور مشاركة المرأة في المناصب الحكومية 64

مشاركة المرأة في البرلمان 66

المبحث الثاني: مؤشرات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.....69-76

مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر.....69

الاصلاحات و الجهود المبذولة لتمكين المرأة في الجزائر.....74

المبحث الثالث:تحديات التمكين السياسي للمرأة في المنطقة العربيةو افاقه مع التركيز على حالة الجزائر.....77-85

تحديات التمكين السياسي للمرأة الجزائرية 77

عوامل تدني التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.....82

خلاصة الفصل 86

الخاتمة 87-91

قائمة الجداول 92-93

قائمة المصادر و المراجع 94-102

الفهرس.....103-105

الملخص 106-108

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

شكلت قضايا المرأة محور اهتمام المجتمع الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وهذا ما أدى إلى تقنين و تدويل حقوق المرأة و تمكينها في سياق قضايا النوع الاجتماعي منذ بداية التسعينيات. باعتبار ان للمرأة أدوارا حاسمة في تحقيق التنمية الانسانية الشاملة من خلال تفعيل شراكة "ذكر / أنثى" على أساس مبدأ المساواة. هذا الشرط الذي لا غنى عنه يخدم كشرط أساسي لتمكين المرأة والرجل على حد سواء من كافة حقوقهم الانسانية ، وبخاصة الحقوق السياسية.

في ظل الضغوط الخارجية المتزايدة فيما يتعلق بتمكين المرأة ،اتجهت البلدان العربية إلى مضاعفة وتنويع النصوص القانونية والخطابات الرسمية حول التمكين السياسي للمرأة. وقد أدخلت الدول المذكورة أعلاه هذه الإجراءات الجديدة في الحياة السياسية بفضل نظام الكوتا النسائية. حيث ارتفع مؤشر تواجد المرأة في المشهد السياسي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وأصبح محط تقدير و مع ذلك لا يزال واقع الممارسة السياسية للمرأة العربية ضعيفًا وغير مهم الامر الذي ادى إلى غياب التمكين السياسي الملموس للمرأة وعدم السماح لها بالظهور في الميدان السياسي الاكثر اهمية ، هذا الغياب هو ما يمنع المرأة من المشاركة بنشاط في عملية التنمية الشاملة،و يمكن تفسير هذا الوضع بالإشارة إلى الفجوة بين محتوى الخطاب الرسمي للنخب السياسية العربية وواقع الممارسة السياسية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية :المرأة ، التمكين ، التمكين السياسي ، المشاركة السياسية ، النوع الاجتماعي (الجندر).

Abstract

Women issues were the focus of attention of the international community during the second half of the twentieth century. This is what led to the legalization and internationalization of women's rights and their empowerment in the context of gender issues since the beginning of the nineties. Considering that women have critical roles in achieving comprehensive human development by activating a "male / female" partnership based on the principle of equality. This indispensable condition serves as a prerequisite for the empowerment of women and men alike of all their human rights, especially political rights.

In light of the increasing external pressures regarding women's empowerment, Arab countries have tended to multiply and diversify legal texts and official discourses on women's political empowerment. The countries mentioned above have introduced these new measures into political life thanks to the women's quota system. As the index of the presence of women in the political scene has increased significantly in recent years and has become appreciated. Nevertheless, the reality of the political practice of Arab women is still weak and insignificant, which led to the absence of tangible political empowerment of women and not allowing them to appear in the most important political field , this absence It is what prevents women from actively participating in the comprehensive development process,this situation can be explained by referring to the gap between the content of the official discourse of Arab political elites and the reality of political practice in the region.

Key Words: Women, Empowerment, Political Empowerment, Political Participation,Gender.